مـذهـب النـتائـج
"دراسة نَقْدِيَّة في آلية تقييم الأفعـال الأخـلاقيَّة"

د. مصطفى عبدالرؤف راشد أحمد (*)

ملخص:

تختبر هذه الدراسة فرضية أساسية، وهي: هل يُعدُّ تقييم الأفعال الأخلاقيَّة بناءً على النتائج وحدها فرضيةً صحيحةً؟ كذلك يبدو واضحًا أننا كثيرًا ما نُقيِّم الأفعال على نحو أنّ هذا صائب وهذا مخطئ، هذا صادق وهذا كاذب، فعلى أيِّ أساس يكون هذا التحديد؟ وما المعيار الذي اتبعناه في هذا التقييم؟ على هذا النحو انبثقت في تاريخ فلسفة الأخلاق ثلاثة اتجاهات أساسية شُغلت جميعها بكيفية تقييم الأفعال الأخلاقيَّة. هذه الاتجاهات، هي: اتجاه مذهب النتائج الذي اعتمد مؤيِّدوه على النتائج فقط، بوصفها معيارًا لتقييم الأفعال الأخلاقيَّة كافَّةً؛ واتجاه علمُ الواجبات الذي اعتمد مؤيِّدوه على القواعد الأخلاقيَّة ومبادئها، بوصفها معيارًا أساسيًّا لتقييم الأفعال الأخلاقيَّة؛ وأخيرًا اتجاه أخلاق الفضيلة، الذي يرى مؤيِّدوه أنَّ معيار تقييم الأفعال الأخلاقيَّة يحدَّد من خلال السمات الشخصية للإنسان.

هذا، وباستخدام المنهجين: التحليليّ النقديّ والمقارن، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها فيما يلي: (١) أنَّ هناك مغالاةً شديدةً عند مؤيِّدي مذهب النتائج من حيث إنَّ صوابية الأفعال وخطأها تتوقفان فقط على النتائج وحدها، كما أن هناك مغالاة فيما ذهب إليه مؤيِّدو علم الواجبات وأخلاق الفضيلة، ومع هذا فهما أقلُّ حدَّةً مما ذهب إليه مؤيدو مذهب النتائج. (٢) أنَّ مذهب النتائج المترتبة على القاعدة، هو الشكل الأكثر اعتدالًا وموضوعيةً؛ حيث يعتمد في تقييمه للأفعال الأخلاقيَّة على التوافق بين الفعل ومجموعة القواعد المقبولة مجتمعيًّا، أي أنه يجمع بين النتائج والقواعد في قالب واحد.

الكلمات المِفْتاحية: مذهب النتائج، مذهب النتائج المترتبة على الفعل، مذهب النتائج المترتبة على القاعدة، علم الواجبات، "روس"، "كانط".

Abstract:

A Critique of Moral Consequentialism: "A study in How to Evaluate Moral Actions"

This study test's a basic hypothesis, that: Is evaluating moral actions based on results alone a valid hypothesis? It also seems clear that we often evaluate actions according to what is right and what is wrong, what is true and what is false; so, on what the basis this determination is depended on? What norm did we follow in this evaluation? In this way, three main trends emerged in the history of moral philosophy, all of which were concerned with how to evaluate moral actions. These trends are: the consequentialism, whose supporters relied on results only as a norm for evaluating all moral actions; The deontology, whose supporters relied on moral rules and principles as a basic norm for

(*) أستاذ القيم وفلسفة الأخلاق المساعد، كلية الآداب، جامعة سوهاج، مصر.

evaluating moral actions; Finally, the virtue ethics approach, whose supporters believe that the norm for evaluating moral actions is determined by a person's personal traits.

This, and that by using the two approaches: critical analytical and comparative, the study concluded a set of results, most notably are the following: (1) there is a severe exaggeration among the supporters of the consequentialism in that the rightness and wrongness of actions depend only on the results alone, and there is also an exaggeration in what the supporters of deontology and virtue ethics have argued, despite that this is a less severe understanding than that of the supporters of the doctrine of results. (2) The rule-consequentialism is the most moderate and objective form, because it relies in its evaluation of moral actions on the compatibility between the action and a set of socially accepted rules, that is, it combines the results and rules in one template.

Keywords: Consequentialism, Act-consequentialism, Rule-consequentialism, Deontological, Ross, Kant.

مقدمة:

تُعدُّ مسألة البحث عن المعيار، الذي في ضوئه تُقَيَّمُ الأفعال الأخلاقيَّة، هي الشغل الشاغل لَدَى فلاسفة الأخلاق، بل إن جُلَّ المذاهب الأخلاقية قامت على هذا الأساس، ومن هنا ظهرت آراءٌ واتجاهاتٌ متباينةٌ أحيانًا، بل متناقضة في أحيان أخرى.

فهناك على سبيل المثال "أخلاق الواجب" Deontological Ethics أو ما يسمى: "علم الواجبات" عند "إيمانويل كانط" I. Kant (١٧٢٤-١٨٠٤م)، ومؤيدوها أمثال السير "وليم ديفيد روس" W. D. Ross (١٨٧٧-١٩٧١م) و"روبرت أوْدي" R. N. Audi (١٩٤١م-)، وهؤلاء الفلاسفة أرجعوا معيار تقييم الأفعال الأخلاقيَّة إلى مبدأ الواجب، مع ما بينهم من اختلافات، حول طبيعة الواجب وماهيته. وهناك كذلك مؤيدو "أخلاق الفضيلة" Virtue Ethics، أمثال: "أرسطو" Aristotle (Ἀριστοτέλης) (٣٨٤-٣٢٢ق.م)، و"فيليبا روث فوت" Philippa R. Foot (١٩٢٠-٢٠١٠م) و"إليزابيث أنسكومب" G. E. M. Anscombe (١٩١٩-٢٠٠١م) والأسدير ماكنتير" A. MacIntyre (١٩٢٩م-) و"بيتر جيتش" P. Geach (١٩١٦-٢٠١٣م)، وهؤلاء ردوا معيار تقييم الأفعال الأخلاقيَّة إلى السمات الشخصية للإنسان، فتعدُّ سمة كذا خيرًا، إذا حققت نتائج خيرة، وتُعدُّ سمة كذا شرًّا إذا حققت نتائج سيئة.

وهناك مؤيدو مذهب النتائج Consequentialism، الذي أرجع مؤيدوه معيار تقييم الأفعال إلى نتيجة الفعل أو مُحَصِّلته. وقد بدأت الارهاصات الأولى لهذا المذهب على يد الفلاسفة النفعيين، أمثال: "جيرمي بنثام" J. Bentham (١٧٤٨-١٨٣٢م) و"جون ستيوارت مِل" J. S. Mill (١٨٠٦-١٨٧٣م)، اللَّذين أكدا على أن المنفعة (اللذة أو السعادة) هي المعيار الذي يُقَيَّم من خلاله أي فعل إنسانيّ، فالقاعدة الأساسية عند مؤيدي المذهب النفعي، تشير إلى أنَّ صوابية الأفعال وخطئها تتوقف على تحقيق أكبر قَدْر من المنفعة أو السعادة،

لأكبر عدد ممكن من الناس. ثم طَوَّر فلاسفة الأخلاق هذا المعنى تحت مسمى: "مذهب النتائج"، الذي يؤكد على أن قيمة الفعل تتحدد فقط من خلال نتيجته، وهذا ما يمثل صعوبة أكثر تعقيدًا من النظريات والمذاهب الأخرى، فبهذا المعني فُرغ الفعل من قيمته الجوهرية أو الباطنية، ولم تعد هناك أفعالًا خيرة في ذاتها، وأفعالًا شريرة في ذاتها، بل أصبح المعيار هناك مرهون بنتيجة الفعل، وهو ما تَنَبَّهَ إليه مؤيدو مذهب النتائج المترتبة على القاعدة -Rule consequentialism، الذي حاول مؤيدوه تفادي هذا الخطأ، من خلال تحقيق التوافق بين الفعل، مع أفضل قاعدة ممكنة، أي تحقيق التوازن بين نتيجة الفعل والقاعدة، التي ينبغي أن يُؤَدَّى الفعل من خلالها.

وتأسيسًا على هذا، ينقسم مذهب النتائج في فلسفة الأخلاق إلى عدة أشكال وصُوَر، فهناك ما يسمى: مذهب النتائج المترتبة على الفعل Act-consequentialism، وهو رؤية فلسفية أخلاقيَّة، تؤكد أن قيمة الفعل تُحَدَّد فقط من خلال نتيجته، وفي هذا الأمر مغالاة وتَطرُّف، وهناك مذهب النتائج المترتبة على القاعدة Rule-consequentialism، وهو رؤية فلسفية أخلاقيَّة أكثر اعتدالًا وموضوعية من الصورة الأولى، حيث يشير إلى أن قيمة الفعل تُحَدَّد فقط خلال توافق الفعل مع مجموعة من القواعد الأخلاقيَّة التي نقبلها، وهذا فقط ما سيؤدي إلى أفضل النتائج الممكنة، وهناك كثيرٌ من الأشكال والصُّوَر الأخرى التي سأعرض لها في ثنايا الدراسة، ورغم الرغم من تعدُّد أشكال مذهب النتائج فإنَّ الشكلَيْن –السابقي الذكر- هما الشكلان الأكثر انتشارًا وشيوعًا بين فلاسفة الأخلاق، لذلك سأفرد لكل منهما محورًا مستقلًا في الدراسة، مع ذكر أهم الانتقادات التي وُجِّهَتْ لكل منهما.

ومع ما لهذه للنتائج من أهمية كبيرة في تقدير الأفعال الإنسانية، فإنَّ الاعتماد على النتائج وحدها –كما ذهب مؤيدو مذهب النتائج- لا تكفي لتقييم الأفعال الأخلاقيَّة، وذلك بسبب عدة عوامل، أهمها: أنَّ النتائج قد تتناقض في الغالب مع القواعد الأخلاقيَّة ومبادئها، كما أنه ليس للإنسان القدرة على التنبؤ بالنتائج المستقبلية للأفعال، فالفعل الذي قد يحقق نتائج خَيِّرة في الوقت الراهن، قد تكون له نتائج كارثية على المدى البعيد، وهناك كثيرٌ من العوامل الأخرى التي سأذكرها في أثناء الدراسة، التي أهدف من خلالها، إلى إيجاد رؤية أكثر اعتدالًا وموضوعية، في أثناء تقييمنا للأفعال الأخلاقيَّة، بعيدًا عن رؤية مذهب النتائج العام، وبعيدًا عن رؤية أخلاق الواجب الكانطية، فكل منهما له ما له من مميزات، وعليه ما عليه من عيوب.

أمَّا عن إشكالية الدراسة، فتتمثل في التساؤل عن: هل يُعدُّ تقييم الأفعال الأخلاقيَّة، بالاعتماد على النتائج وَحْدَها كافٍ، أم أن هناك عوامل أخرى يجب مراعاتها، في أثناء تقييم الأفعال الأخلاقيَّة؟

ويُشتق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية، لعلَّ أبرزها: ما المقصود بمذهب النتائج، وما أهم أشكاله، وما أهم الانتقادات التي وُجِّهت إليه؟. ما المقصور بمذهب النتائج المترتبة على الفعل، وما أهم الانتقادات التي وُجِّهت إليه؟. هل يمثل مذهب النتائج المترتبة على القاعدة شكلًا أكثر اعتدالًا وموضوعية؟. ما أهم أوجه الاختلاف بين مذهب النتائج وعلم الواجبات؟. هل هناك معايير أخرى يستند إليها التقييم الأخلاقي للأفعال، بعيدًا عن معيار النتائج؟. ما موقف "روس" من مذهب النتائج؟.

وللإجابـة عـن هـذه التسـاؤلات وغيرهـا، اعتمـدت الدراسـة فـي الطـرح والمعالجـة، علـى "المنهج التحليليّ النقديّ" و"المنهج المقارن"، وهذا أمر تفرضه طبيعة الدراسة.

وتنقسـم هـذه الدراسـة إلـى مقدمـة وخمسـة محـاور وخاتمـة تتضـمن أهـم النتـائج، وقائمـة بمصادر البحث ومراجعه. أتناول في المحور الأول من الدراسة، المقصود بمذهب النتائج في فلسفة الأخلاق وبداية ظهور المصطلح، كما أوضح الأشكال المختلفة التي اتخذها هذا المذهب، مع ذِكْر أهم الانتقادات التي وُجِّهت له. وأعرِض في المحور الثاني من الدراسة للشكل الأكثر انتشارًا وشيوعًا من مذهب النتائج، وهو "مذهب النتائج المترتبة على الفعل الأخلاقيّ"، كما أبيّن أهم الانتقادات التي وُجِّهت له. أمَّا المحور الثالث من الدراسة، فأتناول فيه الشكل الثاني من أشكال مذهب النتائج، وهو "مذهب النتائج المترتبة على القاعدة الأخلاقيَّة"، حيث يمثل تعديلًا جوهريًّا وتخفيفًا من حدَّة الانتقادات التي وُجِّهت إلى مذهب النتائج العام ومذهب النتائج المترتبة على الفعل أيضًا. وفي المحور الرابع من الدراسة مقارنةٌ بين مذهب النتائج وعلم الواجبات لبيان أوجه الاختلاف، وهل يمكن تقريب وجهات النظر بينهما. أمَّا المحور الخامس والأخير، فأعالج فيه نَقْد "روس" لمذهب النتائج، من خلال أطروحته عن "الواجبات الظاهرة الصدق" Prima Facie Duties.

وقد جاءت محاور الدراسة مرتبة على النحو التالي: المحور الأول: مذهب النتائج "تعريفه وأشكاله". المحور الثاني: مذهب النتائج المترتبة على الفعل الأخلاقيّ. المحور الثالث: مذهب النتائج المترتبة على القاعدة الأخلاقيَّة. المحور الرابع: أوجه الاختلاف بين مذهب النتائج وعلم الواجبات. المحور الخامس: نَقْد "روس" لمذهب النتائج.

المحور الأول: مذهب النتائج "تعريفه وأشكاله".

يتفق بعض من فلاسفة الأخلاق، أن النتائج المترتبة على أفعالنا مهمة من الناحية الأخلاقيَّة، ولكن بعضهم يعتقد أن النتائج وحدَها هي ما يَهُمّ، ومن ثَمَّ فإنَّ مذهب النتائج(•) يشير إلى أنه يتعين علينا أن نفعل ما يؤدي إلى أفضل النتائج، ولا يَهُمُّ إذا كان ذلك ينطوي على الكذب، أو السرقة، أو حتى قتل شخص بريء؛ فلا شيء محظور عند مؤيدي مذهب النتائج، فكل ما يَهُمُّ هو نتائج ما فُعِلَ[1]. وبناء على هذا، فإذا كان مذهب النتائج يشير إلى أنَّ قيمة أي فعل من الأفعال، تشتق بالكامل من قيمة نتائجه، فهذا -بطبيعة الحال- يتناقض مع وجهة نظر "أخلاق الفضيلة" القائلة: إن قيمة أي فعل من الأفعال تُسْتمد من قيمة نوع الشخصية التي يتسم فِعْلها بالشجاعة، أو العدالة، أو الاعتدال... إلى آخرِهِ، كما أنه يتناقض مع وجهة نظر "أخلاق الواجب" القائلة: "إن قيمة أي فعل من الأفعال تكون جوهرية intrinsic في الفعل ذاته، مثل: قَوْل الصدق، والوفاء بالوعد... إلى آخرِهِ"[2].

واستطرادًا لما سبق، فإنَّ مذهب النتائج يؤكد أنَّ صواب الفعل أو خَطَأَهُ، يعتمد كليًّا على نتائجه، فمثلًا؛ مُؤيدو مذهب النتائج يمكنهم القول: إنَّ قَوْل الحقيقة أمر صائب أو صحيح؛ لأنَّ الكذب قد يؤدي إلى نتائج سيئة. ويُعدُّ مذهب المنفعة Utilitarianism هو مقياس لأخلاق النتائجيين، حيث يشير إلى أنَّ الأفعال تكون صحيحة إذا كانت تمتلك أكبر احتمال لتحقيق أكبر قدر من السعادة، لأكبر عدد ممكن من الناس. وعلى النقيض من ذلك، فإن الشخص غير

النتائجيّ، هو الشخص الذي يعتقد أن صواب الفعل أو خَطَأَهُ، لا يتحدد من خلال نتائجه، ولكن من خلال بعض السمات المتأصلة في الفعل نفسه، فقول الحق أمر خير في ذاته -وليس لأنه يؤدي إلى نتائج خيرة فقط، مع أن هذا قد يمثل فائدة إضافية للفعل والفاعل-، ومن ثَمَّ لا تحدد الأخلاقيَّة من خلال ما يحققه الفعل من منفعة لنا أو للآخرين؛ لأن صوابه وخَطَأَهُ موجودان في شيء آخر بعيدًا عن نتائجه[3].

هذا، يمثل المذهب النفعيّ الحالة النموذجية لمذهب النتائج، والتي يُعدُّ "بنثام"، و"مِل"، و"سيدجويك" H. Sidgwick (١٨٣٨-١٩٠٠م) من أنصارها الكلاسيكيين، حيث اعتنق هؤلاء مذهب النتائج المترتبة على الفعل اللذي hedonistic act consequentialism. وإذا كان مذهب النتائج المترتبة على الفعل، يشير إلى أن الفعل يكون صحيحًا من الناحية الأخلاقية فقط، إذا أدى إلى تحقيق أكبر قدر من الخير أو تعظيمه، فإنَّ مذهب اللذة إلى أن المتعة هي الخير الجوهريّ الوحيد، وأن الألم هو الشر الجوهريّ الوحيد[4]. وغالبًا ما تُختصر هذه الادعاءات في شِعَار مفاده: "إنَّ الفعل يكون صحيحًا فقط، إذا كان يحقق أكبر قَدْر من السعادة، لأكبر عدد من الناس". ولكنَّ هذا الشعار مُضَلِّل إلى حد ما، حيث يمكن لفعل ما، أن يزيد من سعادة معظم (أكبر عدد من الناس)، ولكنه لا يزال يفشل في تعظيم صافي الخير في العالم، إذا خسر العدد الأصغر من الأشخاص، الذين لم تَزْدَدْ سعادتهم أكثر بكثير من مكاسب العدد الأكبر. إنَّ مبدأ المنفعة لن يسمح بهذا النوع من التضحية بالعدد الأصغر لصالح العدد الأكبر، ما لم يتم زيادة صافي الخير الإجماليّ أكثر من أي بديل[5].

وعلى هذا، يبدو أن النفعية الكلاسيكية هي نظرية نتائجية، ولا تنتمي لعلم الواجبات بسبب ما تُنْكره. فهي تُنْكر أن الصواب الأخلاقيّ، يعتمد بشكل مباشر على أي شيء آخر غير النتائج[6]. وترجع أصول مذهب النتائج إلى "مِل" خاصة الفصل الأول من كتابِهِ "النفعية" -المنشور في عام (١٨٦١م)-، حيث وَضَع معيار التحقق من صحة الأفعال وخطئها، فقال: "إن اختبار الصواب والخطأ، يجب أن يكون في الوسائل –فيما يعتقد المرء- للتأكد مما هو صواب أو خطأ، وليس نتيجة لما تحققنا منه بالفعل"[7]. ومن ثَمَّ عَدَّ المنفعة (السعادة) القاعدة التوجيهية الأساسية للسلوك الإنسانيّ. ولكن هذا ليس شرطًا لا غنى عنه لقبول المعيار النفعي؛ لأن المعيار هنا ليس تحقيق أعظم سعادة للفاعل، بل تحقيق أعظم قَدْر من السعادة، فإذا كان من الممكن الشك فيما إذا كانت الشخصية النبيلة هي دائمًا أكثر سعادة لنبلها، فلا يمكن أن يكون هناك شَكٌّ في أنها تجعل الآخرين أكثر سعادة، وأن العالم بشكل عام يستفيد منها بشكل كبير[8]. ويبدو من هذا، أن معيار تقييم الأفعال الأخلاقيَّة عند "مِل" يرجع إلى ما يترتب على الفعل من نتائج كلية، متمثلة في تحقيق المنفعة العامة أو السعادة الكلية.

ومع ذلك، قبل أن ينتهي القرن التاسع عشر الميلادي، اقترح "سيدجويك" أنه سيكون من الأفضل –من وجهة نظرٍ نفعية- ألا يتم تَبَنِّي المذهب النفعي على نطاق واسع، حيث يشير إلى أنه من المخالفة للمصلحة الذاتية الالتزام بأخلاق محايدة، فيبدو أن التفاني في الواجب النفعيّ، يتطلب أن يُضَحِّي الفاعل بسعادته في تكريس حياته لإغاثة الآخرين[9]، ومن ثَمَّ كما يقول "سيدجويك": "لن يحدث تطابق تام بين الواجب النفعيّ والمصلحة الذاتية...، فعندما يدعونا الواجب النفعيّ إلى التضحية، ليس فقط بمتعنا الخاصة، بل أيضًا بسعادة أولئك الذين نحبهم من

أجل الخير العام، فإنَّ العقوبة نفسها التي تعتمد عليها النفعية كثيرًا، يجب أن تعمل بقوة في معارضة مبادئها"[10]. ونستنتج مما سبق، أن النفعية سواء أكانت عند "بنتام" أو "مِل"، أم كانت النفعية عند "سدجويك" قد شكلت الإرهاصات الأولى لمذهب النتائج. أمَّا إذا نظرنا إلى "جورد إدوارد مور" G. E. Moore (١٨٧٣-١٩٥٨م) والأخلاقيين الأكاديميين اللاحقين في إنجلترا، فسنجد أنه من الواضح تمامًا، أن "الفعل الصحيح" يعني الفعل الذي ينتج أفضل النتائج الممكنة، مع الأخذ في الاعتبار، أنَّ من بين هذه النتائج، القِيَم الجوهرية، المنسوبة إلى أنواع معينة من الفعل، من قِبَلِ بعض الموضوعيين[11].

وكما تقول "أنسكومب": "ألتفتُ الآن إلى حقبة في الفلسفة الإنجليزية يميّزها "سيدجويك". ثمة تغيّر مدهش يبدو أنه حدث بين "جون ستيوارت مِل"، و"جورج إدوارد مور". يفترض "مِل" كما رأينا أنه لا سبيل إلى حساب عواقب محدّدة، مثل: القتل أو السرقة، كما رأينا أن موقفه كان غبيًّا؛ لأن الكيفية التي يندرج بها الفعل تحت مبدأ وحيد ليست واضحة إطلاقًا. وفي حالة "مور" وعلماء إثيقا أكاديميين إنجليز جاءوا من بعده؛ نجد أنه تبيّن أن "الفعل الصائب" هو الفعل الذي يُفْضي إلى أفضل العواقب الممكنة (حيث تُحسب ضمن هذه العواقب الفضائل الجوهرية التي يعزوها بعض أنصار الموضوعانية، إلى أنواع بعينها من الأفعال. ويلزم عن هذا أن المرء يُحْسن صنعًا، من منظور ذاتيّ، إذا رام بفعله الأفضل في الظروف المعنية، وَفْقَ حكمة على مجمل ظروف فعله هذا[12].

وعلى هذا، ظهر مصطلح "مذهب النتائج" للمرة الأولى في الكتابات الفلسفية في مقالة "أنسكومب": "الفلسفة الأخلاقيَّة الحديثة" التي نُشرت في عام (١٩٨٥م)، حيث وصفته بأنه "فلسفة سطحية"[13]. فهي تعتقد أنها وجهة نظر سخيفة، إذا تخلينا عن فكرة أن الله هو الذي يأمرنا بفعل الأشياء. فماذا يعني القول إنه "ينبغي" أن تؤدي إلى أفضل النتائج؟ فإذا لم يمنحنا الله قوانين أخلاقيَّة، فلا وجود لقانون يخبرنا بأنه يجب علينا القيام بذلك[14].

فَوَفْقًا إلى "أنسكومب"، دون الله لا يوجد أحد ليخبرنا بحق ما ينبغي علينا فِعْله. فلا يمكننا استخدام قوانين المجتمع لتخبرنا بما يجب أن نفعله؛ لأن المجتمع قد يكون لديه قوانين فظيعة، ولا يمكننا أن نسنّ القوانين لأنفسنا؛ لأنه من السخافة أن نعتقد أن توجيه الذات يشبه وَضْع القوانين، ولا يمكننا أن نتبع العادات أو قانون الطبيعة؛ لأن بعض العادات فظيعة، وقد يتضمن قانون الطبيعة أشياء، مثل: أنَّ القوي يجب أنْ يأكل الضعيف، وهو أمر سيئ بشكل واضح، ويمكننا القول: إنَّ الأخلاقيَّة هي العَقْد Contract الذي نُبْرمه "أو ندخل فيه" we enter into، ولكن من السخافة أن نعتقد أننا ملزمون بعقد لا نعرف عنه شيئًا، ولم نوقعه بالفعل[15]. كما أنها أوضحت في مقالتها –السالفة الذكر- أن فلاسفة الأخلاق الإنجليز من "سيدجويك" وما بعده، لا يختلفون بأي شكل من الأشكال، فهم يشتركون جميعًا في "مذهب النتائج"، وهم في هذا الصدد لا يختلفون بشكل كبير عن الفلاسفة الأوائل، بما في ذلك النفعيون مثل: "مِل". وفي السنوات التي تَلَتَ ظهور هذا المصطلح اتخذ عدة معانٍ خاصة به، منفصلة تمامًا عن أطروحة "أنسكومب" الثالثة، التي وصفت فيها "مِل" بأنه ليس من النفعيين، كما أنها نظرت إلى "وليم ديفيد روس" و"هارولد آرثر بريتشارد" H. A. Prichard (١٨٧١-١٩٤٧م) بوصفهما من مؤيدي مذهب النتائج، مع أنهما ليسا كذلك. وعلى أيَّة حال يُميز بين أولئك الذين

يؤمنون بمذهب النتائج، وأولئك الذين يرفضونه ببساطة، من خلال التمييز بين أولئك الذين يقبلون شكلًا من أشكال الأخلاق الغائية Teleological Ethics وأولئك الذين يقبلون بعضًا من نظرية علم الواجبات Deontological Theory[16].

ويستنتج الباحث، أن الارهاصات الأولى لمذهب النتائج، ظهرت مع المدرسة النفعية الكلاسيكية، وكان الظهور الأول لمصطلح النتائج في تاريخ الكتابات الفلسفية، على يد "أنسكومب" في مقالتها: "الفلسفة الأخلاقية الحديثة"، التي هاجمت فيها رُوَّاد المذهب وفلسفته.

وفي هجوم "أنسكومب" على مذهب النتائج، واتهامه بأنه فلسفة سطحية وسخيفة، هاجمت أيضًا النظريات الأخلاقيَّة الأخرى كافةً، التي حاولت الإجابة عن التساؤل: ما الذي ينبغي علينا أن نفعله من الناحية الأخلاقيَّة؟ حيث جادلت بأنه ما لم يعطينا الله أوامر أخلاقيَّة، فإنَّ الادعاءات الأخلاقيَّة كافةً، بما في ذلك الادعاءات حول "ما ينبغي" أن نفعله من الناحية الأخلاقيَّة، لن يكون له أي معنى؛ لأن "ما ينبغي" تَعْني أن هناك قوةً ما تخبرنا بما يجب أن نفعله. لذلك تستنتج "أنسكومب" أن النظريات الأخلاقية غير الدينية المعاصرة لا معنى لها، لذا يجب علينا إمَّا أن نقبل الله كأساس للأخلاقيَّة، وإمَّا أنْ نطوِّر نوعًا جديدًا من الأخلاق يتخلى عن الحديث عما يجب علينا أن نفعله[17]. وتدعى "أنسكومب" أن حُجَّتها هذه، كما أنها تنطبق على مذهب النتائج، فهي تنطبق على نظريات أخلاقيَّة أخرى مثل نظرية "كانط" و"بتلر" J. Butler (١٦٩٢-١٧٥٢م)، فـ"كانط" يخبرنا أنه يجب علينا أن نُلْزم أنفسنا باتباع القانون الأخلاقيّ، الذي تعتقد "أنسكومب" أنه غير متماسك؛ لأنه إذا قمت بشيء بنفسك، فهو ليس مثل الالتزام بالقانون، في حين يعتقد "بتلر" أنه يمكننا استخلاص الأخلاق من خلال ضميرنا، ولكن ضميرنا في كثير من الأحيان يخبرنا بأن نفعل أشياء مروعة[18].

إضافة إلى ما سبق، هناك كثيرٌ من التعريفات التي قُدمت لمذهب النتائج اتخذت صورًا وأشكالًا عدة، وكل منها يؤكد معنًى معينًا، ولكنها تشترك جميعًا في التأكيد أنَّ قيمة الفعل تتوقف على نتيجته. فيعرف مذهب النتائج في أنقى صُوَره وأبسطها، بأنه عقيدة أخلاقيَّة تشير إلى أن الفعل الصحيح في أي موقف معين، هو الذي سيؤدي إلى أفضل نتيجة إجمالية، وعندما يُحكم عليها من وجهة نظر غير شخصية تعطي أهمية متساوية لمصالح الجميع. وبعبارة أكثر دقة، قد نفكر في نظرية النتائجيين من هذا النوع، على أنها تأتي في جزأين: أولهما: أنه يعطي بعض المبادئ لتصنيف الحالات الكلية من الأفضل إلى الأسوأ من وجهة نظر غير شخصية. والأخرى: أنه يشير إلى أن الفعل الصحيح في أي موقف معين، هو الفعل الذي سيؤدي إلى أعلى مرتبة من الحالات التي يكون فيها الفاعل في وَضْع يسمح له بالإنتاج[19].

كما أوضح الفيلسوف البريطاني "بيتر كاوس" Peter J. Caws (١٩٣١-٢٠٢٠م) أن مذهب النتائج -كما يفسره- لا يحكم على الأفعال فقط، وَفْقًا للنتائج التي تترتب عليها فعليًّا، ولا تُحدد المسؤولية عن الأفعال فقط على أساس النتائج التي يتوقعها الفاعل بالفعل. فلا يمكنك "تبرئة نفسك من النتائج الفعلية لأشد الأفعال المشينة، ما دُمْتَ تستطيع تقديم تبرير لعدم توقعها"، على حد تعبير "أنسكومب". وعلى النقيض من ذلك، فمذهب النتائج يحكم المسؤولية ويخصصها أيضًا، وَفْقًا لما هو متوقع، كما هو محتمل في المستقبل، ويجب تفسير كلمتي "متوقع" و"محتمل" بشكل صارم للغاية. إذا كان بإمكان أي شخص أن يتنبأ بالنتيجة السيئة

لفعلك، فكان ينبغي عليك أن تتوقعها، ما لم تكن بصيرة الشخص الآخر تعتمد على المعرفة، التي لم يكن من الممكن أن تمتلكها، والتي لم تكن متاحة لك، على الرغم من بَذْل قصارى جهدك (على عكس المعرفة التي كنت تمتلكها، لم تكلف نفسك عناء الحصول عليها)؛ في الواقع، إذا كنت تشك في أنه قد تكون هناك معرفة ذات صلة لا تمتلكها، فسوف تكون متورطًا أخلاقيًّا إذا واصلت المُضِيّ قُدمًا. وإذا كانت النتيجة السيئة محتملة، ولو بشكل طفيف، فإن ذلك يعدّ ضد تنفيذ الفعل[20].

واستطرادًا لما سبق، فهناك ما يسمى: "مذهب الحد الأدنى من النتائج" Minimal Consequentialism، وهو: يشير إلى الفعل الذي سيؤدي إلى نتائج خيرة، سيكون ذلك مرهون بسبب أخلاقيّ للقيام به، وهذا السبب يُعزز مع زيادة جودة نتائج الفعل"[21]. وهذه الرؤية يتقاسمها كُلٌّ من مؤيدي مذهب النتائج وغير النتائجيين من الفلاسفة، فمؤيدو مذهب النتائج يَرَوْنَ أن الحد الأدنى منه كاف لتصنيف الأسباب الأخلاقيَّة بشكل كامل، ومع ذلك يمكن للنظرية الأخلاقيَّة أن تقبل الحد الأدنى من مذهب النتائج، دون قَبُول مذهب النتائج بِرُمّته. وهذا يعني أن الحد الأدنى من مذهب النتائج يشير إلى أن النتائج الخيرة للفعل، هي فقط التي تُوَلّد سببًا أخلاقيًّا للقيام به أو تأديته، ولا يعني هذا أن هذا السبب مُهَيْمن، أو حتى مُهِم نسبيًّا للغاية[22]. وقد أبَانَ "كاوس" أن الحد الأدنى من مذهب النتائج محدود في نطاقه، ولكن ضمن هذا النطاق المحدود يثبت أنه عقيدة صارمة؛ فإذا كان يَسْمح بكثيرٍ من الأفعال، خاصة تلك التي يُفترض تقليديًّا أنها غير أخلاقيَّة، فإنه يَمْنع عَدَدٌ أكبر بكثير من الأفعال التي يُفترض تقليديًّا أنها أخلاقيَّة، عندما يكون لها تأثير بشكل غير مباشر أو تراكميّ على فاعلين آخرين، ربما يكون وَضْعها المثير للجدل بين النظريات الأخلاقيَّة لا ينشأ على الإطلاق -كما تقترح "أنسكومب"- من كَوْنها متساهلة أخلاقيًّا، ولكن على العكس من حيث كَوْنها صارمة أخلاقيًّا؛ لأنه يتطلب يقظة مدروسة لجميع أفعالنا، سواءٌ أجازها العُرْف أم لا. إنَّ الحد الأدنى من مذهب النتائج لا يَعِد بحل نهائيّ لجميع المعضلات الأخلاقيَّة، ولكن الاعتراف الصادق بهذا القيد، يحرّر النظرية للقيام بالعمل الذي يمكنها القيام به بشكل أكثر فعالية، في توضيح الحدود كفاعلين أخلاقيين، بين ما قد نشعر به، وما لا نشعر بالحرية في السماح لأنفسنا بالقيام به[23].

ومن أحد الحلول الممكنة، سواء بالنسبة إلى نظريات النتائجيين الصريحة explicitly أو النظريات التي تتعامل مع النتائج، بوصفها عاملًا واحدًا فقط من بين عدة عوامل كثيرة، هو رَفْض الادعاء بأن الأسباب الأخلاقيَّة هي نتائج فعلية actual، وبدلًا من ذلك يمكن للمرء أن يرى الأسباب الأخلاقيَّة (اتصاف الأفعال بالصواب والخطأ) تتولد عن نتائج متوقعة expected أو محتملة presumably من قبل الفاعل المعنى[24]. ويشير هذا -بطبيعة الحال- إلى ما يسمى: مذهب الحد الأدنى من النتائج الذاتية Minimal Subjective Consequentialism أي أن الفعل الذي سيؤدي إلى نتائج خيرة متوقعة، سيكون ذلك مرهونًا بسبب أخلاقي للقيام به، وهذا السبب يُعزز مع زيادة جودة النتائج المتوقعة من الفعل[25].

ومن ثَمَّ، يشير الحد الأدنى من مذهب النتائج الذاتية إلى أنَّ التكافؤ الأخلاقي للفعل يتحدد – جزئيًّا- من خلال نتائج الفعل المتوقعة، وليس من خلال النتائج الفعلية، كما أنه يسمح

بتفسيرات متنوعة؛ فيمكن القول: إن النتائج المتوقعة هي تلك التي يمكن توقُّعها، بالنظر إلى الحالات المعرفية الفعلية للفاعل، ويمكن القول أيضًا: إنَّ النتائج المتوقعة تتحدد من خلال ما يتوقعه الفاعل في ظل ظروف معرفية مثالية أو مناقضة للواقع[26]. وتشير "أنسكومب" إلى أن أطروحة "سيدجويك" تستلزم أنه لا سبيل لتقدير مدى شريَّة الفعل إلا في ضَوْء عواقبه المتوقعة. وإذا كان ذلك كذلك، فيجب عليك تقدير حجم الشرّ في ضوء العواقب التي تتوقع؛ ويلزم عن هذا أنك تستطيع أن تبرئ نفسك من العواقب الفعلية لمعظم أفعالك المخزية، ما دمت تستطيع إقناعنا بأنك لم تتوقعها. غير أني أزعم -أي أنسكومب- أن المرء مسئول عن العواقب السيئة لأفعاله السيئة، وأنه يجدر ألا يُعزى إليه فضل العواقب الحسنة، وفي المقابل فإنه ليس مسؤولًا عن العواقب السيئة لأفعاله الحسنة... وإنكار أي تمييز بين العواقب المتوقعة والعواقب المقصودة، فيما يتعلق بالمسئولية، لم يقم به "سيدجويك" خلال تطويره أيًّا من "مناهج الأخلاق"، بل قام بهذه النقلة المهمة بالنيابة عن الجميع وبمعزل عن سائر تصوُّره، وأعتقد أنه من المعقول اقتراح أن هذه النقلة من جانب "سيدجويك" تشرح الفرق بين: النفعية التقليدية وما أسمّيه "العاقبية". التي تميّز بها كل فيلسوف أخلاق أكاديميّ إنجليزي من بعده[27].

هذا، وتُعدُّ السمة المميزة لمذهب النتائج في أنه يعمل على تصنيف النتائج (النتائج المرتبطة بالأفعال، أو تنظيم القواعد، أو مجموعة من الدوافع، أو أي شيء آخر)، ثم تأخذ الحالات المعيارية للأفعال لتشكل وظيفة متزايدة لكيفية ترتيب تلك النتائج. وهذا يعني أن مؤيدي هذا المذهب يختلفون فيما بينهم في الآتي:

١) إنهم يختلفون حول ما إذا كان ينبغي علينا تقييم الحالات المعيارية للأفعال بشكل مباشر من حيث كيفية ترتيب نتائجها، وهو ما يُطلق عليه مذهب النتائج المترتبة على الفعل Act-Consequentialism.

٢) إنهم يختلفون أيضًا حول ما إذا كان علينا تقييم الحالات المعيارية للأفعال بشكل غير مباشر، من حيث كَوْنها تعمل على تنظيم القواعد ذات النتيجة المرتبطة بأعلى مرتبة، وهو ما يُطلق عليه مذهب النتائج المترتبة على القاعدة Rule-Consequentialism.

٣) إنهم يختلفون حول ما إذا كانت الوظيفة ذات الصلة هي حالة من تحقيق أكبر قدر من النتائج، وهذا ما يسمى: مذهب النتائج القصوى Maximizing أو نزعة تعظيم النتائج.

٤) إنهم يختلفون حول تحقيق حالة مُرضية من النتائج، وهذا ما يُطلق عليه مذهب النتائج المُرْضية Satisficing.

٥) إنهم يختلفون كذلك حول ما إذا كان هناك تصنيف واحد فقط للنتائج، وهو نفسه لجميع الفاعلين، وهذا ما يسمى: مذهب نتائج محايدة الفاعل Agent-neutral، أو تصنيفات مختلفة محتملة لكل فاعل، وهو ما يسمى: مذهب نتائج نسبية الفاعل Agent-relative Consequentialism[28].

كما أوضح "دوغلاس بورتمور" أيضًا-أستاذ الفلسفة بجامعة ولاية أريزونا الأمريكية- بعض من صُوَر مذهب النتائج قائلًا: "مع أن بعض الفلاسفة يعتقدون أن مذهب النتائج هو نظرية حول جوازية الأفعال permissibility of actions، إلا أن آخرين يعتقدون أنها

نظرية حول القيمة الأخلاقية المقارنة comparative للأفعال فقط، وهذا ما يسمى: مذهب النتائج العددية Scalar، في حين يعتقد آخرون أن مذهب النتائج ملتزم بتصنيف النتائج من حيث قيمتها غير الشخصية...، وحتى أولئك الذين يتفقون على أن النتائج يجب أن يتم تصنيفها من حيث قيمتها غير الشخصية، فإنهم يختلفون حول ما إذا كان ينبغي تصنيف النتائج، من حيث قيمتها الفعلية "مذهب النتائج الموضوعية" objective، أو من حيث قيمتها المتوقعة "مذهب النتائج الذاتية" subjective[29].

كما قَسَّم "جاك أوديل" S. Jack Odell (١٩٣٣م-) –أستاذ الفلسفة في جامعة إلينوي الأمريكية- مذهب النتائج إلى عدة أقسام، منه: مذهب النتائج المطلقة absolute الذي يؤكد على أهمية النتائج فقط، فكل ما يهم هو النتائج، ومثل هذه النظرية لن يكون لها أيَّة قواعد أخلاقيَّة، ويمكننا القول: إنَّ الأفعال في حد ذاتها ليست صحيحة وليست خاطئة على الإطلاق، لذلك سيكون القتل مسموحًا به دائمًا، إذا كان يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الخير أو تحقيق الخير الأقصى، (وهذا الأمر ينطبق على الأفعال المشينة أو المستهجنة الأخرى كافةً، مثل: السرقة، والخيانة، والكذب ... إلى آخرِهِ). وهناك ما يُسَمَّى أيضًا: مذهب النتائج المعتدلة moderate الذي يؤكد أن النتائج لها الأولوية، ولكن الأفعال مهمة أيضًا[30].

كما أنَّ هناك أشكالًا وصورًا أخرى لمذهب النتائج، مثل: مذهب النتائج المُرضية، حيث ينبغي أن تُؤَدِي أفعال الفرد إلى نتائج خيرة بما فيه الكفاية، وهناك مذهب النتائج التقدمية progressive وهو يسعى دائمًا نحو تحسين دائم في النتائج الخيرة، كما أن هناك أيضًا مذهب النتائج السلبية negative الذي يسعى نحو تجنُّب الضرر، وسواء سعى الفرد نحو النتائج القصوى أو النتائج المُرضية أو النتائج التقدمية أو النتائج السلبية، فإنه لن يستطيع التغلب على صعوبة فَهْم نتائج أفعاله[31].

وقد أورد "أرمسترونج" Walter Sinnot-Arnstrong (١٩٥٥م-...) عددًا من صُوَر مذهب النتائج تدور كلها حول الصوابية الأخلاقيَّة Moral Rightness للأفعال،... ومنها:

١) مذهب النتائج الفعلية actual: وهو ما يؤكد أنَّ كَوْن الفعل صائبًا من الناحية الأخلاقيَّة، فهذا يعتمد فقط على النتائج الفعلية، على عكس النتائج العارضة أو المتوقعة أو المقصودة أو المحتملة.

٢) مذهب النتائج المباشرة direct: وهو ما يؤكد أنَّ صحة الفعل من الناحية الأخلاقيَّة تتوقف فقط على نتائج هذا الفعل نفسه، بخلاف النتائج المرتبطة بدوافع الفاعل، أو القاعدة أو الممارسة التي تغطي أفعالًا أخرى من النوع نفسه، وما إلى ذلك.

٣) مذهب النتائج التقييمي evaluative: وهو ما يؤكد أنَّ الصوابية الأخلاقيَّة تعتمد فقط على قيمة النتائج، بخلاف السمات غير التقييمية للنتائج.

٤) مذهب النتائج القصوى: وهو ما يؤكد على أنَّ الصوابية الأخلاقيَّة تعتمد فقط على النتائج الأفضل، وهذا يقال في مقابل النتائج المُرضية أو مجرد تحسين الوضع الراهن.

٥) مذهب النتائج الكلية total: وهو ما يؤكد أنَّ الصوابية الأخلاقيَّة تعتمد فقط على إجمالي صافي الخير في النتائج.

٦) مذهب النتائج العالمية universal: وهو ما يؤكد أنَّ الصوابية الأخلاقيَّة تعتمد على النتائج بالنسبة لجميع الناس أو جميع الكائنات الواعية، وهو يقال في مقابل الفاعل الفردي، أو أعضاء مجتمع الفرد، أو أي مجموعة محدودة[32].

ونظرًا لهذا التشعب الهائل في مذهب النتائج والخلافات المباشرة وغير المباشرة بين مؤيدي كل شكل من أشكاله، فلا يمكن أن تكون هناك مجموعة من الشروط الضرورية والكافية التي تستوعب جميع الاستخدامات المتنوعة لمصطلح مذهب النتائج. وبدلًا من ذلك، كما يشير "أرمسترونج"، يبدو أن مصطلح "مذهب النتائج" يستخدم كمصطلح التشابه العائليّ family resemblance للإشارة إلى أي تسلسل للنفعية الكلاسيكية التي تظل قريبة بما فيه الكفاية من سلفها في النواحي المهمة. وما دام الفلاسفة يختلفون حول ما هذه النواحي المهمة، فليس هناك اتفاق حول كيفية تعريف مذهب النتائج. ولكن حتى لو لم يكن هناك اتفاق حول كيفية تعريف مذهب النتائج، فهناك كما يقترح "أرمسترونج" نموذجٌ يشبهه إلى حد كبير وهو "مذهب المنفعة المترتبة على الفعل"Act-Utilitarianism[33].

ونستنتج مما سبق، مع "أرمسترونج" أنَّ مذهب النتائج، كما يوحي اسمه، هو ببساطة وجهة نظر مفادها: "إن الخصائص المعيارية تعتمد فقط على النتائج". وتجسد هذه النظرية المهمة تاريخيًّا والتي لا تزال تحظى بشعبية الحَدْس الأساسي الذي مفاده: أن الأفضل أو الأصوب هو ما يجعل العالم أفضل في المستقبل؛ لأننا لا نستطيع تغيير الماضي. ويمكن تطبيق هذا النهج العام على مستويات مختلفة على خصائص معيارية مختلفة لأنواع مختلفة من الأشياء، ولكن المثال الأبرز على الأرجح، هو مذهب النتائج المتعلق بالصوابية الأخلاقيَّة للأفعال، والذي يشير إلى أن صوابية الفعل من الناحية الأخلاقيَّة تعتمد فقط على نتائج هذا الفعل[34].

نستنتج مما سبق، أن تَعَدد صور مذهب النتائج وأشكاله المختلفة، يُعَدُّ نقدًا واضحًا لهذا المذهب، حيث لا يوجد اتفاق بين مؤيدي هذا المذهب على تعريف محدد وواضح، لذلك فهو مصطلح فضفاض، أي لا يمكن تقديم تعريف جامع مانع له.

كما يختلف مؤيدو مذهب النتائج حول **النتائج الأكثر أهمية**، فقد زعم النفعيون الكلاسيكيون "بينثام" و"مِل" أن اللذة هي القيمة الوحيدة، وأننا ينبغي لنا أن نعمل على تعظيم اللذة. في حين يعتقد بعض من النتائجيين المعاصرين أنَّ النفعيين الكلاسيكيين، كانوا على حق في هذا الشأن، ولكنهم جادلوا بأن ما يَهُمُّ هو إشباع التفضيلات، أو قائمة الخيرات الموضوعية...؛ ويعتقد معظم مؤيدي مذهب النتائج أننا يجب أن نهدف إلى تحقيق أفضل النتائج، ولكنَّ آخرين يعتقدون أننا يجب أن نهدف إلى تحقيق نتيجة "خيرة بما فيه الكفاية". كما أنَّ هناك كثيرًا من القضايا المعقدة والفنية حول كيفية جمع القيمة في النتائج: فهل يجب أن ننظر إلى المتوسط أو المجموع؟ وكيف يجب أن نتعامل مع الاحتمال؟[35].

وعلى أيَّة حال، فإذا كان مذهب النتائج، هو الرأي القائل: إنَّ الكيفية الأخلاقيَّة Moral Quality لفعل ما، مقارنة بفعل آخر، تُحَدّد من خلال جودة النتائج الفعلية لفعل ما، مقارنة بجودة النتائج الفعلية لفعل آخر، فهناك كثيرٌ من الأسباب التي دفعت بعض الفلاسفة لرفض هذا النوع من الرأي، وذلك لعدة أسباب، أهمها:

١) ادّعاء بعض الفلاسفة أنه يُخِلّ بنزاهة الفاعل الأخلاقيّ. **٢)** إنكاره بشكل غير لائق عدم وجود قيود على السعي لتحقيق الخير العام. **٣)** ارتكاز الاعتراضات الأخرى على عدم توافُق مذهب النتائج مع حقيقة وجود القيود المعرفية البشرية.

وتقليديًّا، تركِّز مثل هذه الاعتراضات على جَهْلنا العام بالنتائج المترتبة على أفعالنا، ومن ثَمَّ تكافؤها الأخلاقيّ، ومع ذلك يشير الاعتراض الأخير والثاقب إلى أنَّ مشكلة القيود المعرفية أعمق بكثير، فيبدو أن مذهب النتائج يطلب منا –في معظم الأوقات تقريبًا- القيام بأفعال، وعلى الرغم من إمكانية القيام بها تمامًا، فإننا لن نقوم بها ببساطة، نظرًا للقيود اليومية التي نواجهها بوصفها عواملَ معرفية، وهذا صحيح حتى لو عَلِمنا أن الفعل المعنيّ، سيكون له نتائج "خيرة" للغاية، أفضل من أيَّة بدائل أخرى[36].

هذا، ويُوْصَف مذهب النتائج –أحيانًا- بأنه نظرية غائية Teleological؛ لأنه يصوِّر النظرية الأخلاقيَّة على أنها تحدِّد هدفًا يجب أن نسعى جاهدين لتحقيقِهِ، والهدف الذي يحدِّده مذهب النتائج هو تحقيق عالَم، يحتوي على أكبر توازن بين الخير والشر. ومع ذلك فإنَّ مثل هذا التصنيف به حالة من الارتباك؛ نظرًا لأن أخلاق الفضيلة، مثل أخلاق "أرسطو" تُصَنَّف أيضًا على أنها نظرية غائبة، ومع ذلك فإن نظرية "أرسطو" تختلف عن مذهب النتائج، من ناحيتَيْنِ حاسمتَيْنِ على الأقل: الأولى، أن الخير الذي يهدف إليه الفاعلون من وجهة نظر "أرسطو" ليس أفضل حالة في العالم، ولكنه يمثل الحياة الخيرة للبشر، لذلك يجب على الفاعلين أن يَسْعَوْا إلى تحقيق الخيرات الإنسانية المميزة لحياتهم الخاصة. والثانية، أن نظرية "أرسطو" على العكس من مذهب النتائج، لا تُعرف الصواب من خلال الخير، بل على العكس من ذلك، حيث إنَّ الفهم الكامل للحياة الخيرة يعتمد على تصور مسبق للصواب؛ لأن جزءًا مهما من الحياة الخيرة يتكون من التصرف بشكل صائب أو صحيح[37].

أضف إلى ذلك، أن الشكوك المتعلقة بالمفاهيم الأخلاقية التقليدية، أدت إلى قيام مؤيدي مذهب النتائج إلى التخلِّي عنها لصالح تقييم الأفعال على مقياس من الأفضل إلى الأسوأ. فمثلًا جوهر "مذهب النتائج" يتمثل في الادعاء الآتي: "كلما كانت الحالة أفضل، كان على الفاعل أن ينتجها بسبب أخلاقيّ كبير". لذلك لا يوجد دافع واضح، داخل مذهب النتائج لرسم خط بين (الصواب والخطأ / الخير والشر) عند أيَّة نقطة معينة على المقياس، سواء أكان الحد الأقصى أم الحد الأدنى أم أي شيء بينهما، فإن وَضْع مثل هذا الخط على المقياس من الأفضل إلى الأسوأ، قد يبدو تعسفيًّا بشكل غير مقبول[38].

كما أن هناك أسبابًا تدعونا إلى الحذر من الإصرار، على أن يتخذ مذهب النتائج شكلًا أقصى، فعلى الرغم من أننا أحيانًا نتحدث عن الفعل الصحيح، فإننا لا نعتقد عمومًا أن الأخلاقيَّة ستكون مفيدة إلى الحد الذي يجعلنا نستبعد معها كل خيار تقريبًا لدينا في أي موقف معين. فنتوقع أن تستبعد الأخلاقيَّة كل الخيارات غير المقبولة أخلاقيًّا، وتترك لنا حرية الاختيار من بين الخيارات المتبقية، بما في ذلك كثير من الخيارات التي تعد مقبولة، على الرغم من عدم وصولها إلى الكمال الأخلاقيّ. وعلى النقيض من هذا، فإن مؤيدي مذهب النتائج القصوى ملتزمون بحرمان أيَّة مساحة لمثل هذا الاستقلال الأخلاقيّ، مع أنهم قادرون

على الدفاع عن الممارسات الاجتماعية للاستقلال الذاتي؛ لأن محاولة إرغام الناس على التصرف بأقصى قدر من الجودة، من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية[39].

وتشير "أنسكومب" أيضًا إلى أن من السمات الضرورية في العاقبية (النتائجية) أنها فلسفة "ضَحْلة"، ذلك لأن هناك حالات حدّية في الإثيقا (الأخلاق). فإذا كنت أرسطيًّا، أو مؤمنًا بالقانون الإلهيّ، فسوف تتعامل مع الحالات الحدّية، من خلال اعتبار إن كان القيام بفعل ما في ظروف بعينها، يشكّل مثلًا جريمة قتل، أو فعلًا ظالمًا، وَوَفْقَ ما تراه، تحكم بما إذا كان فعلًا يجب القيام به. هذا منهج إفتاء (بمعنى الاستدلال بحالات نموذجية لتطبيق قاعدة عامة على حالات أقل وضوحًا)؛ وفي أنه قد يُفْضِي بك إلى توسيع نقطة على محيط الدائرة، فإنه لن يسمح لك بتقويض مركزها[40]. كما توضح "أنسكومب"، أنه ليس لدي نصير العاقبية أساس لقول "هذا جائز، وذاك غير جائز"؛ لأنه وَفْقَ فرضيته: "العواقب هي التي تقرر"، وهو ليس مهتمًّا بالتظاهر، بأنه يستطيع تحديد التدابير الممكنة التي يستطيع المرء القيام بها، ومبلغ ما يستطيع قوله هو: "يجب على المرء ألا يسبّب هذا أو ذاك؛ ولا حقّ له في أن يقول، في حالة واقعية ما؛ إنه سوف يسبّب كذا، ما لم يقم بفعل كذا"[41].

إن مصطلح "مذهب النتائج"، على الرغم من تقديسه من خلال الاستخدام الفلسفي المتكرر، فإنه قد يكون مضللًا؛ لأنه قد يُفهم بشكل طبيعيّ، على أنه يعني أن الفعل نفسه لا يمكن أن يكون له قيمة جوهرية، فقيمته تتمثل في نتيجته. إن "مذهب المنفعة" ملتزم بالفعل بهذا الرأي –لأن ما يَهُمُّ في المضمون النفعيّ ليس طبيعة الفعل نفسه، بل المتعة التي ينتجها في أي شخص يتأثر به-، ولكنها ليست سمة أساسية لمذهب النتائج في حد ذاتها[42].

وعلى هذا، فإذا كان مذهب النتائج هو أطروحة أخلاقيَّة، تشير إلى أنه يجب علينا أن نفعل كل ما يؤدي إلى أفضل النتائج[43]. فهذا يخبرنا بأننا بحاجة إلى النظر في النتيجة النهائية لأفعالنا، حتى إذا كان الفعل نفسه خاطئًا من الناحية الأخلاقيَّة، ومن ثَمَّ فمذهب النتائج يتعارض مع أخلاق الواجب أَنْ يعتقد مؤيدوها –مثل "كانط"- أننا ملزمون أخلاقيًّا بالتصرف، وَفْقًا لمجموعة معينة من المبادئ والقواعد، دون النظر إلى نتائجها. فمثلًا في أخلاق الواجب الدينية، تشتق المبادئ الأخلاقيَّة من الأوامر الإلهية، بحيث نكون ملزمين أخلاقيًّا بموجب القوانين الدينية بعدم السرقة أو الكذب أو الغش. وعادة ما ينتج "عِلْم الواجبات" قيودًا على الفرد؛ فالقتل خطأ دائمًا، حتى لو كانت جريمة قتل واحدة قد تنقذ حياة شخصَيْن[44].

وفي هذا السياق، يقول "كانط": "الفعل الذي يتم عن إحساس بالواجب، لا يستمد قيمته الأخلاقية من الهدف الذي يُرْجَى بلوغه من ورائه، بل من المسلَّمة التي تقرر القيام به وَفْقًا لها، فهي إذن لا تتوقف على واقعية موضوع الفعل، بل تعتمد على مبدأ الإرادة الذي حدث الفعل بمقتضاه، بغض النظر عن كل موضوعات الاشتهاء"[45].

وعلى هذا، أستخلص من هذا المحور عدة نقاط مهمة، تتمثل في الآتي:

١) نظرًا لتعدد صور مذهب النتائج وأشكاله، فلا يمكن تقديم تعريف جامع لكل التنويعات والصور السالفة الذكر، وهذا يمثل في حد ذاته نقدًا لمذهب النتائج، حيث لا يوجد تعريف واضح.

٢) مذهب النتائج هو امتداد طبيعيّ للنفعية الكلاسيكية عند "بنثام" و"مِل" و"سدجويك"، ولم يظهر هذا المصطلح بوصفه مصطلحًا فلسفيًّا، إلا في مقالة "إليزابيث أنسكومب" "الفلسفة الأخلاقيَّة الحديثة" عام (١٩٨٥م).

٣) يعمل "مذهب النتائج" على تفريغ الفعل من مضمونه أو قيمته الجوهرية؛ لأن معيار الفعل عند مؤيدي هذا المذهب يتمثل في النتائج فقط. وهذا ما أرفضه، ويرفضه أيضًا مؤيدو أخلاق الواجب والأخلاق الدينية وغيرها؛ لأن هناك بعض الأفعال ينبغي تأديتها، دون النظر إلى ما تحققه، أو ما لم تحققه من نتائج.

٤) يضع "مذهب النتائج" قيودًا على المعرفة البشرية، حيث يطالبنا بأن نؤدي أفعالًا مع إمكانية تأديتها، إلا أنه لا يمكن أن نؤديها بسبب عدة عوامل، منها: الضمير، العقل، التعاطف، الدين، العادات،... إلى آخرِهِ. فهناك بعض الأفعال لا يمكننا تأديتها، مهما كانت نتائجها مهمة في حياة الفرد.

هذا فيما يخص مذهب النتائج العام "صُوَره وأشكاله" وأهم الانتقادات التي وُجِّهت له، أمَّا الآن فأتناول في هذا المحور من الدراسة، شكلًا من أهم أشكال "مذهب النتائج" انتشارًا وشيوعًا بين الفلاسفة، وسأبين من خلال هذا المحور أهم الانتقادات التي وُجِّهت لهذا الشكل.

المحور الثاني: مذهب النتائج المترتبة على الفعل الأخلاقيّ.

يُعدَّ مذهب النتائج المترتبة على الفعل واحدًا من أكثر أشكال مذهب النتائج انتشارًا بين الفلاسفة، وهو يأخذ الشكل الآتي: **(١)** يكون أداء الفاعل "س" للفعل "ص" جائزًا من الناحية الأخلاقيَّة فقط؛ لأنه لا يوجد بديل "ج" متاح، تكون نتيجته أعلى من نتيجة الفعل "ص". **(٢)** نتيجة الفعل "ص" تتبوأ مرتبة أعلى من نتيجة الفعل "ج" فقط، إذا كانت نتيجة الفعل "ص" - بشكل غير شخصي- أفضل من نتيجة الفعل "ج". وبعبارة أخرى، يشير "مذهب النتائج المترتبة على الفعل"، إلى أن أداء الفاعل "س" للفعل "ص" يكون جائزًا من الناحية الأخلاقيَّة فقط، إذا كان أداء الفاعل "س" للفعل "ص" سيؤدي في النهاية –وبشكل غير شخصي- إلى تحقيق أكبر قدر من الخير أو تعظيم الخير[46].

ومن ثَمَّ: **(أ)** يكون الفعل "ص" صحيحًا، إذا لم يكن هناك فعل بديل "ج" متاح للفاعل، يُؤدِي القيام به إلى توازن أكبر بين الخير والنتائج السيئة أكثر من تلك التي نتجت عن تأدية الفعل "س". **(ب)** يكون الفعل مُلزِمًا، إذا نتج عنه توازن أكبر بين الخير والنتائج السيئة أكثر من أي فعل آخر متاح للفاعل. وَوَفْقًا لهذا المذهب، إذا كانت حالة الأمور الناتجة عن أداء الفعل "ص" هي أفضل حالة يمكن للمرء أن يحققها، فينبغي على المرء من الناحية الأخلاقيَّة أن يؤدي الفعل "ص"، وإذا قام المرء بأي فعل آخر يُؤدِي إلى حالة أقل خيرية، فعندئذ يرتكب شيئًا خاطئًا من الناحية الأخلاقيَّة. وبعبارة موجزة، فإنَّ الأفعال هي ببساطة وسيلة لتحقيق أفضل حالة من الأمور الممكنة، فطبيعة الفعل نفسه لا تعني شيئًا؛ إذ إنَّ السمة الوحيدة ذات الصلة الأخلاقيَّة، هي قيمة التأثيرات الناتجة عن أدائها[47].

هذا، ويعارض "بريتشارد" هذا المعنى، ويرى أن الشخص الذي ينبغي عليه -من الناحية الأخلاقيَّة- القيام بفعل "ص"، لديه سببٌ للقيام بـ "ص"، إمَّا لأن هذا الالتزام الأخلاقيّ هو

سبب خاص به، وإمَّا لأن خاصية "ص" التي تجعلها مُلزمة من الناحية الأخلاقيَّة توفر السبب للقيام بذلك الفعل[48]. أي أن في الفعل خاصية تجعله، بالنسبة للفاعل ملزمًا للقيام به. كما أوضح "ستيفن د. شوارتز" S. D. Schwarz (١٩٣٢م-) قائلًا: "إن الإحساس بالالتزام تجاه الفعل أو صوابه هو نوع خاص غير قابل للاشتقاق بشكلٍ مطلق من أي شيء آخر، وتلك الالتزامات واضحة بذاتها... وينبغي أن يكون إدراكها إدراكًا مباشرًا"[49].

وعلاوة على ذلك فإن الباحث يرى أن هناك جانبين من مذهب النتائج المترتبة على الفعل بحاجة إلى توضيح، وهما:

أولًا: لاحظ أن أداء الفاعل "س" إلى الفعل "ص"، من شأنه أن يزيد من تعظيم الخير فقط، إذا لم يكن هناك أي فعل بديل متاح تكون نتيجته أفضل من نتيجة الفعل "ص". وهذا يعني، أنه يمكن أن يكون هناك أكثر من فعل واحد، من شأنه تعظيم الخير، كما يمكن أن يكون هناك أكثر من فعل مرتبط بالمركز الأول، من حيث إنتاج الخير هذا من ناحية، ويعني هذا أيضًا، أن مذهب النتائج المترتبة على الفعل غير ملتزم بوجود تصنيف كامل للنتائج، من ناحية أخرى. ففي الواقع، قد تكون بعض النتائج غير قابلة للقياس مع نتائج أخرى، بحيث لا تكون أفضل من النتائج الأخرى أو أسوأ منها، أو بجودة النتائج الأخرى نفسها[50].

ثانيًا: لاحظ أنه من خلال تضمين الكلمات "وفي النهاية، لأنه" في صياغة مذهب النتائج المترتبة على الفعل، فهذا اعترف بأن شخصًا ما قد يخفق في أن يكون من مؤيدي مذهب النتائج المترتبة على الفعل، على الرغم من أنه يقبل الشرطَيْنِ الثنائيين التاليين: إن أداء الفاعل "س" إلى الفعل "ص" سيكون جائزًا لـ "ع" من الناحية الأخلاقيَّة فقط، إذا كان أداء الفاعل "س" للفعل "ص" سيؤدي إلى تعظيم الخير بشكل غير شخصي، فمثلًا مُنظِّر الأمر الإلهيّ الذي لا يقبل فقط أن يكون أداء الفاعل "س" للفعل "ص" جائزًا من الناحية الأخلاقيَّة؛ لأن أداء الفاعل "ص" للفعل "س" -في النهاية- ليس محظورًا من قِبَل الإله، ولكن أيضًا لأن أداء الفاعل "س" للفعل "ص" محظورٌ من قِبَل الإله فقط، إذا كان أداء الفاعل "س" للفعل "ص" سيخفق في تعظيم الخير. قد يقبل منظِّرو الأمر الإلهيّ الجزء الأول، ولكنهم لن يعدوا من مؤيدي مذهب النتائج المترتبة على الفعل؛ لأنهم سينكرون أنه عندما تكون الأفعال جائزة، فهي كذلك -في النهاية- لأنها تزيد من تعظيم الخير، وإنكار ذلك هو إنكار لمذهب النتائج المترتبة على الفعل[51].

كما يرى الباحث ضرورة التمييز بين الفعل المنجز act performed ونتائج تأديته. فمن الطبيعيّ، عند تحديد تلك النتائج، عدم تضمين الفعل نفسه، أو حقيقة أنه أُدِّيَ، كإحدى النتائج. وبعد كل شيء، فإن نتائج أداء الفعل هي أشياء ناتجة عن الأداء، ولا تنتج عن أي أداء في نفسه أو حقيقة أن الفعل قد أُدِّيَ. وعلى الرغم من أن هذه النقطة غالبًا ما تُعد أمرًا مفروغًا منه عند مناقشة مذهب النتائج، فإنها ليست كذلك في بعض الأحيان، ومن ثَمَّ، فقد نقارن بين مفهومي النتيجة ومذهب النتائج. فَوَفْقًا لمذهب النتائج البسيطة simple، لا تتضمن نتائج أداء الفعل الأداء نفسه أو حقيقة أنه أُدِّيَ. وبدلًا من ذلك، يتضمن حالة حدوث أداء الفعل، وبعد ذلك، بسبب حدوثها، تحدث أشياء أخرى -في نتائجها- لاحقًا. فعلى سبيل المثال، الشاهد في المحاكمة يقع تحت طائلة القسم بعدم الكذب. ومن بين نتائج الحدث قيام الفاعل بالكذب، في

حين أن المدعى عليه قد بُرِّئَ، فسيحاكم الشاهد لاحقًا بتهمة الحنث بالقَسَم. ولكن حقيقة أن الشاهد قال كذبة ليست واحدة من نتائج الحدث التي كانت نتيجة لكذب الفاعل. ويختلف المفهوم الثاني لمذهب النتائج، والذي سأسميه: "مذهب النتائج الموسعة" extended، عن الأول في هذا الصدد فقط، فهذا المفهوم يشمل نتائج أداء الفعل تلك الأشياء التي يسببها الأداء، بالإضافة إلى الأداء نفسه، لذا في حالة الكذب، فإن حقيقة كَذِب الشاهد هي نتيجة الكذب[52].

هذا، ويُقر مذهب النتائج المترتبة على الفعل بثلاثة ادعاءات أساسية، هي: (أ) إنه لا يجوز أبدًا الإخفاق في تعظيم الخير. (ب) إنه يجوز دائمًا تعظيم الخير. (ج) إنه إذا كان أداء الفاعل "س" للفعل "ص" جائزًا من الناحية الأخلاقيَّة، فهو جائز -في النهاية- لأن أداء الفاعل "س" للفعل "ص" من شأنه أن يؤدي إلى تعظيم الخير، أو زيادة الخير إلى أقصى حد ممكن[53].

وتأسيسًا على هذا، فهناك ثلاثة اعتراضات أساسية على هذه الادعاءات، هي:

الاعتراض الأول: أنه يجوز أحيانًا الإخفاق في تعظيم الخير، من وجهة نظر تضحية الفاعل وعدم التماثل مع الآخرين. وَوَفْقًا لمذهب النتائج المترتبة على الفعل يكون تعظيم الخير دائمًا أمرًا إلزاميًّا، وعلى النقيض من ذلك، فإن أخلاق الحس المشترك غالبًا ما يكون ذلك اختياريًا، حيث تشير أخلاق الحس المشترك -غالبًا- إلى أن هناك خيارًا أخلاقيًّا، إمَّا التصرف بطريقة تجعل الأمور أفضل للجميع، ولكنها أسوأ بالنسبة للفرد أو الآخرين، وإمَّا التصرف بطريقة تجعل الأمور أفضل بالنسبة للفرد أو الآخرين، ولكنها أسوأ للجميع. وعلى هذا توفر هذه الخيارات -المعروفة باسم الخيارات المرتكزة على الفاعل- للفاعلين حرية إعطاء مصالحهم الخاصة وزنًا أكبر أو أقل مما لديهم من منظور غير شخصيّ، وهي تأتي على نوعين: إمَّا خيارات تضحيات الفاعل، وإمَّا خيارات تفضيلات الفاعل[54].

يضاف إلى هذا، أنه في "مذهب النتائج المترتبة على الفعل" نادرًا ما نعرف ما الذي سيؤدي إلى تعظيم الخير، فعلى الرغم من أنه من الممكن في بعض الأحيان توقع التأثيرات المباشرة لأفعالنا، فإنه من المستحيل توقُّع جميع التأثيرات التي ستحدثها أفعالنا في المستقبل غير المحدود. فقد تكون هذه التأثيرات المستقبلية غير المتوقعة هائلة حقًّا، وربما تؤثر على هويات الناس على مدى أجيال لا حَصْر لها، ومن المرجح أن تؤدي مثل هذه التأثيرات الهائلة غير المتوقعة إلى تقزيم أيَّة تأثيرات مباشرة نتوقعها؛ والنتيجة من كل هذا هي أننا جاهلون حرفيًّا بما يتعلق بأي من أفعالنا التي من شأنها أن تؤدي إلى تعظيم الخير، ونظرًا لجهلنا فقد لا يكون لمذهب النتائج المترتبة على الفعل أيَّة فائدة عملية في اتخاذ القرار بشأن ما يجب القيام به، وعند هذه النقطة، يمكن لمؤيد مذهب النتائج المترتبة على الفعل، أن يشير إلى أن هذا لا يشكل في الواقع اعتراضًا على النظرية؛ لأن مذهب النتائج المترتبة على الفعل يوفر فقط معيارًا للصواب وليس إجراءً لصنع القرار، وإذا كانت إجراءات اتخاذ القرار، يجب أن تكون شيئًا يمكن للوكلاء الفعليين ذوي المعرفة المحدودة والقدرات الحسابية غير الكاملة استخدامه لتوجيه قراراتهم، حول ما يجب عليهم فعله، فإنَّ معيار الصواب لا يفعل ذلك[55].

وربما يكون الاعتراض الأكثر شيوعًا على مذهب النتائج المترتبة على الفعل، هو أنه من المستحيل معرفة المستقبل. وهذا يعني أنك لن تكون أبدًا متأكدًا تمامًا من النتائج التي ستترتب على تصرفك، فالفعل الذي يبدو أنه سيؤدي إلى أفضل النتائج بشكل عام قد ينتهي بشكل سيئ؛

لأن الأمور في كثير من الأحيان لا تسير بالطريقة التي تعتقد أنها ستسير عليها، فقد يحدث شيء غير محتمل على الإطلاق، والفعل الذي كان من المرجح أن يؤدي إلى نتائج جيدة قد يؤدي إلى كارثة لأسباب خارجة عن إرادتك، أو قد تكون هناك آثار سيئة طويلة المدى نتيجة لفعلك، آثار جانبية لم تكن متوقعة بالفعل. فكيف يمكنك أن تعرف جميع التأثيرات التي ستحدثها؟ وكيف يمكننا إذن أن نعرف أي الأفعال سيؤدي إلى أفضل النتائج بشكل عام مع حساب كل النتائج. يبدو أن مذهب النتائج المترتبة على الفعل لن يكون صالحًا للاستخدام كدليل أخلاقي للفعل، فقد تكون جميع الأدلة المتاحة في وقت الفعل قد أشارت إلى الاستنتاج بأن فعلًا معينًا هو الفعل الصحيح الذي يجب القيام به، ومع ذلك قد يتبين فيما بعد أن ما فعلته كان له نتائج مروعة، وهو ما يمثل خطأ أخلاقيًّا، ... وهذا الاعتراض يسمى بالحُجَّة المعرفية ضد مذهب النتائج، التي طوَّرها الفيلسوف البريطاني "جيمس لينمان" في مقالة بعنوان: "مذهب النتائج والجهل" نشرت عام (٢٠٠٠م)[56].

الاعتراض الثاني: أنه لا يجوز أحيانًا تعظيم الخير. فلا يوجد في مذهب النتائج المترتبة على الفعل أنواع من الأفعال المحظورة، ولا حتى الاغتصاب أو القتل أو التعذيب أو الإبادة الجماعية. فبالطبع يمكن أن يرى مؤيدو مذهب النتائج المترتبة على الفعل أن القتل -مثلًا- أمر سيئ بشكل خاص، بل إنه في الواقع سيئ للغاية، إلى الحد الذي يجعل جريمة قَتْل واحدة أسوأ من أي عدد من الوَفَيَات الأخرى، الناتجة عن أسباب طبيعية، ومن ثَمَّ من غير المسموح به قَتْل شخص واحد، حتى لو كان القيام بذلك ضروريًّا لإنتاج لقاح، من شأنه أن ينقذ أرواحًا لا حَصْر لها، ومع ذلك، لا يزال يتعين على مؤيدي مذهب النتائج المترتبة على الفعل، الاعتراف بأنه سيكون مسموحًا بارتكاب جريمة قَتْل واحدة، لمنع جريمتي قَتْل مماثلتين أخريين؛ لأنه بغض النظر عن مدى سوء جريمة القتل، فإن جريمتي قَتْل ستكونان أسوأ من جريمة قَتْل واحدة، ومن ثَمَّ يُقِرّ مؤيدي هذا المذهب بأنه سيكون مسموحًا بارتكاب جريمة قتل لتقليل جرائم القتل الإجمالية؛ ومن ثَمَّ فإنه سيسمح بأي نوع من الأفعال، بغض النظر عن مدى سوئها في ذاتها، ما دامت ستؤدي في تلك الظروف، إلى تقليل الكلفة الإجمالية لهذا النوع من الفعل[57].

الاعتراض الثالث: ليس الأمر أنه إذا كان أداء "س" إلى "ص" جائزًا من الناحية الأخلاقيَّة؛ فذلك لأن أداء "س" إلى "ص" -في النهاية- من شأنه أن يؤدي إلى تعظيم الخير. قد يقبل المرء أن أداء "س" إلى "ص" يكون جائزًا من الناحية الأخلاقيَّة فقط، إذا كان أداء "س" إلى "ص" سيؤدي إلى تعظيم الخير، لكنه يُنْكر أن ما يجعل أداء "س" إلى "ص" جائزًا من الناحية الأخلاقيَّة، هو أن قيام "س" بذلك سيؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من الخير. فمثلًا تشير "فيليبا فوت" Philippa Foot (١٩٢٠-٢٠١٠م) أن الأمر خلاف هذا، فما يجعل أداء "س" إلى "ص" من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من الخير، هو أنه فعل مسموح به من الناحية الأخلاقيَّة، لأنها تجادل بأنه ليس لدينا فَهْم إلى أن أداء "س" إلى "ص" من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من الخير. فمن وجهة نظرها، فإن الخير في ذاته مقيدًا بالفضائل الأخرى؛ أي أن الخير لا يؤدى إلا في الاختيار بين الأفعال التي لا تستبعدها ممارسة الفضائل الأخرى (مثل العدالة)، ومن ثَمَّ فلا معنى أن نقول: إن الحالة التي ترتكب فيها جريمة قَتْل واحدة أفضل من الحالة التي يقتل فيها خمسة آخرون، فإن ارتكابك للقتل، ولو لمنع خمسة

آخرين من فعل الشيء نفسه، هو أمر مستبعد من ممارسة العدالة. فمن وجهة نظر "فوت" إذن، لا يمكننا أن نفهم أن حالة ما أفضل من حالة أخرى فقط، إذا رأينا أن الخير يتطلب منا تحقيق أحدهما على عكس الآخر، ومن ثَمَّ لا ترى أيَّة فضيلة أخرى تمنعنا من القيام بذلك. ومن ثَمَّ لا يمكننا أن ندرك أن حالة ما أفضل من حالة أخرى بشكل مستقل عن فَهْمنا، إذا كان يجوز لنا تحقيق أحدهما مقابل الآخر[58]. وفي هذا السياق، توضح "فوت" هذا، بقولها: "سيتم بالضرورة إعادة النظر إلى مذهب النتائج بشكل ما؛ لأنه في حين أن هناك مجالًا لمثل هذا النموذج من القوانين الأخلاقيَّة العقلانية التي تأمر بشيء آخر غير السعي إلى "أفضل حالة للأمور من وجهة النظر الأخلاقيَّة"، فهذا لن يكون إلا عن طريق المراسيم التي تُحقق هدف القانون الأخلاقيّ على أفضل وجه"[59].

أضف إلى ما سبق من اعتراضات، أننا بحاجة إلى تميز بين نوعين من "الأسباب الأخلاقيَّة" للقيام بالفعل. فهناك سببٌ أخلاقيٌّ للقيام بالفعل يكون مرتبطًا بالنتيجة فقط، إذا كان السبب يعتمد على نتائج القيام بالفعل أو عدم القيام به، فمثلًا: السبب الأخلاقيّ لعدم ضرب شخص ما، هو أن هذا سيؤذيه، وقد يكون السبب الأخلاقيّ لتحويل سيارتك إلى جهة اليسار، هو أنك إن لم تفعل ذلك، فسوف تَدْهس شخصًا ما وتقتله، وقد يكون السبب الأخلاقيّ لإطعام طفل يتضوَّر جوعًا، هو أن الطفل سيفقد قدرات عقلية وجسدية مهمة، إن لم تُطْعمه، فكل هذه الأسباب هي أسباب نتائجية. وقد تكون هناك أسباب غير نتائجية، ومن ثَمَّ فإن السبب الأخلاقيّ للقيام بفعل ما يكون غير نتائجي فقط، إذا كان السبب يعتمد -ولو جزئيًّا- على خاصية يمتلكها الفعل بشكل مستقل عن نتائجه، فمثلًا: يمكن أن يكون الفعل كاذبًا، دون النظر إلى ما ستحدثه نتيجة الكذب، فخاصية الكذب توفر سببًا أخلاقيًّا لعدم الكذب، بغض النظر عن نتائج هذا الكذب، وبالمثل فإنَّ حقيقة أن فعل الوفاء بالوعد غالبًا ما ينظر إليه على أنه سبب أخلاقيّ للقيام بالفعل؛ لأن الفعل يمتلك خاصية الوفاء بالوعد بشكل مستقل عن نتائجه، فكل هذه الأسباب غير نتائجية، ويطلق عليها "أرمسترونج": "علم الواجبات"[60].

هذا فيما يتعلق بالاعتراضات، ولكن هناك اختلاف بين مؤيدي مذهب النتائج حول "نظرية الخير الجوهريّ"، فمثلًا يلتزم مؤيدي "مذهب المتعة"، ومؤيدي "مذهب النتائج المعتمد على الفعل" على الآتي: "إنَّ الشخص مُلْزم أخلاقيًّا بزيارة صديق في المستشفى فقط، إذا كان هو الخيار الذي من شأنه أنْ ينتج عنه أكبر قَدْر من اللذة بشكل عام". في الواقع، ستكون ملتزمًا بالقول: "إنه يُسمح أخلاقيًّا لأي شخص بزيارة صديق في المستشفى فقط، إذا لم يكن هناك بديل من شأنه أن ينتج المزيد من اللذة". ولكن يعتقد مؤيدو "مذهب الكمال" أن الصداقة هي شيء خَيِّر في جوهره، أضف إلى ذلك، أنَّ التعبير المباشر عن الصداقة بحد ذاته، له قيمة جوهرية كبيرة، ولهذا السبب قد تعتقد أن هناك دائمًا خيرًا أخلاقيًّا يمكن اكتسابه، من خلال التعبير عن الصداقة، من خلال أفعال، مثل زيارة صديق في المستشفى. ومن ثَمَّ ما لم يكن بإمكان الشخص الذي لديه صديق في المستشفى أن يفعل المزيد من الخير بطريقة أخرى، فإنه يسمح له، بل يُطْلب منه بالفعل زيارة صديقه[61].

وعلى هذا، يبدو أن مذهب النتائج المترتبة على الفعل يتعارض مع التفكير الأخلاقيّ العادي في ثلاثة جوانب؛ أولها: يبدو أن الأمر مرهقًا إلى حد مفرط؛ لأن مَطْلب جَعْل العالم

مكانًا أفضل يتطلب كل وقتنا وجَهدنا. ثانيها: لا يَتْرك مجالًا للواجبات الخاصة التي نتحملها تجاه المقربين منا العائلة، والأصدقاء، والمواطنين. وثالثها: قد يتطلب منا في بعض الأحيان القيام بأشياءُ مُرَوِّعة من أجل تحقيق نتيجة خيرة[62].

من أجل ذلك، يمكن انتقاد مذهب النتائج المترتبة على الفعل بعدة طرق أخرى؛ لأنه يتعارض مع قناعاتنا الأخلاقيَّة الحدسية، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: يبدو أن الأمر مطلوب بشكل مفرط؛ فلن أتصرف بشكل صحيح إلا بقدر ما أقوم به من تعظيم الخير. وبالنظر إلى كل الأشياء السيئة في العالم، وحقيقة أن القليل منا يفعل الكثير لتحسينها، فمن الواضح أنه من أجل القيام بما يتطلبه مبدأ نتيجة الفعل، فيجب أن أكرِّس كل طاقتي ومواردي تقريبًا لجعل العالم مكانًا أفضل، وهذا لن يمنحني الوقت أو المال لمتابعة اهتماماتي الخاصة، أو حتى الاسترخاء، إلا لإنعاشي وجاهزيتي لمضاعفة جهودي الأخلاقيَّة في الغد، ومن ثَمَّ فإنَّ درجة التضحية بالنفس المطلوبة تجعل حياة القِدِّيسين تبدو منغمسة في الذات، ومن المؤكد أن الأخلاق العادية لا تطلب هذا الحد، فهي تمنحنا الإذن بالسعي نحو تحقيق أهدافنا الخاصة، بشرط ألا ننتهك أيًّا من واجباتنا الأساسية[63].

ثانيًا: يبدو أن مذهب النتائج المترتبة على الفعل لا يترك مكانًا للواجبات التي نتحملها تجاه عائلاتنا وأصدقائنا، وغالبًا ما تُصنف مثل هذه الواجبات على أنها "نسبية للفاعل"، ولكن يجب على كل واحد منا أن يساعد أسرته وأصدقاءه، بحيث لا يختلف الأشخاص الذين تترتب عليهم الواجبات من فاعل إلى فاعل. ومع ذلك فإنَّ مذهب النتائج المترتبة على الفعل هو نظرية أخلاقيَّة محايدة للفاعل؛ والهدف الذي يسعى إليه لا يعتمد على من هو الفاعل، لذلك فيجب أن أُوَجِّه جهودي نحو أولئك الذين أستطيع أن أفعل لهم الخير أكثر؛ فعلاقتهم بي ليست ذات صلة، حتى لو كان مذهب النتائج المترتبة على الفعل، يضع قيمة خاصة على تنمية علاقات معينة، مثل الصداقة، فإن هذا لن يؤدي إلى واجب الصداقة، كما يُفهم تقليديًّا، فإذا كانت الصداقة خيرًا عظيمًا؛ فإن واجبي بالنسبة لمؤيدي مذهب النتائج المترتبة على الفعل هو تعزيز الصداقة بشكل عام بين جميع الأشخاص، وهذا لن يتطلب مني بالضرورة أن أعطي اهتمامًا لأصدقائي، بخلاف مساعدة الآخرين على إعطاء اهتمام خاص لأصدقائهم[64].

ثالثًا: إذا كان مذهب النتائج المترتبة على الفعل مطلوبًا للغاية في أحد جوانبه، فإنه يبدو متساهلًا للغاية في جانب آخر؛ لأنه لا يترك مجالًا للفكرة الأساسية في كثيرٍ من التفكير العادي، وهو أن هناك قيودًا معينة على أفعالنا، وأنواع معينة من الأفعال، مثل: الغش والتعذيب والقتل، والتي لا ينبغي لنا أن نفكر فيها، حتى لو كان تصرفنا بأحد هذه المحظورات، يحقق أكبر قدر من الخير، فالغاية لا تبرِّر الوسيلة. ومرة أخرى تبدو القيود وكأنها ذات صلة بالفاعل، فمطلوب من كل واحد منا عدم قَتْل الأبرياء ولا تعذيبهم، حتى لو تمكنا من خلال القيام بذلك من مَنْع عمليتي تعذيب أو عمليتي قَتْل[65].

هذا، ويعتمد مذهب النتائج المترتبة على الفعل على فكرة، أننا لا نحقق الهدف بالضرورة إذا كنا نهدف إليه بشكل مباشر، فقد يتعين على الأخلاقيّ أن يُوَجه أفكارنا بعيدًا عن الهدف إذا أردنا تحقيقه. ومن ثَمَّ فإن مذهب النتائج المترتبة على الفعل يخبرنا ما الهدف، ولكنه لا يخبرنا بكيفية تحقيقه أو إصابته، وهو في حد ذاته ليس دليلًا جيدًا للفعل، لعدة أسباب، تتمثل في الآتي:

إنَّ الحسابات الصعبة تستغرق وقتًا طويلًا، وقد نميل إلى تحريف النتائج لصالحنا، فإن القيام بالفعل الصحيح قد يتطلب منا أن نعارض الأفعال المتجذرة والمفيدة بشكل عام. لذلك قد تقوم في الواقع بعمل أفضل ما يتعلق بتحقيق الأهداف التي يحددها مذهب النتائج؛ إذا لم نهدف إلى فعل ما هو صواب، ولكن إذا اتبعنا بعض من القواعد الأخلاقيَّة البسيطة التقليدية، أو شَجّعنا على تطوير التصرفات داخل أنفسنا، مثل: اللطف والوفاء، اللذين عادة ما يقودانا إلى التصرف بشكل مفيد. ومن خلال تَبَنِّي مثل هذه القواعد، أو تطوير مثل هذه التصرفات، فإننا نعلم أننا قد نتصرف بشكل خاطئ في بعض الأحيان، في حين أنه كان بإمكاننا التصرف بشكل صحيح. ومع ذلك ربما نقترب على المدى الطويل من تحقيق هدف مؤيدي مذهب النتائج، مما سيكون عليه، لو حاولنا استهدافه بشكل مباشر[66].

وفي هذا السياق، يشير الفيلسوف البريطاني "براد هوكير" B. Hooker (١٩٥٧م-) إلى أننا لا نستطيع معرفة الفعل الذي سيؤدي –في الواقع- إلى أفضل النتائج، فهل يجب علينا اتخاذ القرارات الأخلاقيَّة من خلال حساب القيم المتوقعة للأفعال البديلة المتاحة، ومن ثَمَّ اختيار البديل الأعلى قيمة متوقعة. وفي أغلب الأحيان، فإنَّ هذه ليست الطريقة التي يجب علينا اتباعها، في أثناء اتخاذ القرارات الأخلاقيَّة، وهذا للأسباب الآتية: **١)** يمكن أن تؤدي أنواعًا معينة من الجهل دورًا، وقد يكون العثور على المعلومات ذات الصلة مكلفًا أو قد يكون مستحيلًا. **٢)** في كثير من الأحيان قد لا ندرك أن لدينا حرية الاختيار من النطاق الكامل للبدائل المتاحة لنا، وعندما يكون من الممكن الحصول على مثل هذه المعلومات، فإننا عادة ما نستغرق وقتًا واهتمامًا وخيالًا واسعًا. **٣)** عندما يكون لدينا مثل هذه المعلومات، فقد لا نعرف ما النتائج المحتملة لبعض البدائل المتاحة. ومرة أخرى، فإنَّ معرفة النتائج المحتملة يمكن أن يستغرق وقتًا وموارِدَ أخرى. **٤)** عندما نعرف ما البدائل المتاحة، وما النتائج المحتملة لكل بديل متاح، فإن قيمة بعض هذه النتائج المحتملة قد لا تكون معروفة. ومرة أخرى، فإن معرفة قيمة النتائج المحتملة قد تكون مكلفة من حيث الوقت والجَهد العقلي، وما إلى ذلك. ٥) أخيرًا، عندما نعرف ما البدائل المتاحة، وما نتائجها المحتملة، وما قيمة هذه النتائج المحتملة، فإن احتمالات النتائج قد لا تكون معروفة[67].

أستنتج مما سبق، عدة نقاط، لعلَّ أهمها:

١) يهدف مذهب النتائج المترتبة على الفعل إلى تحقيق أكبر قدر من الخير من وراء تأديتنا للفعل، دون النظر إلى أيَّة عوامل أخرى، وهذا بطبيعة الحال منافٍ لمنطق العقل والشعور، حيث إنَّ هناك كثيرًا من الأفعال التي نقوم بها دون النظر إلى نتائجها، وذلك لعدة أسباب، منها ما هو وجدانيّ، وما هو دينيّ، وما هو أخلاقيّ، وما هو عقليّ.

٢) يعارض مذهب النتائج المترتبة على الفعل فكرة الخير الجوهريّ، فلا يؤمن مؤيدوه بما يسمى: الخير في ذاته، بل إنهم يقيمون صحة الأفعال وصوابيتها من خلال النتائج التي تترتب على الفعل، دون النظر إلى طبيعة الفعل نفسه، لذلك لا توجد أفعال محظورة في منطقهم، فالقتل والسرقة وغيرها، أفعال صحيحة أو صائبة، ما دامت تؤدي إلى نتائج خيرة، فإنتاج الخير بالنسبة لهم يسبق الحق.

٣) إن عملية اتخاذ القرارات الأخلاقيَّة عند مؤيدي هذا المذهب، تعتمد فحسب على إنتاج الخير، في حين أن عملية اتخاذ القرارات الأخلاقية عملية معقدة ومركبة من عدة عوامل مختلفة، منها: توافر المعلومات لدي الفاعل، وجود اختيار من عدة بدائل وهذا الأمر يتطلب وقتًا وجهدًا وإدراكًا واسعًا، وأن يكون لدى الفاعل القدرة على التنبؤ بمسارات اتخاذ هذا القرار وتداعياته المستقبلية (النتائج المحتملة المستقبلية). هذا فيما يخص مذهب النتائج المترتبة على الفعل، وبعض الانتقادات التي وُجِّهت له، والآن ننتقل إلى المحور اللاحق، وهو المحور المتعلق بمذهب النتائج المترتبة على القاعدة.

المحور الثالث: مذهب النتائج المترتبة على القاعدة الأخلاقيَّة.

بعد أن أوضحت في المحور السابق من الدراسة، المقصود بمذهب النتائج المترتبة على الفعل وأهم الانتقادات التي وُجِّهت له، أتناول في هذا المحور الصورة الأكثر اعتدالًا وموضوعية من مذهب النتائج العام، فإذا كان مذهب النتائج المترتبة على الفعل يشير إلى أن الفعل المسموح به أو الجائز من الناحية الأخلاقيَّة، يستند إلى أنه لا يوجد أي فعل بديل آخر من شأنه أن يؤدي إلى أفضل النتائج، فإنَّ مذهب النتائج المترتبة على القاعدة يشير إلى أن الفعل المسموح به أو الجائز من الناحية الأخلاقيَّة، هو الفعل الذي يحدث توافق بين القواعد الأخلاقيَّة وأفضل النتائج الممكنة[68]. ولذلك فمذهب النتائج المترتبة على القاعدة يقع -إلى حد ما- بين علم الواجبات ومذهب النتائج، ففي ظل مذهب النتائج المترتبة على القاعدة يتبع الفاعلون مجموعة من القواعد التي صُمِّمت لخلق نتائج خيرة، وهنا لا تُقيم النتائج نفسها، بل نثق في القواعد لخلق نتائج خيرة. ومع ذلك يظل هذا مختلفًا عن علم الواجبات؛ لأن القواعد لا تمثل في حد ذاتها معيارًا أخلاقيًّا غير قابلة للتصرف inalienable[69]. وبعبارة أخرى أكثر إيجازًا: هناك مرونة في القواعد الأخلاقيَّة وهي قابلة للتغيير والتعديل؛، لأنها في النهاية قواعد لابد أن يتوافر فيها شرط القَبُول، لذلك فهي لم تَرْقَ إلى كونها معيارًا أخلاقيًّا.

ويبدو واضحًا، كما يوحي الاسم أن مذهب النتائج المترتبة على القاعدة يشبه إلى حد كبير مذهب النتائج المترتبة على الفعل، والاستثناء الوحيد، يتمثل في أنه بدلًا من التركيز على أفضل نتائج الفعل في كل موقف فريد، فإنه يقترح أنه يجب علينا التصرف وَفْقًا لمجموعة من القواعد التي تحكم جميع المواقف، واعتمادنا على تلك القواعد، سيؤدي إلى أفضل النتائج الشاملة أو الكلية[70].

وعلى هذا، يكون الفعل مطلوبًا من الناحية الأخلاقيَّة فقط، إذا كان متوافقًا مع نظام القواعد التي سيكون لانتشارها أو لتداولها في المجتمع أفضل النتائج. وعلى الرغم من هذا فهناك أنواعٌ مختلفة من مذهب النتائج المترتبة على القواعد، اعتمادًا على مدى دقة فهمنا لمثل هذه الموضوعات مثل الترويج لنظام القواعد، فمن حيث المبدأ، قد يعتقد مؤيدو مذهب النتائج المترتبة على القاعدة أن الشخص مُلزم أخلاقيًّا بزيارة صديق في المستشفى؛ لأن معاملة الأصدقاء بهذه الطريقة هي ممارسة مفيدة بشكل عام، حتى لو كانت النتائج في مناسبة معينة أقل منفعة أو خير من نتائج عدم زيارة صديق[71]. ومن أجل ذلك سيكون الفعل صحيحًا من الناحية الأخلاقيَّة بالنسبة لمؤيدي مذهب النتائج المترتبة على القواعد، إذا كان متوافقًا مع

مجموعة من القواعد التي من شأن قَبُولها، أن تُعزز الخير على أفضل وجه ممكن، وسوف تحمل هذه القواعد شبهًا وثيقًا -إلى حد ما- بالقواعد الأخلاقيَّة التي نعمل وَفْقًا لها[72].

وهذا يعني أنَّ مذهب النتائج المترتبة على القاعدة، يقدم دورًا أكثر أهمية للقواعد الأخلاقيَّة ومبادئها، حيث يتم الحكم على الأفعال الفردية بأنها صحيحة أو خاطئة، من خلال الرجوع إلى القواعد؛ فالقواعد -وليست الأفعال الفردية- يتم الحكم عليها من نتائج قَبُولها. فالفعل الصحيح هو -تقريبًا- ذلك الفعل الذي يتوافق مع مجموعة من القواعد الأخلاقيَّة التي إذا قُبلت بشكل عام، فمن شأنها أن تؤدي إلى نتائج أفضل من أيَّة مجموعة أخرى من القواعد القابلة للتطبيق التي قد نقبلها. لذلك فعند تحديد القواعد التي يجب قبولها، ينبغي أن نضع في اعتبارنا، أن هذه القواعد يجب أن تكون واضحة وبسيطة بشكل معقول، وليس من الصعب الالتزام بها بالنسبة للطبيعة البشرية...، ولذلك فإنَّ مذهب النتائج المترتبة على القاعدة قد يمثل نظريةً أخلاقيَّةً معقولةً. ولكن ينبغي أن ننظر إليه بشكل صحيح بوصفه شكلًا من أشكال مذهب النتائج، ومن الواضح أنه يتخلى عن مبدأ مركزيّ في مذهب النتائج، وهو المبدأ القائل بأن هدفنا يجب أن يكون هو "تحقيق أقصى قَدْر من الخير"[73].

فالقاعدة التي يجب اتباعها -من وجهة نظر مذهب النتائج المترتبة على القاعدة-، هي تلك التي سيكون لها أفضل النتائج، إذا قُبلت بشكل عام أكثر من أيَّة قاعدة أخرى، وإذا لم تكن هذه القاعدة -في الواقع- مقبولة بشكل عام، فعند اتباعها، قد لا نقترب من تحقيق أقصى قدر من الخير أو تعظيمه، كما كنت سأفعل لو اتبعت سياسة أخرى، ولهذا السبب، ربما ظل مذهب النتائج المترتبة على الفعل هو الأكثر شعبية بين المدافعين عن مذهب النتائج، على الرغم من الصعوبات التي يواجهها[74].

وتأسيسًا على هذا، فإن مذهب النتائج المترتبة على القاعدة هو الرأي القائل: إنه من الخطأ الأخلاقي أن يقوم الفاعل بفعل ما، إذا كان هذا الفعل ينتهك القانون الأخلاقيّ الأمثل. والقانون الأخلاقيّ الأمثل هو مجموعة القواعد التي من شأن استيعابها الداخليّ، يؤدي إلى أفضل النتائج. ولكن يظل التساؤل الآتي قائمًا: هل هناك قانون أخلاقيّ واحد فقط، أم أن هناك عدة قوانين أخلاقيَّة؟ وإذا كان هناك عدة قوانين أخلاقيَّة، فكم عددها؟ وعلى مَنْ ينطبق القانون الأخلاقيّ الأمثل؟ على أيَّة حال، فإن كيفية فَهْم نطاق القانون الأخلاقيّ الأمثل، داخل مذهب النتائج المترتبة على القاعدة، يمثل إشكالية حقيقية[75].

واستطرادًا لما سبق، يعتقد مؤيدو مذهب النتائج المترتبة على القاعدة أننا بحاجة إلى تحديد ما إذا كان الفعل جيدًا أم سيئًا، على أساس القاعدة أو المبدأ الذي توصلنا إليه عن طريق مبدأ المنفعة. لذا، إذا قمنا بصياغة قاعدة مفادها: "إن الكذب أمر سيئ، ولا ينبغي أن نكذب"، فيجب على الفاعلين الأخلاقيين ألا يكذبوا، ليس لأنه تفضيل فرديّ، بل لأنها قاعدة يجب اتباعها، إذا أردنا الحصول على الخير بشكل عام للمجتمع. وهنا لا يتعلق الأمر بالفعل الفرديّ، بل يتعلق بالقاعدة أو المعيار، الذي يمكن عن طريقه تحقيق الرفاهية الشاملة. ومن ثَمَّ يشير مذهب النتائج المترتبة على القاعدة إلى مسلكَيْن يجب اتباعهما: (١) يحتاج الفاعلون الأخلاقيون إلى تقييم القواعد المختلفة في موقف معين، وتطبيق القاعدة أو المعيار الذي من المرجح أن يحقق أفضل النتائج بشكل عام. (٢) القاعدة أو المعيار الذي يكتسبه الشخص من الخطوة الأولى في

موقف معين، يجب عليه أن يتبعه، بغض النظر عن الاعتقاد بأن الفعل البديل قد يؤدي إلى نتائج أفضل من هذا. فمثلًا، إذا كان عدم الكذب هو القاعدة، فلا ينبغي للمرء أن يكذب، حتى لو كان الكذب سيؤدي إلى نتائج أفضل بشكل عام[76]. وعلى هذا فلا ينبغي -وَفْقًا لمذهب النتائج المترتبة على القاعدة- أن نقوم بالفعل الفردي الذي سيؤدي إلى نتائج خيرة، وبدلًا من ذلك، ينبغي أن نتبع القواعد التي عند اتباعها، ستؤدي إلى نتائج خيرة[77].

أضف إلى ما سبق، أن أساس مذهب النتائج المترتبة على القاعدة هو مبدأه المتعلق بالحالة الواجبة deontic status، وينص على: "إذا كان الفعل مطلوبًا من الناحية الأخلاقيَّة، أو اختياريًا أو خاطئًا، فهو يعتمد على الأفعال المطلوبة، أو المسموح بها، أو المحظورة، بموجب القواعد ذات النتائج الأفضل". لذلك فإن المبدأ الأساس لمذهب النتائج المترتبة على القاعدة يبني القواعد في معايير الصواب والخطأ. لنأخذ بعين الاعتبار حالة يكون فيها القيام بما تتطلبه قاعدة مختارة لنتائجها فعلًا، ليس له قيمة متوقعة كبيرة، كما لو كانت لأي فعل آخر، ولن يكون لها -في الواقع- أفضل النتائج، فمثلًا "فعل الوفاء بالوعد"، إذا كان مذهب النتائج المترتبة على القاعدة يتطلب من الفاعل أن يَفِيَ بالوعد، فهل يكون مذهب النتائج المترتبة على القاعدة صادقًا مع طبيعته بوصفه نظرية نتائجية؟ إذا كان أكثر ما يهتم به جميع أشكال مذهب النتائج هو جَعْل النتائج خيرة بقدر الإمكان، فإنَّ أي شكل من أشكال مذهب النتائج يتطلب من الفاعل الامتثال لقاعدة ما، عندما لا يؤدي هذا الفعل إلى أفضل النتائج، فيعد هذا تبريرًا غير متماسك. وهذا يعني أن معيار الصوابية القائم في مذهب النتائج المترتبة على الفعل، هو المعيار الوحيد للصوابية، الذي ينسجم مع مذهب النتائج[78].

هذا، وقد يكون هذا الاعتراض واضحًا إذا كانت حجتنا –كما يشير "هوكير"- حول مذهب النتائج المترتبة على القاعدة بدأت بفرضية مفادها: "إن الأمر الأكثر أهمية، هو تعظيم الخير المحايد". فإذا توصل مذهب النتائج المترتبة على القاعدة أحيانًا إلى استنتاج حول أي فعل مطلوب أخلاقيًّا، عندما لا يكون هذا الفعل هو الفعل الذي من شأنه تعظيم الخير المحايد، فإنَّ هذا الاستنتاج سيفشل بالفعل في التماسك مع الفرضية القائلة: "إن الأهم هو تعظيم الخير المحايد"[79]. ويؤكد "هوكير" أن هناك تمييزًا واضحًا بين المبدأ الأساس لمذهب النتائج المترتبة على القاعدة وحجته، حيث يقول: "إن المبدأ الأساس لمذهب النتائج المترتبة على القاعدة يقوم –بالفعل- بتنظيم الأفعال من خلال القواعد التي اختبرت نتائجها، وهذا المبدأ نتائجيّ بالمعنى الواضح، ومع ذلك فإنَّ الحُجَّة المؤيدة لمذهب النتائج المترتبة القاعدة تسبق مبدأه الأساس جدليًّا، وربما لا تحتوي هذه الحُجَّة على فرضية نتائجية"[80]. ويبدو أنَّ من أهم الحجج المعروفة لمذهب النتائج المترتبة على القاعدة، هي أنه أفضل من أيَّة نظرية أخلاقيَّة أخرى في توفير مبدأ تأسيسيّ محايد، يحقق توازنًا تأمليًّا Reflective Equilibrium مع حدسنا الأخلاقيّ الأكثر تحديدًا حول أنواع الأفعال التي تُعد صائبة أو خاطئة، وحول أي الأفعال المحددة تعد صوابًا وأيها يعد خاطئًا[81].

وتاريخيًّا، طَبَّق النتائجيون نظريتهم على قيم بديهية أكثر تطورًا في محاولة لجعل مذهب النتائج أكثر انسجامًا مع حدسنا الأخلاقيّ المشترك، ومع ذلك فقد توصل كثير من الفلاسفة الأخلاقيين المعاصرين إلى استنتاج مفاده: إن مثل هذا المسعى لا يمكن أن يكون ناجحًا تمامًا؛

لأنهم يعتقدون أن هناك على الأقل حدسًا واحدًا مهمًّا جدًّا للحس المشترك Common-sense لا يستطيع مذهب النتائج استيعابه، بقطع النظر عن نظرية القيمة التي تُطبق عليه"، وهو تحديدًا: لا ينبغي للفاعل أن ينتهك حقوق الشخص، حتى من أجل منع عدد من الفاعلين الآخرين (كل منهم تتساوى دوافعهم ونياتهم وشخصياتهم أخلاقيًّا مع دوافع الفاعل المعني) من ارتكاب انتهاكات مماثلة للحقوق[82].

والقاعدة الأخرى التي يجب على الفاعل المتبع لمذهب النتائج المترتبة على القاعدة أن يقبلها، هي قاعدة مَنَع الكوارث disasters إن أمكن. إن إدراج قاعدة تتطلب من الفاعل منع الكوارث هو الدافع وراء مذهب النتائج المترتبة على القاعدة (أي فكرة الفوائد الناتجة عندما يلتزم الناس بهذه القاعدة). وتدخل هذه القاعدة حَيّز التنفيذ عندما يبدأ التهديد بالكوارث، ويكون مَنْع الكارثة ممكنا فقط، إذا خرق الفاعل قاعدة أخرى، فمثلًا، إذا كان عدم الوفاء بالوعد ضروريًّا لمنع وقوع أيَّة كارثة، فإن مذهب النتائج المترتبة على القاعدة يطلب من الفاعل أن يخلف بالوعد من أجل مَنْعها[83].

لـ بؤ ه هناك اعتراضًا مختلفًا عن الاعتراض الذي يشير إلى أن مذهب النتائج المترتبة على القاعدة غير متماسك، وهو الاعتراض القائل: "إن مذهب النتائج المترتبة على القاعدة يصل إلى أحكام غير قابلة للتصديق حول ما يجب فعله". لنفترض -مثلًا- أن الطريقة لمنع حدوث كارثة ما –مثل الموت أو البؤس الطويل الأمد- هي أن يُخْلف الفاعل وعدًا أقل أهمية، في هذا النوع من الحالات، فإن أيَّة نظرية أخلاقيَّة تصر على التمسك بالوفاء بالوعد هي نظرية غير بدهية (أي غير متوقعة) counterintuitive. فإذا كان مذهب النتائج المترتبة على القاعدة في مثل هذه الحالة يُجبر الفاعل على الامتثال لقاعدة عدم الوفاء بالوعد، فإنه يكون نظرية غير توقعية. ومن ثَمَّ يمكن أن يأتي مثل هذا الاعتراض على مذهب النتائج المترتبة على الفعل الذي لا تتطلب نظريته الخاصة من الفاعل أن يَفِيَ بوعده، عندما يؤدي انتهاكه إلى نتائج أفضل، ويمكن أن يأتي هذا الاعتراض أيضًا من الفلاسفة غير النتائجيين، الذين لا يُصِرُّون على فكرة المطلق فيما يتعلق بالوفاء بالوعد[84]، مثل "روس" و"أوْدي".

ومع ذلك، فإن هذا الاعتراض على مذهب النتائج المترتبة على القاعدة هو أمر مضلل. فإنَّ إدراج قاعدة أساسية لمنع وقوع الكوارث في مجموعة القواعد المنصوص عليها في مذهب النتائج المترتبة على القاعدة، يؤدي إلى تحصين النظرية ضد الاعتراض القائل: "إنها ستُصِرّ على الامتثال للقواعد حتى عندما تحدث كارثة أو مصيبة ما، لذلك يجب ألا يتم الخلط بين الالتزام الأساسي بمنع الكوارث والالتزام الأساسي بتحقيق أقصى قدر من الخير، فهناك حالات يؤدي فيها عدم الوفاء بالوعد، أو الكذب، أو السرقة، أو أي نوع آخر من الأفعال التي تُدِينها إحدى القواعد إلى نتائج أفضل قليلًا من عدم القيام بها، وفي مثل هذه الحالات، فإن المطلب المُهَيْمن لتحقيق أقصى قَدْر من الخير يُصِرُّ على التمسك بكسر القاعدة الأخرى. إن الالتزام بمنع الكوارث لن يؤدي إلى النتيجة نفسها، ما عدا الحالات الاستثنائية؛ حيث يؤدي انتهاك القاعدة الأخرى إلى مَنْع وقوع الكارثة، أمَّا عدم انتهاكها فلن يؤدي إلى ذلك، ومع هذا فإن الاختلاف في مدى خيرية النتائج المترتبة على الفعلين سيكون بسيطًا[85].

وبناء على هذا، فإن الاعتراضَيْن اللذَيْن يشيران إلى أنَّ مذهب النتائج المترتبة على القاعدة غير متماسك، وأنه قد يقف في طريق منع وقوع الكارثة، هما اعتراضان مُضَلِّلان، حيث لا يوفر هذان الاعتراضان على مذهب النتائج المترتبة على القاعدة أسبابًا كافية لرفض موقف مؤيدي مذهب النتائج المترتبة على القاعدة الذي يسند للقواعد دورًا مركزيًّا، ليس فقط في إجراءات اتخاذ القرار الأخلاقيّ الذي يجب على الفاعلين اتباعها، بل أيضًا في معايير الصواب والخطأ، ولكن هذا لا يعني أن موقف مؤيدي مذهب النتائج المترتبة على القاعدة ليس مخطئًا لسبب آخر، سواء كان قديمًا أو حديثًا[86].

وفي السياق نفسه، هناك اعتراض آخر على مذهب النتائج المترتبة على القاعدة، وهو أنه يفترض مطالب غير معقولة على الفاعل، عندما لا يتبع الآخرون القواعد المُثلى optimific rules، لنفترض أن إحدى القواعد المُثلى تتطلب منا جميعًا تقييد سلوكنا بطريقة معينة من أجل المحافظة على البيئة. ولنفترض –مثلًا- أن القيام بذلك مرهق للفرد، على الرغم من أن الجميع سيكونون في وَضْع أفضل، إذا تم الحفاظ على البيئة بدلًا من إفسادها. ولنفترض الآن أنك لاحظت أنَّ الآخرين في الواقع لا يقيدون سلوكهم. فالاعتراض هنا هو أن مذهب النتائج المترتبة على القاعدة يتطلب منك اتباع القاعدة المُثلى، حتى لو كان ذلك مكلفًا لك ولا يحقق لك الخير. وقد انتقد "بورتمور" هذا –نقلًا عن هوكير- بقوله: "عندما لا يتبع الآخرون القواعد المُثلى التي يشكل اتباعها عبئًا على الفاعل الفرديّ، حيث لن يؤدي اتباع الفاعل الفرديّ لهذه القواعد إلى إجبار الآخرين على البدء في اتباعها، ولن ينتج عنها أي خير آخر - فلن يكون هناك سبب كافٍ لامتثال الفاعل لهذه القواعد. فإذا كان هذا صحيحًا، فإن مذهب النتائج المترتبة على القاعدة –في هذه الحالة- يتطلب من الفاعل أن يفعل شيئًا، ليس لديه سبب كاف للقيام به[87].

ومع هذا، فهناك نوعان من مذهب النتائج المترتبة على القاعدة، هما: مذهب النتائج المترتبة على القاعدة المطلق، ومذهب النتائج المترتبة على القاعدة النسبيّ، يشير الأول إلى أنَّ صواب الفعل وخَطَأَهُ يُحَدَّد من خلال قانون أخلاقيَ مثاليّ (مثاليّ هنا تعني نموذجي، وليس مثاليًّا بالمعنى الأفلاطوني)، أي مجموعة من القواعد التي سيكون لاستيعابها أفضل النتائج الممكنة، ولكن يظل السؤال الآتي قائمًا: كم عدد القواعد الأخلاقيَّة التي ستوجد؟. هنا يعتقد مؤيدو مذهب النتائج المترتبة على القاعدة المطلق، أنَّ هناك قانونًا أخلاقيًّا واحدًا مثاليًّا للجميع، في حين يشير مذهب النتائج المترتبة على القاعدة النسبيّ، إلى أن هناك قوانين مختلفة إلى مجموعات أو أفراد مختلفين. ويؤكد -أستاذ فلسفة الأخلاق في جامعة "لويولا" بشيكاغو- "ليونارد آلان كان" L. A. Kahn على أهمية النوع الثاني، بقوله: "أزعم أن مذهب النتائج المترتبة على القاعدة النسبيّ، هو الأفضل؛ لأنه يستوعب قناعاتنا حول المنافع غير المكلفة، على الرغم أن بعضهم اتَّهَمَ النسبية بأنها تهدد قناعاتنا حول عمومية القواعد الأخلاقيَّة، وأنها تؤدي حتمًا إلى ما يسميه "هوكير": "النسبية الجامحة" Runaway Relativism، إلا إنني أرى أن لديها أسباب مبدئية لوقف هذا الانزلاق المتخيل إلى أسفل المنحدر المنزلق"[88].

ويبدو مما سبق، أن هناك علاقة بين علم الواجبات ومذهب النتائج المترتبة على القاعدة، إلا أن هناك فرقًا بينهما، فمع أن كِلاَ النوعَيْنِ يؤيد القواعد التي تؤدي إلى إنتاج النتائج، فهناك

تناقض يبدو في الاختلاف في أنواع النتائج التي يطلب كل منها إنتاجها، لذلك أصبح واضحًا الآن أن النتائجيين يؤيدون القواعد المحايدة للفاعل agent-neutral rules، بينما خصومهم يؤيدون القواعد المرتبطة بالفاعل agent-centered rules أو المتمركزة حوله، وعلى هذا يتمثل الفرق بين القواعد المحايدة للفاعل، والقواعد المرتبطة بالفاعل، في العلاقة بين الفاعل، والنتائج التي يُطْلب منه إنتاجها[89].

هذا فيما يتعلق بمذهب النتائج المترتبة على القاعدة، وأهم الانتقادات التي وُجِّهت له، وأستخلص مما سبق عدة نقاط مهمة، ولعلَّ أهمها:

١) مذهب النتائج المترتبة على القاعدة يمثل صورة أكثر اعتدالًا وَقُبولًا من مذهب النتائج المترتبة على الفعل، حيث إنه يجيز إمكانية التوافق بين الفعل والقواعد الأخلاقيَّة، التي من شأنهما أنْ يؤديان إلى أفضل النتائج الممكنة، فالفعل الصحيح أخلاقيًّا، هو الفعل الذي يتوافق مع قاعدة تم قبولها مجتمعيًّا، وقابلة للتطبيق بشكل معقول.

٢) القواعد الأخلاقيَّة في هذه الحالة لا تمثل قواعدًا مطلقة بشكل عام، ولكنها قواعد مرنة قابلة للتغيير، حسب قَبُولها داخل المجتمع، لذلك فهي لا تمثل معيارًا أخلاقيًّا وحيدًا، بل هناك عدة معايير وعدة قواعد.

٣) يبدو لي أنَّ هناك توافقًا مبدئيًّا بين مذهب النتائج المترتبة على القاعدة وعلم الواجبات، فكل منهما أكد أهمية اتباع القواعد الأخلاقيَّة، مع ما بينهما من أوجه اختلاف حول كيفية اتباع تلك القواعد. وهذا ما أحاول الإجابة عنه في المحور اللاحق من الدراسة.

المحور الرابع: أوجه الاختلاف بين مذهب النتائج وعلم الواجبات.

يبدو للوهلة الأولى، أنَّ هناك اختلافًا جوهريًّا بين مذهب النتائج وعلم الواجبات، ففي حين أن النتائج وحدها هي ما يَهُمُّ عند مؤيدي مذهب النتائج، فإن الالتزام والامتثال للقواعد، هو ما ينبغي أن يكون بالنسبة لمؤيدي علم الواجبات أو أخلاق الواجب، لذلك أحاول في هذا المحور من الدراسة، بيان أوجه الاختلاف بينهما، وهل هناك أوجه اتفاق بينهما؟.

يشير مذهب النتائج إلى أنَّ الصوابية الأخلاقيَّة في الفعل، تعتمد فقط على نتائج هذا الفعل، والنموذج الأكثر وضوحًا من مذهب النتائج هو النفعية، التي ترى أن الفعل الصائب أخلاقيًّا هو الذي يؤدي إلى أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس. وعلى النقيض من مذهب النتائج، يؤكد علم الواجبات أنَّ بعض الأفعال إلزامية أو محظورة أخلاقيًّا، بغض النظر عن النتائج. وبعبارة أخرى لتوضيح الفرق بين المفهومين، تحكم النتائجية على الفعل بأنه صحيح، إذا كان يزيد من تحقيق الخير إلى أقصى حد ممكن، في حين أن الفعل الصحيح وَفْقًا لعلم الواجبات، ليس دائمًا هو الفعل الذي يزيد من تحقيق الخير إلى أقصى حد ممكن، ففي بعض الأحيان هناك قيود على ما يمكن أن يفعله المرء، من أجل تحقيق أقصى قدر من الخير[90].

فيعتمد مذهب النتائج –كما هو موضح في المحور الأول من الدراسة- على أن نتائج الفعل هي فقط التي تحدد ما إذا كان ينبغي على المرء القيام بالفعل أم لا، في حين أن علم الواجبات يُحدد ما ينبغي علينا القيام به أم لا، إذا كان يقع فقط ضمن قواعد ومبادئ محددة ذات صلة بالفعل. ومن ثَمَّ يمكن القول: "إن مؤيدي مذهب النتائج يعتقدون أن الأخلاقيَّة تتعلق بالنتائج،

في حين يعتقد مؤيدو علم الواجبات أن الأخلاقيَّة تتعلق بالقواعد والمبادئ...، وهناك طريقة أخرى يمكننا من خلالها فَهْم الفرق بينهما، وهي أن الخير بالنسبة لمذهب النتائج يسبق الحق دائمًا، أمَّا بالنسبة لعلم الواجبات، فإنَّ الحق يسبق الخير دائمًا[91]. وبعبارة أخرى، فإن الأفعال بالنسبة إلى مؤيدي مذهب النتائج تكون صحيحة أو خاطئة، بسبب كَمِّية الخير الذي تنتجه، أمَّا بالنسبة إلى مؤيدي علم الواجبات، فإنَّ صواب الأفعال وخَطَأَها مستقل عن مقدار الخير أو الشر الذي تنتجه. وعلى هذا يبدو أنَّ هذه الصياغة للفرق بين مذهب النتائج وعلم الواجبات شائعة في الفلسفة، ولكننا قد ترجح كفة مذهب النتائج... حيث يبدو للبعض أن القواعد الأخلاقيَّة تضع قيودًا على إنتاج الخير، وفكرة وجود قيود على إنتاج الخير قد تبدو غريبة، إنها بمنزلة قيد على فعل ما هو صائب، فلماذا نضع قيودًا على الفعل الصائب؟[92].

هذا، ويعدُّ "كانط" الفيلسوف الأكثر ارتباطًا بعلم الواجبات، لدرجة أنه غالبًا ما يشار إلى "علم الواجبات" باسم: "الأخلاق الكانطية". فقد عارض "كانط" أي ارتباط بين مفهوم الواجب والنتائج أو الأهداف أو المقاصد أو الغايات التي نرجو تحقيقها من وراء تأديتنا لهذا الفعل أو ذاك، وهذا ما أكَّده في القضية الثانية من قضايا الواجب، بقوله: "إن الفعل الذي يتم عن إحساس بالواجب لا يستمد قيمته الأخلاقيَّة من الهدف الذي يرجى بلوغه من ورائه، بل من المُسَلَّمة التي تقرر القيام به وَفْقًا لها، فهي إذن لا تتوقف على واقعية موضوع الفعل، بل تعتمد فحسب على مبدأ الإرادة الذي حدث الفعل بمقتضاه، بصرف النظر عن كل موضوعات الاشتهاء"[93]. كما أنكر "كانط" نوعين من الأفعال، هما: الأفعال التي تكون منافية للواجب، والأفعال المطابقة للواجب، فيقول في الأولى: "أَدَعُ هنا جانبًا كل أفعال السلوك التي عُرِف عنها أنها منافية للواجب، وإن جاز اعتبارها من وجهة النظر هذه أو تلك أفعالا نافعة؛ ذلك لأننا لا نملك على الإطلاق أن نسأل، إنْ كانت قد صدرت عن شعور بالواجب، ما دامت تخالفه مخالفة صريحة"[94]. ويقول في الثانية: "كذلك أَدَعُ جانبًا الأفعال التي تطابق الواجب مطابقة حَقَّةً، ولكن لا يشعر الناس نحوها بأي ميل مباشر، وإنْ كانوا يقبلون مع ذلك على ممارستها مدفوعَيْن بميل آخر"[95].

وكذلك أكد "كانط" وجود الخير في ذاته، وهو ما يرفضه مذهب النتائج تمامًا، حيث تحدث "كانط" عن الإرادة الخَيِّرة، بوصفها خيرة في ذاتها دون قيد ولا شرط. وفي هذا يستطرد قائلًا: "إن الإرادة الخَيِّرة لا تكون خيرة بما تحدثه من أثر، أو تحرزه من نجاح، لا ولا بصلاحيتها للوصول إلى هذا الهدف أو ذاك، بل إنها تكون كذلك عن طريق فعل الإرادة وحده؛ أعني أنها خَيِّرة في ذاتها، وأنها، إذا نظرنا إليها في ذاتها فلا بد لنا –بلا وجه للمقارنة- أن نقدرها تقديرًا يرتفع بها درجات عن كل ما من شأنه أن يتحقق بواسطتها لمصلحة مَيْل من الميول، أيًّا كان، لا، بل لمصلحة كل الميول مجتمعة"[96].

فالأخلاق الكانطية أو علم الواجبات هو النظرية القائلة: "بأن العقل يخبرنا كيف يجب أن نتصرف في موقف معين، ويأتي هذا التصرف نابعًا من الواجب". وعلى النقيض من أخلاق الفضيلة التي تخبرنا في المقام الأول بنوع الشخص الذي نحن عليه، وما ينبغي أن نكون عليه. ويمكن اعتبار علم الواجبات نظرية أخلاقيَّة أكثر مباشرة، بحيث تسمح لنا بإجابات حول الأفعال التي يجب علينا القيام بها. ومع ذلك فإنَّ بعض الاختيارات التي نقوم بها تكون

محظـورة أخلاقيًّـا، ولا يمكـن تبريرهـا بآثـار تلـك الأفعـال، وتكـون الاختيـارات صـحيحة، مـن خلال التوافق مع القاعدة الأخلاقيَّة[97].

وبالنسبة لمؤيدي الواجب، يُعَدُّ "الحق" أكثر أهمية من "الخير"، وهو ما يظهر هنـا تناقضًـا صارخًا مع مبادئ أخلاق الفضيلة، التي تؤكد بوضوح أهمية الخير الإنسانيّ الأسمى. وبعبارة أخرى، فهذا يعني أن الحكم على الفعل بأنه "خير" ليس هو الشغل الشاغل بالنسبة لمؤيدي علم الواجبات، بل هو "صـحيح أو صـائب"، إذا كـان نابعًـا مـن الواجـب الـذي هـو الاهتمـام الأول. ومن السمات المهمة لهذه النظرية، أن هناك مجموعة منفصلة، إذا صح التعبير، للأفعـال التـي يُسمح للأفراد القيام بها، ولكن غير ملزمين بالقيـام بهـا. وهـذا المعنـى السلبيّ مهم؛ لأنـه يعـزز الشعور بأن الشيء الأكثر أهمية في علم الواجبات، هو إنشاء المعايير من خلال أي أفعال يقوم بها الفاعل، بغض النظر عما إذا كانت إلزامية أم لا[98].

وبناء على ما تقدم يمثل مذهب النتائج نظريـة أخلاقيَّـة، حيث يشير إلـى أنـه يجـب علينـا أن نفعل كل ما يؤدي إلى أفضل النتائج[99]. وهذا يخبرنا بأننا بحاجة إلى النظر في النتيجة النهائية لأفعالنا، حتى إذا كان الفعل نفسه خاطئًا من الناحية الأخلاقيَّة، ومن ثَمَّ فمذهب النتائج يتعارض مـع أخـلاق الواجـب أن يعتقد مؤيـدوها –مثـل "كـانط"- أننـا ملزمـون أخلاقيًّـا بالتصـرف وَفْقًـا لمجموعـة معينـة مـن المبـادئ والقواعـد، دون النظـر إلـى نتائجهـا. فمـثلًا فـي أخـلاق الواجـب الدينية، تشتق المبـادئ الأخلاقيَّـة من الأوامـر الإلهيـة، بحيث نكـون ملزمـون أخلاقيًّـا بموجـب القوانين الدينية بعدم السرقة أو الكذب أو الغش. وعادة ما ينتج علم الواجبات قيودًا على الفرد؛ فالقتل خطأ دائمًا، حتى لو كانت جريمة قَتْل واحدة، قد تنقذ حياة شخصَيْن[100]. ولكن، يعتقد بعضُ مؤيدي علم الواجبات، أنـه لا ينبغـي أن نكذب أبـدًا، وإذا كـان بعضـهم الآخـر، يعتقد أنـه يمكننا أن نكذب في ظل ظروف معينة. وبعبارة أخرى، يعتقد بعضـهم أنـه لا ينبغـي لنـا أبـدًا أن نقتل شخصًا بريئًا، فإن هناك مَنْ يعتقد أنه يمكننـا قَتْل شـخص بـريء فـي ظـل ظـروف معينـة، فعلـى هـذا يبـدو أن مؤيـدي علـم الواجبـات يقـدمون تفسـيرات مختلفـة للأسـاس المنطقـيّ للقواعد[101]: فـ"كانط" يعتقد أن الأساس المنطقي للقواعد يستند إلى الأمر المطلق، والذي يمكن التعبير عنه على النحو الآتي: "لا تفعل الفعل إلا بما يتفق مع المُسَلَّمة التي تمكنك في الوقت نفسه من أن تريدها قانونًا عامًّا"[102]. ولكن عادة ما يتخلى الكانطيون المعاصرون عن هذا الجانب من فكر "كانط"، ويجادلون بأن الأساس المنطقيّ من وراء الأوامر المطلقة، هو شـيء مثـل احتـرام الآخـرين، فـي حـين يعتقـد الحَدْسـيون، أمثـال "روس"، أننـا نـرى الحقـائق الأخلاقيَّة، من خلال نوع خاص من الحَدْس، وأنه لا يمكن قول المزيد عن الأساس المنطقيّ للمبادئ أو الطريقة التي يتم بها ترتيبها، ويجادل بعض مؤيدي علم الواجبات المعاصرين بـأن الشيء الحاسم، هو أننا يجب أن نكون قادرين على تبرير مبادئنا للآخرين[103].

إن انتهـاك الواجـب الأخلاقـيّ، هـو فـي حـد ذاتـه انتهـاك للقـانون الأخلاقـيّ عنـد "كـانط"؛ والنتـائج ذات أهميـة ثانويـة فقط. ولكـن يبـدو أنـه يتـرك مجـالًا للترقيـع النتـائجيّ، فمـن ناحيـة، تفرض الأوامر المطلقة واجبات أخلاقية عالمية لن تعمل على تثبيت التوقعات الاجتماعية فحسب، بل إنها تساعد أيضًا في حماية الأفراد من الأفعال المدمرة المحتملة التي يرتكبها آخرون، لكن الأوامر المطلقة تشبه أيضًا اتفاقًا بين الأشخاص على مجموعة أساسية من

المبادئ التوجيهية التي تضمن الحرية الفردية والنظام المدني وسيادة القانون، وعلى هذا النحو فهي تتمتع بحساسية شبه تعاقدية، تشبه مذهب النتائج المترتبة على القواعد. وبعبارة أخرى، فإنَّ المنطق الضمنيّ وراء الأوامر المطلقة، هو أنه إذا وافق الفاعلون العقلانيون على الالتزام بالقواعد التي تتطلب منهم معاملة الآخرين، بوصفهم غايات وليس بوصفهم وسائل، فستكون النتيجة مرغوبة (الحرية العالمية، والأخلاق الراسخة في القانون، بدلًا من الظروف، والتوقعات الاجتماعية المستقرة). هكذا، تحافظ الأوامر المطلقة على محورية الفاعل المركزية جدًّا في الكانطية، ولكنها تفرض واجبات قد يفرضها الفاعلون العقلانيون العازمون على تحقيق نتائج أخلاقيَّة واجتماعية وسياسية مرغوبة، يفترض أن تقبل[104].

ومن حيث المبدأ، إن لم يكن من الناحية العملية، قد يُطلب من النتائجيّ التضحية بشخص بريء من أجل تحقيق خير أعظم. فهل يستبعد الأمر الكانطي القائل باحترام استقلالية الأشخاص التضحية بالأبرياء؟ يبدو أنَّ الكانطيين الجدد، وربما "كانط" نفسه، يعتقدون أنه من الواضح أن "كانط" قد قدم مبررًا للقيود التي تتمحور حول الفاعل، حيث يحظر قَتْل شخص واحد، على سبيل المثال، لإنقاذ اثنَيْنِ آخرَيْنِ. ولكن على الرغم من هذا الرأي، فإنَّ مبدأ الاحترام الكانطيّ للأشخاص، ومعاملة الأشخاص كغايات في حد ذاتها، لا يولد قيودًا تتمحور حول الفاعل على تحقيق أقصى قدر من الخير؛ ومن ثَمَّ، من حيث المبدأ، إن لم يكن من الناحية العملية، فإن النظرية الكانطية المعيارية لا تستبعد التضحية بالأبرياء. وفي انتقاد مذهب النتائج، يلجأ معظم الكانطيين المعاصرين إلى صيغَتْي "كانط" الثانية والثالثة للأمر المطلق: بالنسبة إلى "كانط"، فإنَّ فكرة الاستقلال الذاتي مرتبطة بفكرة الكائنات العقلانية الحرة والمتساوية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها المشروعة، فيما أسماه: مملكة الغايات، وإن احترام استقلالية الأشخاص يعني "التصرف بطريقة تجعلك تعامل الإنسانية، سواء في شخصك أو في أي شخص آخر، ليس كوسيلة فحسب، بل دائمًا في الوقت نفسه كغاية". ولا يمكن للقانون الأخلاقيّ أن يطلب منا التضحية بالآخرين، أو بأنفسنا، لأنه للقيام بذلك يجب على العالم أن يعامل الأشخاص كوسيلة فقط: فلن يعاملهم على أنهم أحرار ومتساوون وأعضاء في مملكة الغايات. وما دام مذهب النتائج قد يتطلب منا أحيانًا الاعتداء على بعض الأشخاص، من أجل مساعدة الآخرين، فهي لا تحترم الأشخاص، ومن ثَمَّ فهي غير صالحة للمبدأ الأسمى للأخلاق. وباختصار، فإن مذهب النتائج لا يحترم استقلالية الأشخاص؛ لأنها قد تسمح بتضحيات تفشل في معاملة الأشخاص كغايات في حد ذاتها[105].

لقد أشارت هذه الدراسة من قبل، أن النفعية هي النموذج الأولي لمذهب النتائج، فهي تشير إلى نتيجة الفعل الممتع/ أو فعل اللذة، وترى أن الأفعال تكون صحيحة من الناحية الأخلاقيَّة فقط، إذا كان الفعل يزيد من الأشياء الخيرة ويقلل من الأشياء السيئة مع صافي الخير، الذي يفوق أي شر قد ينشأ. وتشير على وجه التحديد إلى المتعة والألم بوصفهما الخير والشر الجوهريين الوحيدين. فهذه النظرية الأخلاقيَّة تختلف عن علم الواجبات في جوهرها، حيث يتم الانتهاء من التقييمات الأخلاقيَّة على أساس لا شيء سوى النتائج، في حين يستخدم علم الواجبات المبادئ والقواعد للحكم على الصواب والخطأ. فعلى سبيل المثال، إذا أخلف فرد وعده، فإن علم الواجبات سيزعم أنه كان من الخطأ القيام بذلك، بسبب حقيقة أنَّ الوعد قد قُطع

فـي الماضـي، ولكـن مـذهب النتـائج يشـير إلـى إن الفعل سيكون خاطئًـا فقط فـي حالـة أن عدم الوفاء بالوعد من شأنه أن يجعل الآخرين غير سعداء، أكثر من الخير الذي قد يـأتي من عدم الوفاء بالوعد[106].

ويبدو واضحًا أن التمييز بين علم الواجبات ومذهب النتائج مهيمنًا على فلسفة الأخلاق، التمييز بين تبرير الأفعال التي تتوافق مع مجموعة معينة من الواجبات، وتبرير الأفعال التي تقدم مجموعة مرغوبة من النتائج. يحدد الأول ما إذا كانت الأفعال صحيحة أم خاطئة، وما إذا كان الفاعل ينوي ارتكاب أفعال يعدها غير مشروعة، دون البحث بعمق في أهداف الفعل نفسه، في حين أنَّ الأخير يعلق أهمية أخلاقيَّة على الأفعال بدلًا من نيات الفاعلين الأخلاقيين، أو مبادئ مثل الإنصاف والعدالة. وينقسم التفكير النتائجيّ أيضًا إلى مبادئ توجيهية موجهة نحو الفعل وموجهة نحو القواعد، فتُعرِّف نتائجية الفعل الخير، من حيث الأفعال المبررة بنتائجها، في حين تُعرّف نتائجية القواعد الخير، من حيث القواعد المبررة بنتائجها، وفي جميع الحالات، ما عدا أبسط الحالات، تميل نتائجية الفعل إلى الانهيار؛ لأنها تفترض أن الأفراد لديهم ما يكفي من المعلومات؛ لتحديد الأفعال التي ستؤدي بالضرورة إلى أفضل النتائج[107].

هذا، ويُقِرُّ علم الواجبات بثلاث حالات أخلاقيَّة مهمة، هي:

أولًا: واجبات التقييد أو المنع constraints، مثل واجب عدم قَتْل الناس الأبرياء. فهذه الواجبات تكبحنا حتى عندما يكون للفعل المحظور نتائج جيدة، -على سبيل المثال- لنأخذ مثالًا بعيد المنال، فإن واجب عدم التعذيب يحظر علينا من تعذيب "آلان" حتى لو تمكنا من مَنْع شخص آخر من تعذيب "بيل" و"كارول".

ثانيًا: واجبات العلاقة الخاصة special relationship، مثل واجبات الصداقة وواجبات الأسرة.

ثالثًا: واجبات الخيارات أو البدائل options، ويقر في الوقت نفسه بأن هناك حدًّا لمقدار الخير المطلوب أخلاقيًّا تحقيقه، ويشير علم الواجبات إلى وجود حَدِّ ويعطينا خيارات لمتابعة مخططاتنا الخاصة، حتى في الظروف التي يمكننا فيها القيام بالمزيد من الخير[108].

وصفوة القول هنا: إننا نواجه أحد أهم الخلافات الأساسية في تاريخ الفلسفة الأخلاقيَّة، حيث يرى مؤيدو علم الواجبات، مثل "كانط"، أن هناك قواعِدَ يجب اتباعها، حتى عندما تكون النتائج سيئة للغاية، وهناك بعض الأشياء التي يجب ألا نفعلها أبدًا، حتى لو كانت النتائج خيرة للغاية، فالنتائج في حد ذاتها كارثية. ويزعم النتائجيون، مثل "بينثام" و"مِل"، أننا ينبغي أن نقرر ما يجب أن نفعله على أساس النتائج وحدها. وعلى هذا فلم يتوصل الفلاسفة المعاصرون إلى اتفاق بشأن هذه القضية، وإلقاء نظرة سريعة على محتويات أيَّة مجلة أخلاقيَّة، سيؤكد أننا لا نزال نجاهد بحماسة. إن القضية ليست أكاديمية فحسب، فالنقاش الدائر –حاليًا- حول مقبولية التعذيب يمكن فَهْمه، على أنه نقاش، حول ما إذا كانت هناك بعض الأشياء غير مبررة أخلاقيًّا، بغض النظر عن النتائج[109].

ومع كل ما قيل من اختلافات واضحة وجوهرية، بين مذهب النتائج وعلم الواجبات، فيجب أن نلاحظ أنَّ مذهب النتائج وعلم الواجبات نظريتان أخلاقيتان، هدفهما هو إخبار الناس بكيفية

التصرف، فكلاهما يخبران الناس بكيفية التصرف، من خلال إعطائهم القواعد التي يجب عليهم اتباعها، وهما متشابهان في هذا الصدد... وإن الفارق المهم، إن وُجِدَ، هو في كيفية تفكيرنا فيما يَهُمّ، أي في كيفية هَيْكلة القيمة، فالسؤال هنا لا يدور حول ما إذا كان هناك أي شيء اسمه قيمة مطلقة،... ولكن السؤال هو، بمجرد أن نُسَلِّم بأنَّ بعض الأشياء ذات قيمة، أو ذات أهمية أخلاقيَّة، فكيف ينبغي أن نفعل ذلك، ونحن نفكر في تلك القيمة؟ فمثلًا، دعونا نتفق على أنه في بعض الظروف الثابتة لا ينبغي لـ"بيل" أن يسرق حصان "أنجيلا"، ومن المهم أخلاقيًّا أن "بيل" لم يأخذ حصان "أنجيلا". ولكن ما الذي يَهُمّ بالضبط هنا؟ هل كون "بيل" سارقًا أم أن "أنجيلا" فَقَدَتْ حصانها؟ قد يبدو أن هذا سؤالًا بسيطًا، ولكنَّ كليهما مُهِمّ، فعندما أقول إن "بيل" سرق، أعني أنه أخذ حصان "أنجيلا" دون علمها أو موافقتها المسبقة، ودون أن يظن أنها ستوافق إذا عرفت ما يفعله. ولنفترض عددًا من الاختلافات، على النحو الآتي: **(١)** يسرق "ب" حصان "أ" ويعطيه لشخص أكثر احتياجًا بكثير من "أ". **(٢)** يسرق "ب" حصان "أ" من أجل إنقاذ الحصان من معاملة "أ" القاسية. **(٣)** يسرق "ب" حصان "أ"؛ لأنه جزء أساسيّ من الطريقة الوحيدة التي يمكنه من خلالها إنقاذ العالم. **(٤)** يسرق "ب" حصان "أ" ويحتفظ به لنفسه. **(٥)** يسرق "ب" حصان "أ" لكي يدهس به بعض الأطفال المحليين المزعجين حتى الموت[110].

إنَّ مذهب النتائج وعلم الواجبان سيعطيان إجابات مختلفة لسؤال: ما إذا كانت الحالات من (١-٥) مسموحًا بها أم لا. ولكن النقطة المهمة، هي تركيز أفكارنا حول ما هو مُهِمّ حقًّا، ففي كل من الأمثلة السابقة، يسرق "بيل" الحصان، إلا أن الحالات كلها مختلفة، وهي مختلفة بطرق مختلفة. فمثلًا، من الواضح أن نيَّات "بيل" تختلف في الحالات المختلفة، فقد يكون من المغري الاعتقاد بالنسبة إلى علم الواجبات بأن نيَّات "بيل" هي ما يَهُمّ، في حين أن النتيجة فقط هي التي تهم بالنسبة إلى مذهب النتائج. ولكن هذا سيكون خطأ، فالنيَّات مهمة بالنسبة لكل من مؤيدي مذهب النتائج ومؤيدي علم الواجبات؛ لأن فكرة السرقة في حد ذاتها تنطوي على مناشدة نيَّات الفاعل، ولن تكون سرقة إذا اعتقد "بيل" بصدق ولسبب وجيه أن "أنجيلا" قد منحته الإذن بأخذ الحصان. النيَّات مهمة لمذهب النتائج أيضًا، تخيل أن "بيل" لديه فرصة جيدة جدًّا لإنقاذ العالم من بعض التهديدات الشنيعة، ولكنه يحتاج إلى حصان "أنجيلا"، فيسرق حصانها وينطلق لإنقاذ العالم، ولسوء الحظ، تناولت "أنجيلا" عن طريق الخطأ عَقَّارًا يجعلها في حالة هيجان أو غضب شديد، وعندما تكتشف ما فعله "بيل"، تطارده وتلحق به، وتقتله هو والحصان. وتتفق الغالبية العظمى من النتائجيين على أن "بيل" فعل الشيء الصحيح، وعلى الرغم من أن الأمر انتهى بشكل سيئ، فمن المستحيل أن يتوقع "بيل" ما سيحدث، حيث كان "بيل" يتبع المبدأ النتائجيّ، وهو "التصرف من أجل تحقيق أفضل النتائج"، ووَفْقًا لمذهب النتائج، فإن "بيل" كان يتصرف بشكل صحيح[111].

الفرق بين مذهب النتائج وعلم الواجبات إذن، ليس في أن هذا يهتم بالقواعد، والآخر ليس كذلك، وليس في أن المرء يهتم بالنيَّات، والآخر ليس كذلك، ولا يوجد اختلاف أيضًا في ماهية تلك القواعد والنيَّات -فكل من النظريات النتائجية ونظريات علم الواجبات، يمكن أن تكون بشكل محوري حول السعادة الإنسانية، فعلى سبيل المثال، الفرق هو في الطريقة التي يتم بها

تصوُّر القيمة، فانظر إلى قائمة الحالات السابقة، ففي كل الأحوال هناك سرقة، وفي بعض الحالات تكون النتيجة جيدة، وفي بعضها الآخر تكون سيئة. لنفترض –مثلًا- أنه في جميع الحالات تكون النتيجة كما ينوي "بيل"، لذلك لا داعي للقلق بشأن حالات، مثل قضية تعاطي المخدرات عن طريق الخطأ التي وقعت فيها "أنجيلا". الهدف من هذه الحالات هو جَعْلنا نفكر في ما يجعل تصرفات "بيل" خاطئة، عندما يتصرف بشكل خاطئ. هل الأمر هو مجرد أن هناك جريمة سرقة؟ إذا كانت المشكلة مجرد أن هناك فعل سرقة، فإن جميع الحالات يجب أن تكون خاطئة على حد سواء، ولكن بالتأكيد لن يقول أحد ذلك. وهذا يفتح الباب للقول إنَّ ما يجعل القدم تخطئ، عندما تخطئ ليس أنها سرقة، بل لأن لها نتائج سيئة (متوقعة). وبطبيعة الحال، هذا هو بالضبط ما يقوله النتائجيون[112].

وفي الواقع، هناك صياغة سابقة للفرق بين مذهب النتائج وعلم الواجبات، والتي بموجبها يعتقد مؤيدو مذهب النتائج أن الأخلاق تتعلق بالنتائج، في حين يعتقد مؤيدو علم الواجبات أن الأخلاق تتعلق بالقواعد والمبادئ. لقد رُفضت هذه الصيغة البسيطة؛ لأن النتائجيين لديهم قاعدة/مبدأ أيضًا، وهو مبدأ مفاده: "إننا يجب أن ننتج نتائج خيرة". فَلَدَى مؤيدي علم الواجبات ومؤيدي مذهب النتائج، على حد سواء قاعدة شاملة، فبالنسبة لمذهب النتائج: القاعدة هي "تحقيق نتائج خيرة". أمَّا بالنسبة لمؤيدي علم الواجبات: القاعدة هي "اتباع القواعد". والصورة الأساسية للقيمة بالنسبة لمذهب النتائج، هي أن القيمة يمكن العثور عليها في العالم بطريقة معينة، وأن الأخلاق تدور حول تلك القيمة، أمَّا الصورة الأساسية لعلم الواجبات، هي أن اتباع قواعد معينة هو ما تعنيه الأخلاق حقًا[113].

وصفوة القول: فقد تبين لي أن هناك اختلافات جوهرية واضحة بين مذهب النتائج، بتأكيده على النتائج، وعلم والواجبات، بتأكيده على القواعد المُلزمة، وتحديدًا علم الواجبات الكانطي، ومع ذلك فإن المحاولات التي عُرِضت لتقريب وجهات النظر بينهما لم ترق من وجهة نظري للتوفيق بينهما. ومن ثَمَّ أتناول في المحور اللاحق من الدراسة محاولة "ديفيد روس" لنقد مذهب النتائج، موضحًا أيضًا موقف "إليزابيث أنسكومب" من تصنيف "روس" بوصفه من مؤيدي مذهب النتائج، وكيف أن هناك اختلافًا حول تصنيفه.

المحور الخامس: نَقْد "روس" لمذهب النتائج.

يركز "روس" في نَقْده لمذهب النتائج على أبسط أشكاله، وهو الشكل الذي ينص على الآتي: **(ج-)** يكون الفعل "س" صحيحًا، إذا لم يكن هناك فعل بديل "ص" متاحًا للفاعل، يُؤدِي القيام به إلى توازن أكبر بين الخير والنتائج السيئة أكثر من تلك التي تنتج عن تأدية "س". **(ج=)** يكون الفعل مُلزِمًا، إذا نتج عنه توازن أكبر بين الخير والنتائج السيئة أكثر من أي فعل آخر متاح للفاعل. وَفْقًا لنظريات من هذا النوع، إذا كانت حالة الأمور الناتجة عن أداء الفعل "س" هي أفضل حالة يمكن للمرء أن يحققها، فينبغي على المرء من الناحية الأخلاقيَّة أن يؤدي "س". وإذا قام المرء بأي فعل آخر يُؤدِي إلى حالة أقل خيرية، فعندئذ يرتكب شيئًا خاطئًا من الناحية الأخلاقيَّة. وبعبارة أخرى موجزة، فإنَّ الأفعال هي ببساطة وسيلة لتحقيق

أفضل حالة من الأمور الممكنة، ومن ثَمَّ فطبيعة الفعل نفسه لا تعني شيئًا؛ لأن السمة الوحيدة ذات الصلة الأخلاقيَّة هي قيمة التأثيرات الناتجة عن أدائها[114].

ويقر "روس" بوجود سبعة أنواع من الواجبات الظاهرة الصدق، وهي: الوفاء بالوعد، وجَبْر الضرر، والامتنان، والعدالة، وتحسين الذات، والإحسان، وعدم الإيذاء. وقد أوضح ذلك على النحو الآتي: تعتمد بعض الواجبات على الأفعال السابقة. ويبدو أن هذه الواجبات تشتمل على نوعين: (١) الأفعال التي تقوم على الوعد، أو ما يمكن أن يسمى: بحق الوعد الضمنيّ، مثل التعهد الضمني بعدم الكذب الذي يبدو أنه يتضمنه فعل الدخول في محادثة، وهذا يسمى: واجب الوفاء بالوعد. (٢) الأفعال التي ترتكز على فعل غير مشروع سابق، قمت به، وهذا يسمى: واجب جبر الضرر. (٣) تعتمد بعض الواجبات على أفعال سابقة من قِبَل الآخرين، أي الخدمات التي قدموها لي، وهذا يسمى: واجب الامتنان أو العرفان بالجميل. (٤) تعتمد بعض الواجبات على حقيقة أو إمكانية توزيع المتعة أو السعادة (أو وسائل تحقيق ذلك) الذي لا يتوافق مع جدارة الأشخاص المعنيين؛ وفي مثل هذه الحالات، ينشأ واجب تعطيل مثل هذا التوزيع أو منعه، وهذا يسمى: واجب العدالة. (٥) يعتمد بعض الواجبات على مجرد حقيقة أن هناك كائنات أخرى في العالم، يمكننا تحسين حالتها فيما يتعلق بالفضيلة أو الذكاء أو المتعة، وهذا يسمى: واجب الإحسان. (٦) يعتمد بعض الواجبات على حقيقة أننا نستطيع تحسين حالتنا، فيما يتعلق بالفضيلة أو الذكاء، وهذا يسمى: واجب تحسين الذات. (٧) تعتمد بعض الواجبات على حقيقة عدم إيذاء الآخرين أو إلحاق الضرر بهم[115].

كل هذه الواجبات هي واجبات أساسية، لا يمكن أن تشتق من واجبات أخرى، أضف إلى ذلك أن كل الواجبات التي قبلها "روس" ليس من الضروريّ أن تكون قابلة للتبرير؛ ذلك لأنها واضحة بذاتها بالنسبة لكل الأشخاص الذين لديهم نضج عقليّ ملائم، ويعطون انتباهًا مناسبًا للقضية، فمن وجهة نظره، هذه الواجبات واضحة بذاتها مثل البديهيات الرياضية[116].

وقد استخدم "روس" تعبير "الواجبات الظاهرة الصدق"، للتعبير عن معنى خاص، فهو يشير به إلى إلزام يُلزم الشخص، ولكنه لا يمنع وجود إمكانية تجاوزه أو تخطيه بواسطة إلزام آخر أسمى منه. فهو ليس كما قد تُوحي الكلمات، أعني إلزامًا أو واجبًا ظاهريًّا، وإنما يشير أيضًا إلى إلزام أو واجب حقيقيّ، على الرغم من أنه ليس مطلقًا، ومن ثم يُقال: إن الالتزام الخاص بالوفاء بالعهد "واجب ظاهر الصدق"؛ لأنه إذا كان الالتزام بالعهد مبررًا أخلاقيًّا للوفاء به؛ فإن هذا المبرر يُمكن في الحالات الاستثنائية تجاوزه بإلزام أكثر منه ضرورة، كما يحدث عندما يتعلق الأمر بإنقاذ حياة إنسان[117]. ثم يوضح "روس" قائلًا: "أرى أنه ينبغي التمييز بين الواجب رقم (٧) الذي يمكن تلخيصه تحت عنوان (عدم إلحاق الأذى أو الضرر بالآخرين). فلا شك أن إيذاء الآخرين يعني فشلًا في تقديم الخير لهم؛ ولكن يبدو لي واضحًا، أنَّ عدم الإيذاء يُفهم باعتباره واجبًا مختلفًا عن واجب الإحسان، وباعتباره واجبًا ذا طابع أكثر صرامة"[118].

وعلى الرغم من إصرار "روس" على أن هذه الاعتبارات لمؤيدي مذهب النتائج ذات صلة بتحديد ما ينبغي على المرء القيام به، إلا أنه يدرك العوامل الأخرى التي يجب أَخْذها في الحسبان أيضًا، بما في ذلك واجب عدم إلحاق الضرر بالآخرين، وواجب العدالة، وواجبات

العلاقة الخاصة[119]. هذا، ولم يسهب "روس" كثيرًا في هذا الأمر، لذلك من السهل رؤية وجهة نظره. إنَّ مبادئ مؤيدي مذهب النتائج مثل المبدأ **(ج)** -السالف ذكره في بداية المحور الخامس- تتطلب: أنَّ يتعامل المرء مع الأفراد بوصفهم وسائل لتحقيق غاية لمنفعة البشرية؛ ولهذا فإنهم يعارضون واجب "روس" المتعلق بعدم إلحاق الأذى أو الضرر ببعض الأفراد، من أجل تحقيق منفعة آخرين[120].

يوضح "روس" أنه قد يقال: إنه في الواقع واجب **مَنْع أنفسنا** من التصرف، إمَّا من خلال الميل إلى إيذاء الآخرين، وإمَّا من خلال الميل إلى البحث عن متعتنا الخاصة، في هذه الحالة سنؤذيهم بشكل عَرَضيّ، ولكن عند التفكير، يظهر أن الواجب الأساسي هنا هو واجب عدم إيذاء الآخرين، فإذا كان لدينا مَيْل واتبعناه سيؤدي إلى إيذائهم، وعندما يكون لدينا مثل هذا الميل، فإن الواجب الأساسيّ لعدم إيذاء الآخرين سيؤدي إلى واجب تبعيّ/ثانويّ لكبح هذا الميل. إن الاعتراف بواجب عدم الإيذاء هو الخطوة الأولى على طريق الاعتراف بواجب الإحسان، وهذا يفسر أهمية الوصايا "لا تقتل"، "لا تزن"، "لا تسرق"، "لا تشهد الزور". ولكن حتى عندما توصلنا إلى الاعتراف بواجب الإحسان، فيبدو لي أن واجب عدم الإيذاء يُعترف به بوصفه واجبًا متميزًا، وبوصفه أكثر إلزامًا للوهلة الأولى، فلا ينبغي عمومًا أن نُقِرّ أنه من المبرر قَتْل شخص ما، من أجل إبقاء شخص آخر على قيد الحياة، أو السرقة من شخص من أجل تقديم الصدقات إلى شخص آخر[121]. وهذه معارضة صريحة من قبل "روس" لمذهب النتائج.

ويمكن إيضاح ذلك بشكل أوسع، من خلال المثال الآتي: تَخَيَّلْ طبيبةً عندها ثلاثة مرضى مصابون، بمرض عُضَال، أحدهم بحاجة إلى زراعة قلب، والثاني بحاجة إلى كُلْيَتَيْنِ، والثالث بحاجة إلى زَرْع كَبِد. نشترط عدم توافر متبرعين متطوعين أو مُتَوَفَّيْنَ حديثًا، وأن المصادر الوحيدة الممكنة للأعضاء المطلوبة، هم الأشخاص الأصحَّاء الذين لا صلة لهم بأولئك المرضى، ولا يرغبون في التضحية بأرواحهم من أجلهم. ومع ذلك، أدركت الطبيبة أن مرضاها سيموتون، دون عمليات زراعة الأعضاء. فماذا تفعل؟ يمكنها، من حيث المبدأ، خداع شخص سليم صحيًّا، وقَتْله، وَزَرْع أعضاء الضحية في المرضى الثلاثة المحتضَرين. قد تكون هناك صعوبات عملية في هذه الخطة، فمثلًا، الحاجة إلى مطابقة المتبرع بشكل صحيح مع المرضى، من أجل مَنْع عدم تَقَبُّل الجسم للعضو المنقول إليه، وتدخل عنصر عدم اليقين في نجاح العملية نفسها، وإمكانية اكتشافها، وما إلى ذلك. لنفترض أنها تَغلبت على هذه الصعوبات، حيث تعرف الطبيبة شخصًا سليمًا لا تُرفَض أعضاؤه من قِبَل أجساد المرضى الثلاثة؛ وأنها تعرف كيف تقتل هذا الشخص دون أن تُكتشف، ولبراعتها في زراعة الأعضاء، هناك احتمالية عالية جدًّا في النجاح، وهي على يقين من أن كل شيء يمكن أن يظل في طَيّ الكتمان[122].

في مثل هذا السيناريو، سيؤدي اتباع هذه الخطة البشعة إلى إنقاذ ثلاثة أرواح، مقابل فقدان روح واحدة، في حين أن عدم اتباع الخطة سيؤدي إلى فقدان ثلاثة أرواح مرة واحدة. لنفترض أن حياة الأفراد الأربعة قابلة للمقارنة، في كل من الخيرية الجوهرية ومقدار الخير الذي يمكن أن يقدموه للآخرين، إذا كانوا سيعيشون. بعد ذلك، يفترض المرء بطبيعة الحال أنَّ اتباع

الخطة، وقَتْل شخص لإنقاذ ثلاثة أشخاص، سيؤدي إلى توازن أكبر في النتائج الخيرة على النتائج السيئة من أي بديل آخر معروف للطبيبة. فإذا كان الأمر كذلك، فإن مبدأ أنصار مذهب النتائج **(ج=)** يفرض أن الطبيبة مُلزمة أخلاقيًّا بهذا المسار من الفعل. ولكن "روس" يعتقد أن هذه نتيجة خاطئة بالتأكيد، فالطبيبة ليست ملزمة بقتل شخص واحد، لإنقاذ ثلاثة أشخاص فحسب، بل هي ملزمة بعدم القيام بذلك[123]. كما يرى "روس"، أن المشكلة التي أوضحها مثالنا، هي أن المبدأ **(ج)** لا يأخذ في الحسبان حقيقة أنَّ واجبنا في عدم إيذاء الأفراد الأبرياء، يفوق أي واجب عام علينا لمساعدة الآخرين، وهذا لا يعني أن واجبنا في عدم الأذى مطلق، ولا يمكن أن يتغلب عليه أي شيء آخر؛ ولكن هذا يعني أن هناك أكثر من حالة تحديد ما إذا كان الفعل صحيحًا أو خاطئًا أو إلزاميًّا أكثر من حساب نتائجه بشكل غير شخصيّ. فلا ينظر المرء فقط إلى النتائج النهائية لفعل ما، ويقارنها بالنتائج النهائية لأفعال أخرى محتملة، ولكن بدلًا من ذلك، يجب على المرء أن يأخذ في الاعتبار كيف يحقق تلك النتائج[124].

الفئة الثانية من الواجبات التي يأخذها "روس" لزيادة اعتراضاته على مذهب النتائج هي واجب العدالة. وهذه كما يقول: " تستند إلى حقيقة أو إمكانية توزيع المتعة أو السعادة (أو أي من وسائلها) التي لا تتماشى مع مزايا الأشخاص المعنيين؛ في مثل هذه الحالات، ينشأ واجب الإخلال بهذا التوزيع أو منعه "[125].

وتنبع أحد التحديات التي تواجه التوزيعات عند مؤيدي مذهب النتائج، من فكرة أن الأفراد لديهم حقوق، أو يستحقون أشياء، دون النظر إلى وضعهم ككائنات حساسة مستفيدة بشكل محتمل من أفعال الفرد. إذا كان للأفراد مثل هذه الحقوق (في الحياة، والحرية،... إلى آخرِهِ)، أو يستحقون أشياء معينة، فإن الأفعال التي تنطوي على حرمان غير عادل من الحرية أو الممتلكات أو أي شيء آخر يستحقه المرء، يمكن أن يحكم عليه بأنه ليس غير إلزاميّ فحسب، ولكنه خاطئ أيضًا، حتى لو أدت مثل هذه الأفعال إلى زيادة في الخير الاجتماعيّ الكليّ فهي غير منسجمة مع أي فعل بديل متاح للفاعل. ومن ثَمَّ تكمن مشكلة مذهب النتائج، من وجهة النظر هذه، في أنها لا تترك مجالًا للأفكار المحكمة أخلاقيًّا عن الاستحقاق.

وتوضح الأمثلة الثلاثة التالية هذه النقطة:

١- تضع الأمة مشروعًا عسكريًّا، يُنَاقش على أسس نتائجية، وأنه يجب تجنيد الفقراء، في حين يجب إعفاء المنتجين والميسورين، لأن: (أ) يضيف الأخيرين، في الحياة المدنية، إلى الناتج الاجتماعيّ الإجماليّ أكثر مما يفعل الفقراء. (ب) حياتهم أفضل من حياة الفقراء، من حيث ما يستمتعون به من متعة، ومعرفة مكتسبة، وممارسة للفضيلة، وما إلى ذلك، ومن ثَمَّ فإنَّ خسارة حياتهم في المعركة ستقلل من مقدار الخيرات أكثر من الخسائر في أرواح الفقراء. بالتأكيد هذا المنطق خاطئ. إن إنشاء مشروع يقتصر على الفقراء على هذه الأسس ليس مطلوبًا من الناحية الأخلاقيَّة، وإنما هو محظورٌ من الناحية الأخلاقيَّة، فمشكلة مذهب النتائج، هي أنه يتجاهل حقيقة أن لكل شخص حقًّا متساويًّا في الحياة والحرية.

٢- يعمل الرجل طويلًا وبجهدٍ شاقٍ، ويستخدم في أثناء وقت فراغه، الموارد التي يحق له الحصول عليها بالفعل لإنتاج شيء يستفيد منه هو وعائلته (مثلًا، بناء منزل). ولكن بعد انتهائه من بناء المنزل، يقرر شخص ما في السلطة، أن نتاج جَهَد هذا الرجل ستتمتع به عائلة

أخرى، حيث إنَّ مُصَادرة عمل هذا الرجل، وإعطاءه لتلك العائلة، سيؤدي إلى زيادة إجمالي مقدار الخير الذي تتمتع به الكائنات الحساسة/ أو الواعية ككل، أكثر من السماح للرجل بالاحتفاظ بما كوَّنَهُ. ومع ذلك، فإن مثل هذا العمل ليس مُلزِمًا من الناحية الأخلاقيَّة، ولا يمكن القول بأنه جائز أخلاقيًّا، فتتمثل مشكلة مذهب النتائج في أنه يتجاهل حقيقة أن الخيرات تأتي إلى العالم عادة ليس بوصفها مَنًّا من أحد، لتوزيعها بإنصاف من قبل السلطات الخيرة، ولكن بوصفها مُنتَجات للأنشطة البشرية التي تُؤدِي إلى الحقوق والاستحقاقات.

٣- أعضاء المجموعة "ب" لديهم معتقدات خاطئة عن أعضاء المجموعة "أ"، وعلى هذا الأساس، يكرهونهم بشدة ولا يتقبلون وجودهم. ومع ذلك، تخطط عائلة من المجموعة "أ" لتولّي وظائف والعيش في مجتمع تقطنه أغلبية ساحقة من المجموعة "ب". وبسبب كراهية "ب" الشديدة إلى "أ"، سيؤدي ذلك إلى الغضب، والتعاسة، والمناهضة العقيمة من جانب المجموعة "ب"، التي من شأنها أن تعوض كثيرًا من الخير الذي قد يتراكم على عائلة "أ" إذا انتقلوا إليها. وبالنسبة لمذهب النتائج، يبدو أن الأسرة ملزمة من الناحية الأخلاقيَّة بعدم الانتقال إلى المسكن الجديد، ولكن يبدو هذا خطأً بصورة واضحة؛ التعاسة التي يعاني منها المجموعة "ب" يجب ألا تعد شيئًا في هذه الحالة، ومن ثَمَّ فمشكلة مذهب النتائج في هذه الحالة هي أنها تقيس فقط المقدار الإجماليّ للاستمتاع بالخير، وليس مَنْ يستمتع به أو لماذا[126].

ويستخدم "روس" واجب العدالة لتغطية أشياء مختلفة، وفي هذا يقول: "إن واجب العدالة معقد بشكل خاص، وتستخدم الكلمة لتغطية أشياء مختلفة تمامًا، أشياء مثل: سداد الديون، وتعويض الأضرار التي سببها الشخص للآخر، وتحقيق توزيع السعادة بين الأشخاص الآخرين، بما يتناسب مع الجدارة Merit"[127]. ولكنَّ التفكير في مفهوم الجدارة لا يدعم الرأي القائل: "إن المتعة دائمًا خَيِّرة في ذاتها، والألم دائمًا سيئ في ذاته"؛ لأنه إذا كان هذا المفهوم يشير إلى الاقتناع بأن المتعة عندما تكون مستحقة فهي أمر خير، والألم عندما يكون غير مستحق فهو أمر سيئ، فإنه يشير أيضًا إلى أن المتعة عندما لا تكون مستحقة فهي أمر سيئ، والألم عندما يكون مستحقًا فهو خير. وهناك أيضًا مجموعة أخرى من الحقائق التي تُلْقي بظلال الشك على الرأي القائل: "بأن المتعة دائمًا خير، والألم دائمًا سيئ". فلدينا قناعة راسخة بأن هناك مُتَعًا سيئة، وأن هناك آلامًا خَيِّرة، فمثلًا المتعة التي يحصل عليها الفاعل من فعل شهوانيّ أو وحشيّ، هي متعة سيئة، وكذلك نعتقد أنه من الخير أن يتألم الناس، بدلًا من أن يسعدهم التفكير في الرذيلة أو البؤس[128].

وَفْقًا لـ"روس"، فإن اللذة خيرة دائمًا، إلا في الحالات التي تكون فيها الخصائص غير المؤهلة لذلك موجودة أو حاضرة، فحالة المتعة لها خاصية، وليس من الضروريّ أن تكون خَيِّرة، ولكن لكونها شيئًا ما فهي خيرة إذا لم يكن للحالة سمة أخرى تمنعها من أن تكون خَيِّرة. فالسمتان اللتان قد تتدخلان في كونها خَيِّرة هما: **(أ)** أن تكون متناقضة مع الأهلية والجدارة. **(ب)** أن تكون الحالة هي تحقُّق ميول/ أو طبائع سيئة[129]؛ نظرًا لأن نظريته عن الخيرية تتضمن بعض الاعتبارات لكل من الأهلية، وكيف تنشأ الأمور الخيرة بخلاف ذلك، فإن "روس" لا يرى أن واجباته في العدالة تتعارض مع واجب مذهب النتائج لتحقيق أقصى قدر من الخير.

تتضمن النزعة النقدية Criticism الأخيرة عند "روس" لمذهب النتائج، ما يسمى: واجبات العلاقة الخاصة. وعادة ما تتضمن هذه حالات تؤدي فيها أفعال معينة للفاعل إلى ظهور حقوق لأشخاص آخرين، ويفسر وجود هذه الحقوق لماذا تكون بعض الأفعال الإضافية التي تزيد من النتائج الخيرة إلى أقصى حد، ومع ذلك، فهي ليست ملزمة من الناحية الأخلاقيَّة، وقد لا تكون حتى جائزة أخلاقيًّا. وأول واجب من هذا القبيل، هو أن يَفِيَ المرء بوعوده الضمنية والصريحة، ويأخذ "روس" حالة الكذب على أنها تنطوي على عدم الوفاء بوعد ضمنيّ، يقدمه المرء عندما ينخرط في محادثة مع غيره(130).

فَأَنْ تقدم وعدًا فيعني هذا أن تلتزم تجاه شخص ما. وبمجرد أن تَلتزم، يكون لدى الشخص الذي قطعنا له الوعد مطالبة خاصة منا لا يملكها الآخرون؛ فلم يعد هذا الشخص يتمتع بمكانة كَوْنه مجرد فرد واحد من البشرية، يكون مستفيدًا محتملًا من فعلنا. ومن ثَمَّ فعندما يحين الوقت لفعل ما وَعدنا به، فإننا لا نفكر في تعظيم النتائج الخيرة للبشرية ككل، ولكن بدلًا من ذلك نفكر في الحفاظ على التزامنا السابق. قد تكون هناك -بطبيعة الحال- ظروف خاصة ينشأ فيها التزام آخر، يفوق التزامنا بالوفاء بوعدنا؛ فمثلًا قد تمنعني الحاجة التي تدعوني إلى نَقْل صديقي المريض إلى المستشفى، من الوفاء بوعدي بلقائك في السينما. ولكن دون النظر إلى الظروف الخاصة، لا نعتقد أن التزامنا بالوفاء بالوعود، تفوقه زيادات صغيرة في القيمة، قد تعود على الإنسانية بشكل عام. إذا وعدنا بفعل شيء من أجل "ص"، فإننا لا نبحث عن شخص آخر غير "ص"، قد يستفيد من فعلنا أكثر بقليل من "ص"؛ نحن ببساطة نعدّ أنفسنا مطالبين من الناحية الأخلاقيَّة بالوفاء بوعدنا الأصليّ. وفي هذا، يقترح "روس" أنه بإدراكنا لهذا، فإننا في الواقع ندرك عدم مقبولية مذهب النتائج الصارم(131).

قد يبدو من السخف الإيحاء بأنه قد يكون من الصواب أن يقوم أي شخص بفعل ما من شأنه أن يؤدي إلى نتائج أقل خيرية، من تلك التي قد يؤدي إليها فعل آخر يقع تحت سلطته/ أو قدرته. ومع ذلك، فإن القليل من التفكير سيقنعنا أن هذا ليس سخيفًا. ربما يكون نوع الحالة التي يكون من الأسهل فيها رؤية أن الأمر كذلك، هو الحالة التي قطع فيها المرء وعدًا، ففي مثل هذه الحالة، نعتقد جميعًا أنه للوهلة الأولى، من واجبنا الوفاء بالوعد دون النظر إلى خيرية النتائج الكلية. وعلى الرغم من أننا لا نعتقد أنه من واجبنا الفعليّ أو المطلق القيام بذلك بالضرورة، فإننا بعيدون عن التفكير في أنَّ أي مكسب -حتى ولو كان ضئيلًا- في قيمة النتائج الكلية. لنفترض، أن الوفاء بوعد تجاه الشخص "أ" سينتج (١٠٠٠) وحدة من الخير له، ولكن من خلال القيام بعمل آخر يمكنه إنتاج (١٠٠١) وحدة من الخير للشخص "ب"، والذي لم يقطع له وعدًا، وتكون النتائج الأخرى المترتبة على الفعلين متساوية في القيمة؛ فهل ينبغي لنا أن نعتقد أنه كان من واجبنا القيام بالفعل الثاني وليس الفعل الأول؟ لا أعتقد ذلك، يجب علينا كما أتصور، أن نعتقد أن التباين الأكبر في القيمة بين النتائج الكلية، هو فقط الذي يبرر فشلنا في الوفاء بواجبنا ظاهر الصدق تجاه الشخص "أ". وفي النهاية، "الوعد هو الوعد" ولا يجب التعامل معه باستخفاف، مثلما توحي النظرية التي ندرسها (أي مذهب النتائج). فما الوعد بالضبط؟ ليس من السهل تحديده، لكننا متفقون بالتأكيد على أنه يشكل قيدًا أخلاقيًّا جديًّا على حريتنا في الفعل(132).

فبالنسبة إلى "روس"، فإن بعض الواجبات الأخلاقيَّة، مثل الوفاء بالوعد، لها قوة أخلاقيَّة موضوعية، فيمكن للمرء أن يعرف أنه يجب عليه أن يَفِيَ بوعوده، حتى لو لم يتمكن من استنتاج ذلك بعقلانية، بل إن مثل هذه الحقائق الأخلاقيَّة الموضوعية معروفة بشكل حَدْسيّ، وهي حقائق بدهية عن العالم[133].

واجب "روس" الثاني المتعلق بالعلاقة الخاصة، هو واجب تقديم تعويضات Reparations (أو واجب جبر الضرر)، عندما يكون أحدهم قد أصاب شخصًا ما من قبل، أو ظلمه، -كما في حالة الوعد- ينشأ هذا الواجب من الأفعال السابقة للفاعل والتي تخلق حقوقًا لأشخاص آخرين. فمثلًا، إذا أضر الشخص "أ" بشخص بريء "ب"، وأصبح لاحقًا في وضع يسمح له بالتعويض عما ألحقه من أضرار، فإن الشخص "أ" يُدين بشيء خاص للشخص "ب"، حتى إذا لم تكن التأثيرات الكلية لمنفعة الشخص "ب" بالقيمة نفسها الخاصة بمنفعة طرف ثالث غير مشارك ... فبعد أن لحق الضرر بالشخص "ب"، يقع على عاتق الشخص "أ" التزام بإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، قبل البحث عن منفعة الآخرين. ويشمل النوع الثالث من واجبات العلاقة الخاصة التي ذكرها "روس" في واجبات الامتنان أو العرفان بالجميل، والتي تنشأ من خلال قبول المساعدات من الآخرين، خاصة إذا كانت المساعدات ذات قيمة كبيرة، أو نَتَجت عن تضحيات شخص آخر، فهذه الواجبات واسعة الانتشار، وعادة ما تكون مستحقة للآباء وأفراد الأسرة والأصدقاء[134].

تقدم كل هذه الواجبات تحديات خطيرة لمبادئ مذهب النتائج، مثل المبدأ **(ج)**. وَوَفْقًا لمذهب النتائج، فإنَّ كل شخص يمكنه الاستفادة من أفعالنا، من حيث المبدأ، لديه مطالبة أخلاقيَّة متساوية تجاهنا، ولكن يبدو أن هذا ليس كذلك، فالأشخاص الذين قطعنا لهم وعودًا، لهم حقوقٌ أخلاقيَّة معينة علينا في الوفاء بوعودنا، والأشخاص الذين أَلْحقنا الضرر، بهم لهم حقٌّ خاص علينا في التعويض، والأشخاص المحسنون -بما في ذلك العائلة والأصدقاء- لهم مطالبٌ خاصة علينا بتعويض، أو رد أعمالهم الخيرة تجاهنا. وكما يشير "روس"، فإنَّ حقيقة أن مذهب النتائج لا يدرك بشكل صحيح هذا، فهو أحد أكثر عيوبها وضوحًا. ويتمثل العيب الأساسيّ في مذهب النتائج، في أنه يتجاهل، أو على الأقل لا تحقق العدالة التامة للسمات الشخصية للواجب. فإذا كان الواجب الوحيد هو إنتاج أقصى قدر من الخير، فإن السؤال عَمَّنْ هو الذي سيحصل على الخير، فهل أنا، أم الشخص المُحسن، أم الشخص الذي وعدته بمنح هذا الخير له، أم مجرد شخص آخر، ليس لي أيَّة علاقة خاصة به؟ لا ينبغي أن يُحْدِث فرقًا في واجبي في إنتاج هذا الخير، ولكننا في الواقع على يقين من أنه يُحْدِث فرقًا كبيرًا[135].

فإذا كان "روس" محقًّا في هذا الأمر، فيجب رَفْض مذهب النتائج، بوصفه نظرية للالتزام الأخلاقيّ، وكنظرية لصوابية الأفعال الأخلاقيَّة وخَطئها[136]. وطبقًا لهذا فلا يُعَدّ "روس" من مؤيدي مذهب النتائج؛ لأنه يعتقد أن النتائج في كثيرٍ من الأحيان لا علاقة لها بصوابية الفعل أو خَطئه. فكيف يمكن إذن أن يكون هناك سؤال حول تصنيفه؟ ناقشت "أنسكومب" بإيجاز آراء "روس" وآخرين، موضحة سبب اعتبارهم من النتائجيين، ولماذا تعد اختلافاتهم عن النتائجيين مثل "مور" سطحية[137].

ولكن، لماذا صنفت "أنسكومب" "روس" بأنه من مؤيدي مذهب النتائج؟ من الواضح أن ما كان يدور في ذهن "أنسكومب" أن هؤلاء الفلاسفة كانوا يتعاملون مع قيم معينة كنتائج، فقد لاحظت، أن "روس" شرح مرارًا وتكرارًا، أن ما يُشكل الفعل الصحيح من الناحية الموضوعية هو إنتاج أكبر توازن للصوابية الظاهرة الصدق Prima Facie Rightness على الخطأ الظاهر الصدق Prima Facie Wrongness، ومن ثَمَّ فإنَّ الفعل غير العادل قد يكون في بعض الأحيان هو الفعل الصحيح بشكل موضوعيّ، فالفعل غير العادل ستكون له آثارٌ مختلفة، ومن جوانب مختلفة، أحد هذه الجوانب كونه ظالمًا، وهذا سيكون خطأ ظاهر الصدق، ومع ذلك فقد يكون بسبب آثاره الأخرى، ومن ثَمَّ الجوانب الأخرى، هو الفعل الذي يتمتع بأكبر قدر من التوازن، بين الصوابية الظاهرة الصدق، والخطأ الظاهر الصدق، وإذا حدث ذلك، فسيكون عندئذ الفعل الصحيح بشكل موضوعيّ[138].

ويخبرنا "روس" بوضوح تام أن "نظرية الالتزامات ظاهرة الصدق" طُرحت لمراعاة ما يسمى: "حالات تضارب الواجبات"، ومن ثَمَّ لاستيعاب الاستثناءات المبررة لمثل هذه المبادئ مثل "لا تكذبْ" و"حافِظْ على وعودك". لنفترض إذن أنني أقترح القيام بشيء أقرر أنه الوفاء بالوعد وقول الكذب. وَفْقًا لـ"روس"، بموجب النوع (الوفاء بوعدي)، فإن الفعل المقترح هو صواب ظاهر الصدق؛ ولكن بحكم النوع (قول الكذب)، فهو خطأ ظاهر الصدق. وبطبيعة الحال، قد يكون للفعل سمات إضافية "ذات أهمية أخلاقيَّة"، بعضها يجعلها صحيحة بشكل ظاهريّ للوهلة الأولى، وبعضها يجعلها خاطئة بشكل ظاهري للوهلة الأولى. في الواقع، يرى "روس" أن "كل فعل... يُنظر إليه في بعض الجوانب، سيكون صحيحًا بشكل ظاهري للوهلة الأولى، ويُنظر إليه في جوانب أخرى، على أنه خطأ ظاهر الصدق للوهلة الأولى..."، أي فعل نقوم به يحتوي على عناصر مختلفة بموجبها يندرج تحت فئات مختلفة، ويمكن وَصْف أي فعل بشكل صحيح بعدد غير محدد، ومن حيث المبدأ، عدد لا نهائي". يذهب "روس" إلى أبعد من ذلك، مدعيًا أن الأفعال الأخلاقيَّة لها خصائص مختلفة، تميل إلى جَعْلها في الوقت نفسه صادقة بشكل ظاهريّ للوهلة الأولى، وخاطئة بشكل ظاهريّ للوهلة الأولى، فبالنسبة إلى "روس"، فإنَّ كل فعل أخلاقيّ ينطوي في حد ذاته على ما يسمى: "تضارب الواجبات"، على الرغم من أنه مجرد تضارب في الواجبات ظاهرة الصدق للوهلة الأولى، وليس، كما يرى، تضاربًا في الواجبات الفعلية[139].

فعندما يتم التعامل مع "روس" على أنه لا يؤمن بمذهب النتائج، يُعَدُّ مذهب النتائج غير متوافق مع الاعتقاد بأن: يكون الفعل صحيحًا لأنه يتضمن الوفاء بالوعد. ولكن توضح "أنسكومب" أن كَوْن الفعل وفاءً بالوعد، قد يؤدي في بعض النظريات الأخلاقيَّة دور النتيجة، فإذا كان هناك مفهومان مختلفان يستخدم مذهب النتائج لهما، فذلك لأن النتائج نفسها يمكن استخدامها لمفاهيم مختلفة، فإذا استخدمنا الكلمة كما يستخدمها "روس" على سبيل المثال، فسوف نحصل على فرق كبير بين "روس" وأولئك الذين ينتقدهم؛ لأنهم أسسوا تفسيرهم للصوابية على النتائج، وإذا استخدمنا الكلمة كما تفعل "أنسكومب"، فإن هذا الاختلاف سيبدو سطحيًّا، وسيعد "روس" نفسه من النتائجيين[140].

هذا، ويبدو واضحًا أن أيًّا من الأفعال التي نقوم بها، لها آثار لا حصر لها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، على عدد لا يحصى من الأشخاص، والاحتمال هو أنَّ أي فعل، مهما كان صحيحًا سيكون له آثار سلبية (مع أنها قد تكون تافهة للغاية) على بعض الأبرياء، وبالمثل فإنَّ أي فعل خاطئ من المحتمل أن يكون له آثار مفيدة على بعض الأشخاص المستحقين، فكل فعل إذا نظرنا إليه في بعض جوانبه، فإنه سيكون صوابًا ظاهر الصدق، وإذا نظرنا إليه من جوانب أخرى، فهو خطأ ظاهر الصدق، ولا يمكن تمييز الأفعال الصحيحة عن الأفعال الخاطئة، إلا في الظروف التي تمكن الفاعل أن يكون لديه القدرة على تحقيق أكبر توازن بين الصواب الظاهر الصدق والخطأ الظاهر الصدق[141].

يؤكد "روس" أن دوافع الفاعلين هي أساس المسألة، وأن الواجبات ترتكز على العلاقات الإنسانية، وبهذا يبدو أن عَزْو علم الواجبات إلى "روس" واضح تمامًا، فأين إذن الرابط النتائجيّ؟ هو موجود في عنصرين رئيسيين في نظريته، **أولًا**، أدرج بشكل بارز عدم الإيذاء والإحسان في قائمة واجباته ظاهرة الصدق للوهلة الأولى، فلدى الأشخاص التزام ظاهر الصدق بتجنُّب الضرر وتحقيق المنفعة، أي تحقيق نتائج مرغوبة، وتتجلى هذه الواجبات الموجهة نحو النتائج بأنه قد تكون هناك نتائج خطيرة بما فيه الكفاية لتبرير انتهاك الوعد. ومن الواضح أن معظم الواجبات الأخرى الظاهرة الصدق (أي الوفاء بالوعد، والإخلاص، والامتنان، والتعويض) تبدو متخلفة؛ فهم يستمدون ثقلهم الأخلاقيّ من الأفعال السابقة. وعلى النقيض من ذلك، فإنَّ الإحسان وعدم الإيذاء يستوفيان الشرط الأساسيّ للنظريات النتائجية: فهما يتطلعان إلى المستقبل، ويستمدان ثقلهما الأخلاقيّ من النتائج (المحتملة)[142]. **وثانيًا**، والأكثر دقة عند "روس"، هو أحد حُجَج "روس" الأكثر أهمية، وهي كما يُوحي عنوان كتابه، فقد مَيّز "روس" بين الحق والخير، حيث يشير المصطلح الأخير إلى صفة موضوعية وإن كانت غير قابلة للتحديد موجودة في الأفعال؛ إنه شيء يُرى، ولم يُفعل. ومن ناحية أخرى، يشير الحق إلى الأفعال، فالفعل الصحيح هو ما يقوم به الأشخاص بدافع من الأسباب الصحيحة والتفكير الدقيق، ومع ذلك، ليست كل الأفعال الصحيحة تنتج الخير[143].

وصفوة القول: إنَّ نظرية علم الواجبات في الأخلاق هي النظرية التي يُعَدُّ فيها تبرير الواجبات الأخلاقيَّة مستقلًا عن نتائج أدائها، ويستلزم هذا الاستقلال أمرَيْنِ؛ أولهما: حقيقة أن أداء واجب معين ستكون له نتائج جيدة لا علاقة لها بتبرير تلك الواجب. والآخر: إن الواجب سيظل مبررًا، حتى لو أمكن إثبات أن أداء ذلك الواجب ستكون له نتائج سيئة (بما في ذلك النتائج السيئة على أدائه المستقبليّ). وإحدى الطرق لتحديد استقلال مبررات علم الواجبات عن خيرية أو شرية نتائج أدائها، هي الإشارة إلى أنَّ هذه المبررات تشير إلى مفهوم الحق الذي يختلف عن المفهوم النتائجيّ للخير، الذي يقيده ويعتمد عليه، وفي حالات الصراع، يتفوق عليه[144].

وأخيرًا، مع كل محاولات "روس" لنقد مذهب النتائج، فإنَّ معظم النقاد والفلاسفة قد فسَّروا فلسفته بأنها تفتح الباب أمام القبول النتائجي للواجبات، لذلك جاءت معظم تفسيراته وتحليلاته غامضة في هذا الشأن فيما أعتقد.

"خاتمة البحث وأهم نتائجه"

توصَّلت إلى مجموعة من النتائج، أُجمل أهمها في الآتي:

أولًا: تبيَّن للباحث أن هناك اختلافًا حادًا بين الفلاسفة حول معيار تقييم الأفعال الأخلاقيَّة، فبينما يذهب النتائجيون إلى أنَّ صوابية الأفعال وخَطَأَهَا تتحدد من خلال النتائج وحدها، وَوَفْقًا لذلك فالأفعال ما هي إلا وسائل لتحقيق النتائج، يرى مؤيدو علم الواجبات أنَّ صوابية الأفعال وخَطَأَهَا تتحدد من خلال سمات الفعل وخصائصه، وَوَفْقًا للقواعد التي ينبغي أن يُؤدى الفعل من خلالها، فصوابية الأفعال وخطؤها تتوقف على طبيعة الفعل نفسه، ففي الأفعال خصائص وسمات، تلزمنا بتأديتها دون النظر إلى نتائجها، وكذلك ذهب مؤيدو أخلاق الفضيلة إلى أنَّ صوابية الأفعال وخَطَأَهَا، تحدد من خلال السمات الشخصية للإنسان.

ثانيًا: توصل الباحث إلى أن هناك تعددًا في صور مذهب النتائج وأشكاله، وذلك بسبب تعدُّد النتائج نفسها، والاختلاف حول طبيعة الفاعل نفسه، فهناك مثلًا: النتائج الواقعية، والنتائج المحتملة، والنتائج المُرضية، والنتائج المباشرة، والنتائج الصريحة، والنتائج المطلقة، والنتائج النسبية، والنتائج الكلية، والنتائج العالمية، والنتائج التقييمية، والنتائج المعتدلة، النتائج الذاتية، والنتائج الموضوعية، والنتائج المحايدة، ونتائج نسبية الفاعل.

ثالثًا: يعدُّ مذهب النتائج المترتبة على القاعدة، هو الشكل الأكثر اعتدالًا وموضوعيةً –فيما أعتقد- لتقييم الأفعال الأخلاقيَّة، فَوَفْقًا لمذهب النتائج المترتبة على القاعدة، فإنَّ الأفعال تكون صحيحة، إذا أجازتها مجموعة من القواعد التي يؤدي قَبُولها –من قِبَل الجزء الأكبر من المجتمع- إلى تحقيق أكبر قدر من الخير، كما أنَّ صوابية الأفعال تُحَدَّد من خلال القانون الأخلاقيّ الأمثل، وليس الفعل الأمثل أو الأفضل كما ذهب مؤيدو مذهب النتائج المترتبة على الفعل.

رابعًا: اتضح للباحث أن مذهب النتائج هو أحد أكثر النماذج انتشارًا في النظرية الأخلاقيَّة المعاصرة؛ إلا أن الطرق التي يفهمه بها الفلاسفة، تتباين بتعدد صوره وأشكاله، وهذا التباين واضح تمامًا بين فلاسفة الأخلاق الذين ترتكز بحوثهم على مذهب النتائج، ومن ثَمَّ فالمعاني والصور المختلفة المرتبطة بمذهب النتائج سبَّبت ارتباكًا، وكانت سببًا في كثيرٍ من المناقشات التي لا تستند إلى خلاف جوهري، ولكن إلى فَهْم مختلف للمصطلحات المستخدمة.

خامسًا: يرى الباحث أن هناك كثيرًا من الانتقادات لمذهب النتائج بأشكاله وصُوَره كافةً، ولعل من أهمها، أنَّ مذهب النتائج، ما دام يهدف فقط إلى تحقيق النتائج، فهو لا يكترث إلى أفكار مثل: الحقوق والواجبات، أو العدالة والمساواة، أو ما يسمى: الحفاظ على الكرامة الإنسانية، فطبقًا لمذهب النتائج، لا توجد أفعال محظورة ما دامت تؤدي إلى أفضل النتائج الممكنة، وهذه واحده من أهم الانتقادات التي وُجِّهت إلى مذهب النتائج. وكذلك هناك نَقْد آخر لا يقل أهمية عن سابِقِهِ، وهو أنه من المستحيل معرفة المستقبل، وهذا يعني أننا لن نكون متأكدين من النتائج التي ستترتب على أفعالنا، فالفعل الذي قد يؤدي إلى أفضل النتائج بشكل عام، قد ينتهي بشكل سيئ؛ لأن الأمور في كثير من الأحيان لا تسير على النحو الذي نعتقد أنها ستسير عليه، فقد تحدث أشياء غير محتملة على الإطلاق، والفعل الذي كان من المرجح أن يؤدي إلى نتائج خَيِّرة، قد يؤدي إلى كارثة، أو قد تكون هناك آثار بعيدة المدى نتيجة لهذا الفعل.

سادسًا: هنـاك خـلافٌ جـوهريٌّ بـين مـا يـذهب إليـه "مـذهب النتـائج"، ومـا يـذهب إليـه "عِلْـم الواجبـات"، فـإذا كـان "الأول" يـذهب إلـى تأكيـد أنَّ المعيـار الـرئيس لتقيـيم الأفعـال الأخلاقيَّـة يتمثل في النتائج وحدها، وما يؤدي إليه من إشباع المتع والتفضيلات الفردية وتحقيق الخير العام، وهو ما سيفضي -بطبيعة الحال- إلى نسبية متطرفة في حالة إشباع المتع والتفضيلات الفردية، وإلى نسبية معتدلة في حالة تحقيق الخير العام، فإنَّ "الثاني" وهو "علم الواجبات" يؤكد أنَّ الأفعال لابد أن تَنبُع من الواجب، الذي يمثل المعيار الأسمى لتقييم الأفعال الأخلاقيَّة كافةً، وهذا ما يفضي إلى وجود قواعد أخلاقيَّة موضوعية، يلتزم بها الجميع وَفْقًا لشرط العقلانية.

سابعًا: تعدُّ رؤية "روس" ونَقْده لمذهب النتائج رؤية غامضة، فهو يُجِيز الحصول على نتائج خيرة مرةً، ويرفضها مرةً أخرى، فهو يستخدم مرة الواجبات الظاهرة الصدق، بوصفها واجبات واضحة بذاتها ولا تحتاج إلى برهان وليست بحاجةٍ إلى دليل على صِحّتها، وينبغي تأديتها والالتزام بها، كما حَدَّدَ منها واجبًا متميزًا عن الواجبات الأخرى كافةً، وهو واجب عدم إلحاق الأذى بالآخرين، وذلك للهروب من الانتقادات التي وقع فيها مؤيدو مذهب النتائج، وهي الانتقادات المتعلقة بالحقوق والمساواة والحفاظ على الكرامة الإنسانية، ويؤكد مرة أخرى أنَّ الفعل الصائب هو الفعل الذي يحقق أكبر قدر من التوازن، بين الخيرية الظاهرة الصدق والخطئية الظاهرة الصدق، وهذا يعني أن الفعل الظالم قد يكون هو الفعل الذي يحقق ذلك التوازن، وهذا ما لجأت إليه "أنسكومب" في تصنيفها لـ"روس" بوصفه من النتائجيين.

"هوامش الدراسة"

(•) ترجم معظم الباحثين، خاصة اللبنانيين والليبيين والمغاربة مصطلح Consequentialism بالعواقبية أو مذهب العواقب، وهذا -فيما أعتقد- ترجمة غير دقيقة للمصطلح؛ لأن العواقبية تتضمن النتائج السيئة والخيرة معًا، فقد نقول -مثلًا- إنَّ عاقبة هذا الفعل خيرة، وعاقبة هذا الفعل شريرة، في حين أن مذهب النتائج يستهدف النتائج الخَيِّرة فقط، أي يستهدف الأفعال التي تحقق أفضل النتائج الممكنة، فحتى الأفعال الشريرة ما دامت تؤدي إلى نتائج إيجابية، فهي خَيْر.

[1]- Mason, Elinor: What is Consequentialism? Think, Vol. 8, No. 21, Cambridge University Press, (Spring, 2009), P. 1.

[2]- Blackburn, Simon: The Oxford Dictionary of Philosophy, 2nd , Oxford, Oxford University Press, 2005, PP. 74-75.

[3]- Gustafson, Andrew: Consequentialism and Non- Consequentialism, In: "The Routledge Companion to Business Ethics", ed by: Eugene Heath and Others, New York, Routledge, 2018, P. 79.

[4]- Sinnott-Armstron, Walter: Consequentialism, In: "Stanford Encyclopedia of Philosophy", ed by: Edward N. Zalta, In: https://plato.stanford.edu/entries/consequentialism/, Oct 4, 2023, Paragraph (2).

[5]- Ibid, Paragraph (3).

[6]- Ibid, Paragraph (4).

[7]- Mill, S. John: Utilitarianism, In: "Essay on Ethics, Religion and Society", ed by: J. M. Robson, London, University of Toronto Press, Routledge & Kegan Paul, 1969, P. 206.

يُنْظر أيضًا: ميل، ستيوارت. جون: النفعية، ترجمة: سعاد شاهرلي حرار، مراجعة: هيثم غالب الناهي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م، ص ٢٨-٢٩.

[8]- Mill, S. John: Utilitarianism, Op. Cit, PP. 213-214.

[9]- Gomberg, Paul: Consequentialism and History, Canadian Journal of Philosophy, Vol. 19, No. 3, Routledge; Taylor & Francis Group, (Sep., 1989), P. 383.

[10]- Sidgwick, Henry: The Methods of Ethics, 7th, London, Palgrave Macmillan, 1962, P. 502.

[11]- Diamond, Cora: Consequentialism is Modern Moral Philosophy and in "Modern Moral Philosophy", In: "Human Lives", 1st, eds: David S. Oderberg and Jacqueline A. Laing, London, Palgrave Macmillan, 1997, P. 14.

[12]- أنسكوم، إليزابيث: الفلسفة الأخلاقية الحديثة، ترجمة: نجيب الحصادي، مجلة تبيَّن، العدد (٤٦)، المجلد (١٢)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، خريف ٢٠٢٣م، ص ١٧٣.

[13]- أنسكوم، إليزابيث: الفلسفة الأخلاقية الحديثة، ترجمة: مروان محمود، المجلة الموريتانية للدراسات الفلسفية والفكرية، العدد الثالث، مؤسسة بيت الحكمة للدراسات والأبحاث، موريتانيا، أكتوبر ٢٠٢٣م، ص ٢٥٨.

[14]- Weltman, Daniel: G. E. A. Anscombe's "Modern Moral Philosophy", 1000-Word Philosophy; An Introductory Anthology, 20 May, 2022, P. 1.

[15]- Loc. Cit.

[16]- Diamond, Cora: Consequentialism is Modern Moral Philosophy…, Op. Cit, P. 13.

[17]- Weltman, Daniel: G. E. A. Anscombe's "Modern Moral Philosophy", Op. Cit, P. 1.

[18]- Loc. Cit.

[19]- Caws, Peter: Minimal Consequentialism, Philosophy, Vol. 70, No. 273, Cambridge University Press, 1995, P. 318.

[20]- Ibid, P. 325.

[21]- Dorsey, Dale: Consequentialism, Cognitive Limitations, and Moral Theory, In: "Oxford Studies in Normative Ethics", Vol. 3, ed by: Mark Timmons, Oxford, Oxford University Press, 2013, PP. 182-183.

[22]- Ibid, P. 183.

[23]- Caws, Peter: Minimal Consequentialism, Op. Cit, PP. 338-339.

[24]- Dorsey, Dale: Consequentialism, Cognitive Limitations,…, Op. Cit, P. 183.

[25]- Ibid, PP. 183-184.

[26]- Ibid, P. 184.

[27]- أنسكوم، إليزابيث: الفلسفة الأخلاقية الحديثة، ترجمة: نجيب الحصادي، مصدر سابق، ص ١٧٥.

[28]- Portmore, W. Douglas: Consequentialism, In: "The Continuum Companion to Ethics", ed by: Christian Miller, London, Continuum International Publishing Group, 2011, P. 143.

See also: Portmore, W. Douglas: "Introduction" In: "The Oxford Handbook of Consequentialism", ed by: Douglas W. Portmore, New York, Oxford University Press, 2020, PP. 703-725.

[29]- Portmore, W. Douglas: Consequentialism, Op. Cit, P. 143.

[30]- Birchall, David: Birchall, David: The Consequentialism of the UN Guiding Principles on Business and Human Rights: toward the fulfillment of "Do No Harm", Electronic Journal of Business Ethics and Organization Studies, Vol. 24, No, 1, 2019, P. 29.

See also: Odell, Jack. S.: On Consequentialist Ethics, Australia, Thomason/Wadsworth, Southbank, Vic., 2004.

[31]- Birchall, David: The Consequentialism of the UN Guiding Principles…, Op. Cit, P. 29.

[32]- Sinnott-Armstron, Walter: Consequentialism, Op. Cit, Paragraphs (6-7-8-9-11-13-14).

[33]- Portmore, W. Douglas: Consequentialism, Op. Cit, P. 143.

See also: Sinnott-Armstron, Walter: Consequentialism, Op. Cit, Paragraph (19).

[34]- Sinnott-Armstron, Walter: Consequentialism, Op. Cit, Paragraph (1).

[35]- Mason, Elinor: What is Consequentialism? Op. Cit, P. 3.

[36]- Dorsey, Dale: Consequentialism, Cognitive Limitations, …, Op. Cit, PP. 1-2.

[37]- McNaughton, David: Consequentialism, In: "Routledge Encyclopedia of Philosophy", "Ethics", Vol.5, Version 1.0, London and New York, Routledge, 1998, P. 109.

[38]- Chappell, Y. Richard: Deontic Pluralism and the Right amount of Good, In: "The Oxford Handbook of Consequentialism", ed by: Douglas W. Portmore, New York, Oxford University Press, 2020, P. 213.

[39]- Ibid, P. 211.

[40]- أنسكوم، إليزابيث: الفلسفة الأخلاقية الحديثة، ترجمة: نجيب الحصادي، مصدر سابق، ص ١٧٥.

[41]- المصدر السابق، ص ١٧٦.

[42]- McNaughton, David: Consequentialism, Op. Cit, P. 109.

[43]- Weltman, Daniel: G. E. A. Anscombe's "Modern Moral Philosophy", Op. Cit, P. 1.

[44]- Birchall, David: The Consequentialism of the UN Guiding Principles …, Op. Cit, P. 29.

[45]- كانت، إيمانويل: تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمه وقدم لـه وعلَّق عليـه د. عبدالغفار مكـاوي، راجعـه د. عبدالرحمن بدوي، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥م، ص ٢٧.

[46]- Portmore, W. Douglas: Consequentialism, Op. Cit, P. 144.

[47]- Schwarz, D. Stephen: Does Prichard's Essay Rest on a Mistake? Ethics, Vol. 81, No. 2, The University of Chicago Press,1971, P. 388.

[48]- Soames, Scott: The Analytic Tradition in Philosophy, Vol. 2, A New Vision, New Jersey, Princeton University Press, 2014, P. 377.

[49]- Schwarz, D. Stephen: Does Prichard's Essay Rest on a Mistake? Op. Cit, P.169.

[50]- Portmore, W. Douglas: Consequentialism, Op. Cit, P. 144.

[51]- Ibid, PP. 144-145.

[52]- Soames, Scott: The Analytic Tradition in Philosophy, Op. Cit, PP. 388-389.

[53]- Portmore, W. Douglas: Consequentialism, Op. Cit, P. 145.

[54]- Ibid, PP. 145-146.

[55]- Ibid, P. 152.
[56]- Lenman, James: Consequentialism and Cluelessness, Philosophy & Public Affairs, Vol. 29, No. 4, Princeton University Press, Oct., 2000, PP. 341-343.
[57]- Portmore, W. Douglas: Consequentialism, Op. Cit, P. 157.
[58]- Ibid, P. 160.
[59]- Foot, Philippa: Utilitarianism and the Virtues, Mind, New Series, Vol. 94, No. 374, Oxford University Press, (Apr., 1985), PP. 208-209.
[60]- Sinnott-Armstrong, Walter: An Argument for Consequentialism, Ridgeview Publishing Company and Wiley, Philosophical Perspectives, Vol. 6, Ethics, 1992, PP. 408-409.
[61]- Copp, David (ed): The Oxford Handbook of Ethical Theory, New York, Oxford University Press, Inc., 2006, Introduction, P. 22.
[62]- McNaughton, David: Consequentialism, Op. Cit, P. 108.
[63]- Ibid, P. 109.
[64]- Ibid, PP. 109-110.
[65]- Ibid, PP. 110.
[66]- Loc. Cit.
[67]- Hooker, Brad: The Role(s) of Rules in Consequentialist Ethics, In: "The Oxford Handbook of Consequentialism", ed by: Douglas W. Portmore, New York, Oxford University Press, 2020, PP. 254-255.
[68]- Ibid, P. 248.
[69]- Birchall, David: The Consequentialism of the UN Guiding Principles…, Op. Cit, P. 30.
[70]- Card, Dallas and Smith, S. Noah: On Consequentialism and Fairness, Journal Frontiers in Artificial Intelligence, Vol. 3, Article. 34, (May., 2020), P. 3.
[71]- Copp, David (ed): The Oxford Handbook of Ethical Theory, Op. Cit, Introduction, P. 23.
[72]- McNaughton, David: Consequentialism, Op. Cit, P. 108.
[73]- Ibid, P. 110.
[74]- Ibid, P. 111.
[75]- Kahn, Leonard: Rule Consequentialism and Scope, Ethical Theory and Moral Practice, Vol. 15, No. 5, Springer, 2012, PP. 631-632.
[76]- Uniyal, Surbhi: Consequentialist Ethics: J. S. Mill, PP. 96-97. available on the link:
https://egyankosh.ac.in/bitstream/123456789/81080/1/Unit-8.pdf, In: (9 PM), 4-6-2024.
[77]- Ibid, P. 97.
[78]- Hooker, Brad: The Role(s) of Rules in Consequentialist Ethics, Op. Cit, P. 265.
[79]- Loc. Cit.
[80]- Ibid, P. 266.
[81]- Loc. Cit.

[82]- Portmore, W. Douglas: Can Consequentialism be reconciled with our Common-sense Moral Intuitions? Philosophical Studies, Vol. 19, No. 1, 1998, P. 1.
[83]- Hooker, Brad: The Role(s) of Rules in Consequentialist Ethics, Op. Cit, P. 266.
[84]- Loc. Cit.
[85]- Ibid, PP. 266-267.
[86]- Ibid. P. 267.
[87]- Loc. Cit.
[88]- Kahn, Leonard: Rule Consequentialism and Scope, Op. Cit, PP. 631-632.
[89]- Howard-snyder, Frances: The Heart of Consequentialism, Philosophical Studies, Vol. 76, No. 1, 1994, P. 108.
[90]- Harris, J. Michael: Consequentialism, Deontologism, and the Case of Sheva be Bikhri, The Torah U- Madda Journal, Vol. 15, (09, 2008), P. 68.
[91]- Mason, Elinor: What is Consequentialism? Op. Cit, P. 4.
[92]- Ibid, P. 7.
[93]- كانت، إيمانويل: تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، مصدر سابق، ص٢٧.
[94]- المصدر السابق، ص ٢٣.
[95]- مصدر سابق، ص ٢٣.
[96]- مصدر سابق، ص ١٩.
[97]- Roby, Brandon: Virtue Ethics, Deontology, and Consequentialism, Eagle Scholar, University of Mary Washington, December 12, 2018, P. 3.
[98]- Ibid, PP. 3-4.
[99]- Weltman, Daniel: G. E. A. Anscombe's "Modern Moral Philosophy", Op. Cit, P. 1.
[100]- Birchall, David: The Consequentialism of the UN Guiding Principles…, Op. Cit, P. 29.
[101]- Mason, Elinor: What is Consequentialism? Op. Cit, PP. 2-3.
[102]- كانت، إيمانويل: تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، مصدر سابق، ص٦١.
[103]- Mason, Elinor: What is Consequentialism? Op. Cit, P. 3.
[104]- Thomas, A. Jean: Deontology, Consequentialism and Moral Realism, Minerva – An Open Access Journal of Philosophy, Vol. 19, No. 1, (2015), PP. 3-4.
[105]- Cummiskey, David: Kantian Consequentialism, Ethics, Vol. 100, No. 3, The University of Chicago, (April., 1990), PP. 586-587.
[106]- Roby, Brandon: Virtue Ethics, Deontology, and Consequentialism, Op. Cit, P. 21.
[107]- Thomas, A. Jean: Deontology, Consequentialism and Moral Realism, Op. Cit, PP. 1-2.
[108]- Copp, David: Introduction; Metaethics and Normative Ethics, ResearchGate, January 2009, PP. 33-34. available at the link : https://www.researchgate.net/publication/290162434_Introduction_Metaethics_and_Normative_Ethics, In: (8.30 AM), 6-6-2024.
[109]- Mason, Elinor: What is Consequentialism? Op. Cit, P. 1.
[110]- Ibid, PP. 4-5.

[111]- Ibid, PP. 5-6.
[112]- Ibid, PP. 6-7.
[113]- Ibid, P. 9.
[114]- Soames, Scott: Normative Ethics and Cognitivist Metaethics in the Age of Emotivism: H. A. Prichard and W. D. Ross, In "The Analytic Tradition in Philosophy", Vol. 2, A New Vision, Princeton University Press, 2018. This chapter was also published independently in the (Jstor website), Wed, 14 Jun 2023, P. 388.
[115]- Ross, D. W: The Right and The Good, ed by: Philip Stratton-lake, New Yourk, Oxford University Press Inc., 2002, P. 21.
[116]- Schaber, Peter: Ethical Pluralism, University of Zurich, PP. 1-2. available at the link : https://www.ethik.uzh.ch/static/afe/downloads/publikationen/schaber/Schaber_Pluralism.pdf, In: (7 AM), 24-6-2024.
[117]- إيونج، ألفريد: مقدمة في فلسفة الأخلاق، ترجمة ودراسة: د. محمد محمد مدين، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ١٣٣.
[118]- Ross, D. W: The Right and The Good, Op. Cit, P. 21.
[119]- Soames, Scott: Normative Ethics and Cognitivist Metaethics…, Op. Cit, P. 390.
[120]- Ibid P. 391.
[121]- Ross, D. W: The Right and The Good, Op. Cit, PP. 21-22.
[122]- Soames, Scott: Normative Ethics and Cognitivist Metaethics…, Op. Cit, P. 391.
[123]- Loc. Cit.
[124]- Ibid, P. 392.
[125]- Ross, D. W: The Right and The Good, Op. Cit, PP. 21.
[126]- Soames, Scott: Normative Ethics and Cognitivist Metaethics…, Op. Cit, PP. 392-393.
[127]- Ross, D. W: The Right and The Good, Op. Cit, P. 26.
[128]- Soames, Scott: Normative Ethics and Cognitivist Metaethics…, Op. Cit, P. 394.
[129]- Ross, D. W: The Right and The Good, Op. Cit, P. 138.
[130]- Ibid, P. 21.
[131]- Soames, Scott: Normative Ethics and Cognitivist Metaethics…, Op. Cit, P. 396.
[132]- Ross, D. W: The Right and The Good, Op. Cit, PP. 34-35.
[133]- Meyers, Christopher: Appreciating W. D. Ross: On Duties and Consequences, Journal of Mass Media Ethics, Vol. 18, No. 2, Lawrence Erlbaum Associates, Inc., 2003, P. 81.
[134]- Soames, Scott: Normative Ethics and Cognitivist Metaethics…, Op. Cit, PP. 397-398.
[135]- Ross, D. W: The Right and The Good, Op. Cit, P. 22.
[136]- Soames, Scott: Normative Ethics and Cognitivist Metaethics…, Op. Cit, PP. 397-398.
[137]- Diamond, Cora: Consequentialism is Modern Moral Philosophy…, Op. Cit, P. 15.
[138]- Loc. Cit.
[139]- Atwell, John: Ross and Prima Facie Duties, Ethics, Vol. 88, No. 3, The University of Chicago Press, (Apr., 1978), PP. 242-243.
[140]- Diamond, Cora: Consequentialism is Modern Moral Philosophy…, Op. Cit, P. 16.
[141]- Ibid, "Footnote" P. 35.

[142]- Meyers, Christopher: Appreciating W. D. Ross: On Duties and Consequences, Op. Cit, PP. 83-84.
[143]- Ibid, P. 84.
[144]- Sreekumar, Sandeep: An Analysis of Consequentialism and Deontology in the Normative Ethics of the Bhagavadgītā, Journal of Indian Philosophy, Vol. 40, No. 3, Springer, (2012), PP. 281-282.

"مصادر الدراسة ومراجعها"

أولًا: مصادر مُتَرجمة إلى اللغة العربية.

١) أنسكوم، إليزابيث: الفلسفة الأخلاقية الحديثة، ترجمة: مروان محمود، المجلة الموريتانية للدراسات الفلسفية والفكرية، العدد الثالث، مؤسسة بيت الحكمة للدراسات والأبحاث، موريتانيا، أكتوبر ٢٠٢٣م.

٢) .....: الفلسفة الأخلاقية الحديثة، ترجمة: نجيب الحصادي، مجلة تبيَّن، العدد (٤٦)، المجلد (١٢)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، خريف ٢٠٢٣م.

٣) إيونج، ألفريد: مقدمة في فلسفة الأخلاق، ترجمة ودراسة: د. محمد محمد مدين، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩م.

٤) كانت، إيمانويل: تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمه وقدم له وعلَّق عليه د. عبدالغفار مكاوي، راجعه د. عبدالرحمن بدوي، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.

٥) ميل، ستيوارت. جون: النفعية، ترجمة: سعاد شاهرلي حرار، مراجعة: هيثم غالب الناهي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م.

ثانيًا: مراجع ومصادر باللغة الإنجليزية.

1) Atwell, John: Ross and Prima Facie Duties, Ethics, Vol. 88, No. 3, The University of Chicago Press, (Apr., 1978).

2) Birchall, David: The Consequentialism of the UN Guiding Principles on Business and Human Rights: toward the fulfillment of "Do No Harm", Electronic Journal of Business Ethics and Organization Studies, Vol. 24, No, 1, 2019.

3) Blackburn, Simon: The Oxford Dictionary of Philosophy, 2nd , Oxford, Oxford University Press, 2005.

4) Card, Dallas and Smith, S. Noah: On Consequentialism and Fairness, Journal Frontiers in Artificial Intelligence, Vol. 3, Article. 34, (May., 2020).

5) Caws, Peter: Minimal Consequentialism, Philosophy, Vol. 70, No. 273, Cambridge University Press, 1995.

6) Chappell, Y. Richard: Deontic Pluralism and the Right amount of Good, In: "The Oxford Handbook of Consequentialism", ed by: Douglas W. Portmore, New York, Oxford University Press, 2020.

7) Copp, David (ed): The Oxford Handbook of Ethical Theory, New York, Oxford University Press, Inc., 2006.

8) ……: Introduction; Metaethics and Normative Ethics, ResearchGate, January 2009. available at the link : https://www.researchgate.net/publication/290162434_Introduction_Metaethics_and_Normative_Ethics, In: (8.30 AM), 6-6-2024.

9) Cummiskey, David: Kantian Consequentialism, Ethics, Vol. 100, No. 3, The University of Chicago, (April., 1990).

10) Diamond, Cora: Consequentialism is Modern Moral Philosophy and in "Modern Moral Philosophy", In: "Human Lives", 1st, eds: David S. Oderberg and Jacqueline A. Laing, London, Palgrave Macmillan, 1997.
11) Dorsey, Dale: Consequentialism, Cognitive Limitations, and Moral Theory, In: "Oxford Studies in Normative Ethics", Vol. 3, ed by: Mark Timmons, Oxford, Oxford University Press, 2013.
12) Foot, Philippa: Utilitarianism and the Virtues, Mind, New Series, Vol. 94, No. 374, Oxford University Press, (Apr., 1985).
13) Gomberg, Paul: Consequentialism and History, Canadian Journal of Philosophy, Vol. 19, No. 3, Routledge; Taylor & Francis Group, (Sep., 1989).
14) Gustafson, Andrew: Consequentialism and Non- Consequentialism, In: "The Routledge Companion to Business Ethics", ed by: Eugene Heath and Others, New York, Routledge, 2018.
15) Harris, J. Michael: Consequentialism, Deontologism, and the Case of Sheva be Bikhri, The Torah U- Madda Journal, Vol. 15, (09, 2008).
16) Hooker, Brad: The Role(s) of Rules in Consequentialist Ethics, In: "The Oxford Handbook of Consequentialism", ed by: Douglas W. Portmore, New York, Oxford University Press, 2020.
17) Howard-snyder, Frances: The Heart of Consequentialism, Philosophical Studies, Vol. 76, No. 1, 1994.
18) Kahn, Leonard: Rule Consequentialism and Scope, Ethical Theory and Moral Practice, Vol. 15, No. 5, Springer, 2012.
19) Lenman, James: Consequentialism and Cluelessness, Philosophy & Public Affairs, Vol. 29, No. 4, Princeton University Press, Oct., 2000.
20) Mason, Elinor: What is Consequentialism? Think, Vol. 8, No. 21, Cambridge University Press, (Spring, 2009).
21) McNaughton, David: Consequentialism, In: "Routledge Encyclopedia of Philosophy", "Ethics", Vol.5, Version 1.0, London and New York, Routledge, 1998.
22) Meyers, Christopher: Appreciating W. D. Ross: On Duties and Consequences, Journal of Mass Media Ethics, Vol. 18, No. 2, Lawrence Erlbaum Associates, Inc., 2003.
23) Mill, S. John: Utilitarianism, In: "Essay on Ethics, Religion and Society", ed by: J. M. Robson, London, University of Toronto Press, Routledge & Kegan Paul, 1969.
24) Odell, Jack. S.: On Consequentialist Ethics, Australia, Thomason/Wadsworth, Southbank, Vic., 2004.
25) Portmore, W. Douglas: "Introduction" In: "The Oxford Handbook of Consequentialism", ed by: Douglas W. Portmore, New York, Oxford University Press, 2020.
26) ……: Can Consequentialism be reconciled with our Common-sense Moral Intuitions? Philosophical Studies, Vol. 19, No. 1, 1998.
27) ……: Consequentialism, In: "The Continuum Companion to Ethics", ed by: Christian Miller, London, Continuum International Publishing Group, 2011.

28) Roby, Brandon: Virtue Ethics, Deontology, and Consequentialism, Eagle Scholar, University of Mary Washington, December 12, 2018.
29) Ross, D. W: The Right and The Good, ed by: Philip Stratton-lake, New York, Oxford University Press Inc., 2002.
30) Schaber, Peter: Ethical Pluralism, University of Zurich. available at the link : https://www.ethik.uzh.ch/static/afe/downloads/publikationen/schaber/Schaber_Pluralism.pdf, In: (7 AM), 24-6-2024.
31) Schwarz, D. Stephen: Does Prichard's Essay Rest on a Mistake? Ethics, Vol. 81, No. 2, The University of Chicago Press,1971.
32) Sidgwick, Henry: The Methods of Ethics, 7th, London, Palgrave Macmillan, 1962.
33) Sinnott-Armstron, Walter: Consequentialism, In: "Stanford Encyclopedia of Philosophy", ed by: Edward N. Zalta, In: https://plato.stanford.edu/entries/consequentialism/, Oct 4, 2023.
34) ……...: An Argument for Consequentialism, Ridgeview Publishing Company and Wiley, Philosophical Perspectives, Vol. 6, Ethics, 1992.
35) Soames, Scott: Normative Ethics and Cognitivist Metaethics in the Age of Emotivism: H. A. Prichard and W. D. Ross, In "The Analytic Tradition in Philosophy", Vol. 2, A New Vision, Princeton University Press, 2018. This chapter was also published independently in the (Jstor website), Wed, 14 Jun 2023.
36) ……: The Analytic Tradition in Philosophy, Vol. 2, A New Vision, New Jersey, Princeton University Press, 2014.
37) Sreekumar, Sandeep: An Analysis of Consequentialism and Deontology in the Normative Ethics of the Bhagavadgītā, Journal of Indian Philosophy, Vol. 40, No. 3, Springer, (2012).
38) Thomas, A. Jean: Deontology, Consequentialism and Moral Realism, Minerva – An Open Access Journal of Philosophy, Vol. 19, No. 1, (2015).
39) Uniyal, Surbhi: Consequentialist Ethics: J. S. Mill. available on the link: https://egyankosh.ac.in/bitstream/123456789/81080/1/Unit-8.pdf, In: (9 PM), 4-6-2024.
40) Weltman, Daniel: G. E. A. Anscombe's "Modern Moral Philosophy", 1000-Word Philosophy; An Introductory Anthology, 20 May, 2022.